2018

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية

طارق حمو*

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية مادة مهمة وحيوية في حقل العلوم السياسية. وتتزايد أهمية الموضوع مع انتشار العولمة وتأثيرها على الاقتصاديات الوطنية والمحلية.

دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية

طارق حمو*

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية مادة مهمة وحيوية في حقل العلوم السياسية. وتتزايد أهمية الموضوع مع انتشار العولمة وتأثيرها على الاقتصاديات الوطنية والمحلية. ويمكن الإلمام بماهية العلاقات الاقتصادية الدولية عبر تقديم تعريف لها، والقول بأنها في الأصل عبارة عن تفاعلات ونأشطة تختلف عن بعضها البعض وتتم بين الدول أو التجمعات الاقتصادية والشركات الدولية ذات النشاط العابر للحدود الوطنية. وتدخل ضمن هذا الحقل المعرفي أنشطة المنظمات الاقتصادية الدولية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات التجارية الإقليمية، ويؤثر في الحقل أيضا سياسات صندوق النقد الدولي وديون الدول والأزمات الاقتصادية الدولية وحالات الركود، وكذلك كيفية التصرف بنظام الصرف ومساعدة الدول الفقيرة وإمدادها بالقروض والإشراف على سير عملية التنمية وتنظيم علاقات الدول المديونة بالدائنة. وسنتعرض إلى أبرز مفاصل علم العلاقات الاقتصادية الدولية في هذا البحث.

أولا - ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية وأهميتها:

هنا يكون الحديث عن أهمية "العلاقات الاقتصادية الدولية"[1]، واختلاف العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية، ومنافع ومكاسب التجارة الخارجية. وحول العلاقات الاقتصادية، يمكن أن نستشهد بالرأي التالي: "تزداد اهمية العلاقات الاقتصادية الدولية على النطاقين المحلي والعالمي، ويوماً بعد الآخر، نظراً للآثار المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار هذه العلاقات، وبالذات في ظل التطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي، حيث برزت العديد من الظواهر في المحيط الدولي، والتي أدت إلى ربط اقتصاديات الدول بعضها بالبعض الآخر، وبشكل يفوق ما كان عليه خلال الفترات السابقة، وبالذات في ظل الاتجاه نحو العولمة على نطاق العالم"[2]. ومن المهم القول بأن الاقتصاد الدولي يعالج كذلك "العلاقات بين الأقطار والتشابك الناتج هام جدا للرفاهية الاقتصادية لمعظم أقطار العالم، كما أنه في ازدياد. وتختلف العلاقات الاقتصادية بين الأقطار عن العلاقات الاقتصادية بين الأجزاء المختلفة للقطر الواحد. وهذا يولد مشاكل مختلفة تستلزم أدوات تحليل مختلفة إلى حد ما، مما يبرر الاقتصاد الدولي

---

[1]- د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مؤسسة الوراق للنشر. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 2001 م.
[2] - نفس المصدر السابق. ص9.

كفرع متميز ومنفصل عن الاقتصاد التطبيقي"[3]. ونتيجة توسع عمليات الإنتاج، فإن التبادل والتعامل بدأ مع تحقيق فائض من إنتاج الفرد يزيد عن احتياجاته، وهو الأمر الذي أدى إلى مبادلة هذا الفائض مع الفائض الذي ينتجه الأفراد الآخرين، وهو الأمر الذي نتج عنه نشوء بدايات التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والمجتمع. وتطورت هذه العملية بين الدول والوحدات السياسية نتيجة عدة عوامل منها:

1ـ استخدام النقود كأداة في المبادلات والمعاملات.
2ـ التطور الواسع في وسائل وطرق النقل والاتصال وكلفته.
3ـ تطور طرق ووسائل الإعلان واستخدام العلامات التجارية وأساليب الدعاية والترويج الحديثة.
4ـ توسيع الإنتاج من أجل تغطية كل متطلبات السوق، ما أدى لاتساع حجم المبادلات والمعاملات محليا ودوليا.
5ـ توسيع ونمو المبادلات الدولية عبر الحجم الكبير للمشروعات والتطور التقني الهائل والمستمر.
6ـ اكتشاف مناطق استخراج الذهب والفضية أدى إلى توسيع المبادلات الدولية عبر تصدير البضائع والخدمات إلى تلك المناطق.
7ـ الثورة الصناعية في الغرب ساهمت في البحث عن أسواق تصريف جديدة، وأسواق منتجة للمواد الأولية، وهو ما زاد في حجم ونوعية المبادلات التجارية.

ومما سبق نرى بأن التجارة الخارجية "تفتح أمام البلدن فرص التخصص وزيادة تقسيم العمل، مما يؤدي إلى زيادة انتاج واستهلاك العالم، وبالتالي ارتفاع مستوى الرفاهية العالمية. إن ميزة التجارة الخارجية هي أنها تمكن كل بلد من أن يستفيد من مزايا البلدان الأخرى، فما يتمتع به بلد معين تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف البلدان الأخرى. وعليه، فالتجارة توسع الأسواق الداخلية والخارجية للمنتجين المحليين وتجبرهم على التنافس وعلى استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وتصبح التجارة بالتالي محرك التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن نمو القدرات التصديرية يقلل من الاستيرادات الصناعية والخدمية المنافسة"[4].

---

[3]ـ دومينيك سلفاتور: نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي. ترجمة: د. محمد رضا علي العدل. مراجعة: د. عبد العظيم أنيس. ديوان المطبوعات الجامعية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1992 م. ص 9.
[4]ـ د. رائد فاضل جويد: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية. مجلة (الدراسات التاريخية والحضارية) الصادرة عن جامعة تكريت، العراق. المجلد الخامس، العدد 17 للعام 2013 م. ص 123.

وثمة عوامل تساهم في إبراز التمييز والفرق بين كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وتفصل كل منهما عن الأخرى. وهذه العوامل هي:

1ـ الصعوبات التي تواجه حركة عناصر الإنتاج والسلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدول. وهذا العامل تم اعتباره الأساس للتمييز بين التجارتين الدولية والداخلية.

2ـ المشكلات التي تظهر من خلال الاختلاف بين عملات الدول، والأساس الذي يتم عليه تحديد هذه العملة التي سيتم بها التبادل التجاري.

3ـ اختلاف درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي بين الدول.

4ـ اختلاف الموارد الاقتصادية عموما، والموارد الطبيعية بشكل خاص يؤدي إلى اختلاف الدول في إنتاج السلع، وبالتالي في تكاليف إنتاجها ونوعية هذا الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى اختلاف بين السلع، من حيث أسعارها وجودتها.

5ـ اختلاف الأنظمة السياسية وطبيعة السياسات الاقتصادية المستخدمة والمعتمدة من قبل هذه الأنظمة.

التجارة الخارجية تحقق منافع ومكاسب للدول التي تنخرط فيها، حيث "تتباين هذه المنافع والمكاسب تبعا لقوة الدول المرتبطة بتطور اقتصادها، والتي تفرض من خلال ذلك قدرة أكبر على المساومة في إطار ذلك، ما يضمن لها بالنتيجة منافع ومكاسب أكبر"[5].

ويمكن حصر بعض هذه المكاسب في النقاط التالية:

1ـ زيادة الإنتاج المتحقق من خلال ما يمكن أن يتيحه التبادل الدولي من قدرات أكبر وأوسع على التخصص وتقسيم العمل الدولي. وهذا يؤدي إلى أن تعمل دولة ما على زيادة إنتاجها اعتمادا على أسواق أجنبية وليس بالاعتماد على سوقها المحلي.

2ـ تتيح التجارة الخارجية وجود حجوم كبيرة للانتاج وبالشكل الذي تتوفر معه إمكانيات أكبر للمنتجين يتم من خلالها توفير قدر أكبر لديهم على زيادة الانتاج عن طريق استخدام فنون انتاجية متطورة.

[5]ـ د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 29.

3- رفع مستويات المعيشة والمرتبطة بكون أن التخصص وتقسيم العمل الدولي المستند إلى المبادلات الخارجية والانتاج لغرض السوق الخارجية إضافة للسوق المحلية، وما يتيحه هذا من حجم كبير للإنتاج، سينعكس حتما على شكل انخفاض في كلفة المنتجات، وبالتالي أسعارها، وهو ما يؤدي لتوفيرها للمستهلك بسعر أرخص.

4- تتيح التجارة الدولية استفادة الدول ذات العلاقة، حيث تتخصص الدول بإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الأخرى في ذلك. وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فيها، وتقوم بالتالي بالتخصص في إنتاجها وتصديره إلى الخارج.

5- التجارة الخارجية تتيح للسوق الداخلية المرونة الكافية عبر توفير الإنتاج ومستلزماته فيما يخص التصدير للسوق الخارجية.

6- الهدر الاقتصادي الذي قد يحصل نتيجة الإنتاج خصيصا للسوق الخارجية، وعدم النجاح في تصريف البصائع لهذه الأسواق. حيث إن محدودية السوق الداخلية وعدم قدرتها على تصريف هذه البضائع المتكدسة يعطل التنمية ويبدد الموارد الاقتصادية.

7- إن التجارة الخارجية تتيح المنافسة بين المنتجين، وبالتالي تلافي حصول احتكار في توفير السلعة سواء للمنتجين أو المستهلكين. وفي ظل المنافسة هذه تبرز أهمية توفير السلعة بثمن أقل وبنوعية أفضل نتيجة للتنافس القائم بين المنتجين.

وتتأثر الدول النامية بشكل أكبر بالأزمات التي تواجه التجارة الخارجية على الصعيد الدولي، هذا ناهيك عن منافسة البضائع التي تصدرها الدول الصناعية القوية للبضائع والمنتجات المصنعة في الدول النامية أو المتخلفة، فعناصر كثيرة مثل الجودة والرخص في السعر بالنسبة للبضائع المستوردة من الدول الصناعية، وقلة الخبرة لدى المُصنّع المحلي وانتفاء المنافسة في النوعية والجودة في السوق المحلية في الدول النامية، يؤثر على اقتصاد هذه الدول.

وكذلك يمكن لحركة رؤوس الأموال أن "تحدث تأثيرات سلبية تؤدي إلى تشويه نمو الاقتصاد المحلي في الدول المتخلفة من خلال توجهها نحو تطوير مجالات تخدم من خلالها حركة التطور في الدول المتقدمة، كما هو الحال في الإنتاج الأولي الذي يوفر مستلزمات الإنتاج في الدول المتقدمة، وعدم ارتباط هذه الحركة واستخدامها بتطوير النشاطات الإنتاجية الأخرى في الزراعة أو الصناعة التحويلية بالذات، لأنها يمكن أن

تؤثر سلبا على ما تصدره الدول المتقدمة إلى هذه الدول من منتجات، بالشكل الذي يقلل من الاعتماد على هذه المنتجات عن طريق تصنيعها محليا"[6].

وتبحث الدول النامية في الإجراءات الاحترازية التي تقيها من سطوة الدول المتقدمة الراغبة في استمرار الاحتكار الاقتصادي ومواصلة اعتبار الدول النامية كأسواق تصريف لا أكثر. فتركيز رؤوس الأمول على الاستثمار في المجالات التي تهم الدول الصناعية المنتجة، أو تحريكها حسب مصالح هذه الدول، أو توقيف تدفقها على الاقتصاديات النامية، له تبعات كبيرة قد تنتج عنها هزات اقتصادية واضطرابات تؤثر في بنية الدول النامية، ومن هنا يمكن القول إنه "وفي مواجهة الأزمات الأكثر تواترا والأشد قسوة بصورة متزايدة، تبحث اقتصاديات السوق الناشئة الصيغ التي تجعلها أقل عرضة للتأثر بالتوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال. وقد تمت مناقشة ضوابط رؤوس الأموال على نطاق واسع، غير أن الدولرة يمكن أن تقدم حلا أطول أجلا وأكثر تماشيا مع اقتصاد السوق، فكثير من أعراض أزمات أسواق رؤوس الأموال المحدقة مشتركة في كل من اقتصاد السوق المتقدمة واقتصاد السوق الناشئة. غير أن أوجه الشبه تنتهي عند ذلك، فالبلدان المتقدمة خرجت سالمة من أزمات العملة الأخيرة مثل أزمة آلية سعر الصرف الأوروبي في 1992-1993 م، غير أن اقتصاديات السوق الناشئة ظلت تعاني من أزمات عميقة وممتدة تميزت بتراجع حاد في تدفقات رؤوس الأموال وانهيار في الناتج وتفاقمت بتأثير مشكلات مصرفية خطيرة "[7].

وهناك إجراءات يتم اتخاذها في معظم الدول من أجل تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتنظيم حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الدولية. ويمكن تلخيص الأهداف المتوخاة من هذه الإجراءات فيما يلي:

1- حماية الصناعة الناشئة في الدولة النامية بغية امتلاكها الخبرة والكفاءة التي تمكنها من خفض الكلف والأسعار وتحسين الجودة وصولا إلى توفير قدرة تنافسية لها إزاء البضائع المستوردة من السوق الخارجية القوية.

2- المضي قدما في إنتاج السلع والمنتجات التي تكون كلفتها أكبر من كلفة استيرادها من الخارج، وذلك لإعتبارات سياسية أو اجتماعية أو سيادية. وهنا يمكن الحديث عن الأسلحة ومستلزمات الدفاع

---

[6]- نفس المصدر السابق. ص 34.

[7]- فوزي سماعلي: تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة و الاقتصاديات الانتقالية. مجلة (أبحاث اقتصادية وإدارية)، الصادرة عن جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر. العدد الخامس. 2009 م. ص 53.

والأمن. حيث لا ترغب الدولة في الاعتماد على انتاج دول أخرى في أمور استراتيجية حساسة، منعا للاحتكار والابتزاز والضغط.
3ـ استجلاب رؤوس الأمول الخارجية، وذلك عبر تشجيع الصناعة المحلية من خلال فرض القيود على استيراد سلع معينة من السوق الخارجية، مما يشجع الصناعة المحلية وتضاعف الربح، واغراء رأس المال الأجنبي بالقدوم والاستثمار في قطاع الصناعة المحلية المزدهرة.
4ـ ارتفاع الايرادات المالية للدولة من خلال فرض الضرائب على حركة التجارة الخارجية.
5ـ زيادة الصادرات والحد من الواردات عبر تنظيم التجارة الخارجية وفرض الضرائب والقيود على البضائع الآتية من السوق الخارجية.

لكن هذه الإجراءات الرامية لتقوية الانتاج المحلي وتقليص الاستيراد من السوق الخارجية، لها جوانب سلبية أيضا يمكن تلخيصها فيما يلي:
1ـ تقليص حجم التجارة الدولية نتيجة القيود التي تفرض على حركة السلع والخدمات بين الدول، وهذا ما ينجم عنه انخفاض القدرة على التوسع في الانتاج.
2ـ تحمل المستهلك والاقتصاد على حد سواء مشقة ارتفاع الاسعار وارتفاع التكاليف، لأن الدول ستضطر إلى انتاج السلع والخدمات حتى في الحالات التي ترتفع فيها تكاليف انتاجها محليا.
3ـ ضعف الفكاءة في الانتاج نتيجة غياب المنافسة للمنتج المحلي.
4ـ ضعف احتمالية خلق مشروعات كبرى مع وجود القيود التي تفرض على التجارة الخارجية.

ثانيا: نظرية التجارة الخارجية(1):

تقوم التجارة على أساس وجود فائض من الانتاج يزيد عن احتياجات الفرد، بحيث يستدعي تبادله مع الفائض الموجود لدى الآخرين والذي يحتاج إليه الفرد، ولا يستطيع أو تنتفي لديه القدرة لإنتاجه. ومن هنا فإن " المكاسب من التجارة تعتبر الحافز الرئيس لقيام التجارة بين الدول، وتزداد هذه المكاسب في ظل التقسيم الدولي للعمل والتخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة. وهذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية

إثباته في ظل دعوتها لتحرير التجارة الدولية، ومن خلال بيانها لأسس التبادل بين الدول والعوامل التي تحدد تخصص أي دولة في إنتاج وتصدير سلعة ما، وبالتالي استيرادها من قبل الدول الأخرى، إضافة إلى كيفية توزيع المكاسب من التجارة على الدول أطراف التبادل"[8].

أما مفهوم التجارة الخارجية تحديدا فيمكن البحث فيه من خلال التعريفات التالية: " أولا: إن التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدول ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة. ثانيا: إنها أيضا أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدارسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول مختلفة. ثالثا: إن المفهوم العالم للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صوّرها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة " [9].

أولا: نظرية التجاريين:

لقد بدأت نظرية التجارة الخارجية في عصرنا الحديث مع بداية المذهب التجاري والذي ساد خلال الفترة من بداية القرن السادس عشر، واستمر حتى بداية الثورة الصناعية. وقد " اعتمد التجاريون في وجهة نظرهم الأساسية، بأن ثروة الأمة تقاس بما لديها من ذهب وفضة، وما تحققه من زيادة وإضافة إليهما. وان مصادر هذه المعادن إما بشكل داخلي يتمثل في استغلال المناجم المنتجة للمعادن النفيسة اذا توفرت عليها أو بشكل خارجي عن طريق القوة (الاستعمار، الاكتشافات الجغرافية..)، او عن طريق التجارة الدولية، الأمر الذي يقتضي تفوق ميزانها التجاري، بحيث يدفع الفرق بين صادراتها ووارداتها بالمعدن النفيس. هذه الشمولية في تكوين مذهب التجاريين على أيدي الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال

---

[8]- عائشة خلوفي: تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة فرحات عباس. سطيف، الجزائر. 2012 م. ص 2.

[9]- حكيم شيلالي ومنور منان: صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية: دارسة حالة البنك الجزائري الخارجي. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج. البويرة، الجزائر. 2015 م. ص 3.

قد يفسر لماذا استمر هذا المذهب سائدا و مؤثرا في توجيه السياسة الاقتصادية في أوروبا مدة ثلاثة قرون" [10].

ومن أهداف المذهب التجاري:

1ـ تشجيع الصادرات بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك اعفائها من الضرائب وتقديم الاعانات والمنح والمساعدات التي تشجع هذه الصادرات وفتح الأسواق أمامها.

2ـ تقييد الإستيراد من خلال التقييد الكمي والضرائب الجمركية وغير ذلك من اجراءات. والعمل على أن يقابل الإستيراد من دولة ما بالتصدير إليها.

3ـ أستثنى من القيود على الاستيراد المواد الأولية والمواد الخام اللازمة للصناعات والتي يمكن أن تؤدي دورا مهما في إنتاج السلع لأغراض التصدير من خلال استخدامها كمستلزمات في هذا الانتاج، وذلك من اجل تشجيعها على التوسع في الانتاج.

4ـ كما تم تقييد الصادرات من المواد الأولية، والمواد الخام المحلية وعدم تشجيع تصديرها، والتي تطلب للاستخدام من قبل الصناعات التصديرية الهامة.

5ـ فرض قيود صارمة بحق من يقوم بتهريب المعادن النفيسة، وبالذات الذهب.

ثانيا: نظرية الطبيعة:

يؤكد المذهب الطبيعي على الزراعة ويعتبرها القطاع الأساسي المنتج في الاقتصاد، ولذلك أولى المذهب الطبيعي أهمية كبيرة لهذا القطاع وتطوره وتوسيع نشاطاته. وقد هاجم المذهب الطبيعي القيود التجارية باعتبارها تحد من تحقيق زيادة في الطلب على المنتجات الزراعية. ولهذه الأسباب تمت دعوة أصحاب المذهب الطبيعي إلى حرية التجارة، وعدم فرض قيود على الاستيرادات من العالم الخارجي، لأن هذه الاستيرادات من دولة معينة تشكل صادرات لدولة أخرى.

---

[10]ـ مخطار علالي: آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية ـ حالة الجزائر ـ. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة حسيبة بن بو علي. الشلف، الجزائر. 2015 م. ص 10.

وعندما يعم اتباع هذه السياسة، أي سياسة تقييد الاستيرادات، فإنها تقيد بالنتيجة الصادرات، لذا فقد استهدف أصحاب المذهب من المناداة بضرورة حرية التجارة، الوصول إلى تحقيق السعر المجزي للمنتجات الطبيعية، ومن هنا " نجد ان الطبيعيين لم ينتقلوا من الفكر إلى تنفيذه إلا لفترة قصيرة، ولهذا لم تنجح في القضاء على الفكر التجاري والسياسات الاقتصادية التي تمخضت عنه، الأمر الذي كشفه آدم سميث وبدأ به فكرا اقتصاديا جديدا"[11].

ثالثا: النظرية الكلاسيكية:

من المهم القول هنا بأن النظرية الكلاسيكية تتمحور حول وجود سوق المنافسة، وضمان حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية بدون تدخل من قبل الدولة، أو أي جهة أخرى. وتفيد النظرية الكلاسيكية بأن التجارة الخارجية ب" اعتبارها نشاط اقتصادي ينبغي تركها حرة، وعدم تقييدها بأية إجراءات من قبل أية جهة كانت، حتى يتحقق من خلال ذلك اقصى قدر من المصلحة الخاصة نتيجة ترك الأفراد أحرارا في ممارسة هذا النشاط، بدون قيود تعرقل تحقيق هذا القدر من المصلحة، ويتحقق بنتيجة ذلك أقصى قدر من مصلحة المجتمع، لأن مصلحة المجتمع هذه ليست إلا تجمعا لمصالح أفراده التي تحققت بأقصى قدر، استنادا إلى حريتهم في ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية هذه، ومنها نشاط التجارة الخارجية " [12].

ويمكننا إختصار الفرضيات التي تعتمد عليها النظرية الكلاسيكية في عدة نقاط وهي " :

- المنافسة التامة الحرة.
- العقلانية المطلقة في التعاملات والنشاطات الاقتصادية.
- حرية التبادل الداخلي والدولي للسلع.
- عدم وجود الحقوق الجمركية، وكل الحواجز الأخرى واعتبار مصاريف النقل معدومة.
- لا تنتقل عوامل الإنتاج من بلد لآخر، وإنما تنتقل داحل نفس البلد.
- تجانس السلع المنتجة في مختلف البلدان.
- العمل هو العامل الإنتاجي الوحيد الذي يُكافئ.
- كل اليد العاملة متجانسة.
- مردودية الإنتاج ثابتة " [13].

---

[11]- سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1993 م. ص 34.

[12]- د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 55 و56.

[13]- د. نويوة عمار: مقدمة في الإقتصاد الدولي. مطبوعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر. الطبعة الأولى 2014 م,. ص 2.

ويعتبر الفيلسوف الأخلاقي وعالم الاقتصاد الأسكتلندي آدم سميث (1723-1790 م) من أهم من ركز على جدوى هذه النظرية، حيث إنه قال بحرية ممارسة النشاطات الاقتصادية بما فيها حرية التجارة، وعارض تدخل الدولة في التجارة وتقييدها للسوق وحركة السلع، بل العكس ان تحمي حرية السوق وتصريف البضائع فيها.

رابعا: القيمة أو النفقات المطلقة/ آراء آدم سميث:

يتفق جميع الاقتصاديين وعلماء الفكر الاقتصادي وفلسفة الاقتصاد بأن " آدم سميث هو واضع على الاقتصاد الحديث، وهم يستندون في قولهم هذا بأنه منذ انتشر كتابه المسمى ثروة الأمم {***Wealth of Nations***} قد نسيت كل الكتب التي وضعت قبله في هذا الفن، أو بعبارة أخرى أنه كسف من كان قبله من علماء الاقتصاد وفاق عليهم، أما أسباب ظهور كتابه على غيره من الكتب، فترجع لما يلي:
أولا: كان لكتابه قيمة أدبية كبرى.
ثانيا: أن آدم سميث اقتبس من آراء من سبقوه من علماء الاقتصاد أهمها، ومما استفاده بالخبرة أو وصل إليه بالدرس نظاما جديدا شاملا. ويظهر أن المؤلفين الذين كان لهم عليه تأثير كبير في حياته، أو كانت أفكارهم من دواعي سلوكه الطريق التي سلكها هم هتشون وهيوم وماندفيل.
ثالثا: إنه استفاد كثيرا من آراء الفيزوقراطيين/ اتباع المذهب الطبيعي، وقد عاشر أثناء إقامته في باريس عام 1765 م أثنين من أقطاب المبدأ الفيزوقراطي، وهما تيرجو وديكناي. وقد اقتبس من الفيزوقراطيين رأيا من اهم آرائهم وأثمنها، وهو ما يتعلق بتقسيم الثروة، ولكنه فاق عليهم بنظره الشامل في العلم. وتفوقه يرجع إلى كونه قد ترك النظامات الاقتصادية المفككة ودخل بالاقتصاد في دائرة العلوم، أي صيّره علما قائما بذاته " [14].

يقول سميث بأن قيمة السلعة المنتجة تستمد من قيمة العمل المبذول في إنتاجها، أي أن أساس قيمة السلعة هو العمل، وبالتالي فإن نفقة إنتاجها تقاس بالعمل المبذول في هذا الإنتاج. ويفسر سميث قيام التجارة

---

[14]- محمد لطفي جمعة: محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2012 م. ص 23.

الخارجية إلى اختلاف النفقات المطلقة لإنتاج السلع المختلفة، حيث يتم تخصيص كل دولة من الدول المختلفة بانتاج السلع التي تكون نفقة انتاجها أقل من نفقة انتاجها في الدولة الأخرى، في حين تستورد الدولة المعنية السلع التي ترتفع لديها نفقات إنتاجها من الدول التي تكون نفقات إنتاج هذه السلع فيها أقل. لكن نظرية سميث تعرضت للنقد لأنها تصطدم مع الفرضية الكلاسيكية لعدم تنقل عوامل الانتاج على المستوى الدولي.

خامسا: نظرية التكاليف النسبية/ دافيد يكاردو:

يعتبر دافيد ريكاردو(1772ـ1823 م) المفكر الاقتصادي البريطاني من أصل هولندي يهودي، من علماء الاقتصاد الكبار واحد واضعي أسسه ونظرياته. وهو مشهور بقيامه بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في النظام الرأسمالي. وقد أيد ريكاردو فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وضرورة ضمان حرية التبادل بين البلدان المتعاملة، وانطلق في تحليله من " ملاحظة ظاهرتين هامتين متماثلتين وهما:
ـ تكاليف الانتاج المرتفعة والتي تتزايد باستمرار في الزراعة.
ـ حماية بريطانيا للمنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الدولية التي ساهمت في ارتفاع تكاليف المعيشة اليومية للعمال، مما أدى بهم للمطالبة بالرفع من الأجور، نظرا لإرتفاع حصة الخبز في ميزانية الاستهلاك للعامل. ومن هنا فإن ارتفاع أسعار الحبوب يستلزم ارتفاع مستوى اجور العمال، وبالتالي انخفاض الأرباح الصناعية وتراجع تراكم رأس المال الصناعي والنمو الاقتصادي بصفة عامة. إن ثبات معدل الأجور أو انخفاضه ـ حسب ريكاردو ـ يكفي لتنمية الصناعة في بريطانيا، ولكن نتيجة كهذه لا يمكن الوصول لها إلا إذا تخلت بريطانيا عن حماية منتجاتها الزراعية، لكي تبقى التكاليف الحقيقية لليد العاملة ثابتة أو تنخفض إن امكن. ويقول ريكاردو في هذا السياق في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي: إن معدل الربح لا يمكن أن يرتفع إلا إذا انخفضت الأجور، وهذا الانخفاض ليس دائما، إلا اذا خفضت أسعار احتياجات العمل التي يقتنيها بأجره، واذا استطعنا أن نوفر هذه الاحتياجات بأسعار منخفضة من خلال التجارة الخارجية أو تطوير الآلات، فإن الأرباح سترتفع لا محالة. إذا تخلينا عن انتاج القمح واستطعنا ان نتحصل عليه

وعلى الأشياء الضرورية الأخرى للعامل من الخارج باسعار أقل، فإن الأجور تنخفض والأرباح ترتفع"[15].

سادسا: نظرية القيم الدولية/ جون ستيوارت ميل:

جورج ستيوارت ميل (1806-1873 م) فيلسوف واقتصادي بريطاني. وقد بحث العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، والتي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظريته عن التكاليف النسبية، والذي اكتفى بالاشارة الى ان هذا المعدل للتبادل الدولي يقع بين الحدين الأعلى والأدنى له، والتي تمثلها نسبة تبادل السلعتين، وبالتالي أهملت القوى التي تحدد تقسيم نفع التجارة بين الدولتين. ومن هنا " جاءت نظرية ميل مكملة لنظرية ريكاردو، فقد كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصب على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل ريكاردو، وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا. وحسب رأي ميل فإن نسبة التبادل ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، وبمعنى آخر ستقع بين نسبتي التبادل الدخيلتين في كلتا الدولتين، وتتحدد بالطلب المتبادل للدولتين، وقد أوضح أن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعامل في الطلب المتبادل. ويرى ميل انه يوجد معدل فريد بين المعدلات الممكنة الذي يقع بين معدل التبادل الادنى والاقصى، الذي يحقق التعادل بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات للبلدان باعتبار أن صادرات البلد الأول هي واردات البلد الثاني، وأن اي معدل آخر غير هذا يؤدي إلى الاختلاف بين الصادرات والواردات، فيقع أحد البلدان في فائض والآخر في عجز. وحسب ميل فإن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين هما: حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين، ومرونة هذا الطلب" [16].

ثالثا: نظرية التجارة الخارجية (2):

15- د. نويوة عمار: مقدمة في الإقتصاد الدولي. مصدر سبق ذكره. ص 5.

16- مجدي علي محمد غيث: نظرية هكشر - أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي. مجلة (دراسات في علوم الشريعة والقانون). من إصدارات الجامعة الأردنية. عمان، الأردن. المجلد 41، ملحق 2. 2014 م. ص 873.

رفضت النظرية الحديثة في التجارة الخارجية التفسيرات الكلاسيكية لقيام التجارة الخارجية، وقدمت شرحا وتحليلا آخرا لكيفية ظهور وصنع عملية التجارة الخارجية بين الوحدات السياسية. ومن هنا فقد رأت النظرية الحديثة " أن الاختلاف في أسعار السلع المنتجة هو الذي يفسر سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول، وهذا الاختلاف يتأتى من الاختلاف في أسعار عناصر الانتاج المستخدمة في عملية الانتاج. وهذا الاختلاف في أسعار عناصر الإنتاج يعود إلى ظروف وأوضاع كل دولة حسب درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج فيها. وتنعكس هذه الوفرة أو الندرة لعناصر الانتاج في أسعارها، حيث ترتفع أسعار عناصر الإنتاج التي تتسم بندرة في دولة معينة، بينما تنخفض أسعار عناصر الإنتاج في الدولة التي تتسم بوفرتها. وعلى هذا الأساس فإن الدول ستتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة معينة في إنتاجها، وأن هذه الميزة قائمة على أساس اختلاف أسعار عناصر الانتاج التي تشترك أو تساهم في إنتاج هذه السلع، ولذلك تطلق على النظرية الحديثة: نظرية وفرة عناصر الإنتاج. ولهذا فإن ما يفسر التجارة الخارجية هو اختلاف النفقات النسبية التي تدخل فيها أسعار عناصر الانتاج جميعها، وليس العمل وحده، وبالتالي تفسير قيام التجارة الخارجية على أساس وفرة عناصر الإنتاج " [17].

أولا: نظرية هكشر ـ أولين:

و قد أرجعت هذه النظرية قيام التجارة الدولية إلى " عاملين أساسيين:

1ـ اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج فيما بين الدول المختلفة.

2ـ اختلاف نسبة تركيز عوامل الانتاج في دول انتاج السلع المختلفة.

ومن الجدير بالذكر ان هبات الدول من عوامل الانتاج تظهر اختلافات كبيرة لبعض الدول، مثل استراليا والأرجنتين، تمتلك أراضي وفيرة نسبيا، وبعض الدول الأخرى مثل أميركا وأنجلترا، تمتلك تراكمات كبيرة من رأس المال نسبيا. وفي دول ثالثة، مثل الهند ومصر، نجد ان العمل هو العنصر المتوفر بكثرة نسبيا. وعندما تختلف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بشدة، فإن الأسعار النسبية لهذه العوامل ستظهر اختلافات مماثلة، فوفرة الأرض تعني انخفاض الإيجارات نسبيا، ووفرة رأس المال تعني انخفاض أسعار الفائدة نسبيا، ووفرة العمل تعني انخفاض الأجور نسبيا، وهكذا. ولكن هذه الاختلافات في الوفرة

[17]ـ د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 75 و76.

النسبية أو الأسعار النسبية لعوامل الانتاج ليست شرطا كافيا لوجود اختلافات الأثمان النسبية للسلع التي هي شرط ضروري لقيام التجارة الدولية "[18].

ثانيا: نظرية ليندر في تفسير التجارة الدولية وتحليل آثارها:

يرى ليندر انه من الخطأ علميا ان نفترض ان التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة. فالدقة العلمية تحتم على الباحث أن يفرق أساسا بين نوعين من الدول. فهناك دول تتميز اقتصاداتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد استجابة لأي تغير في هيكل الأثمان وفرص التجارة. وهناك دول أخرى تكون اقتصاداتها على درجة عالية من الجمود وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد. وبناء عل ذلك، فإن قيام التجارة الدولية وما يترتب على ذلك من تغير هيكل الأثمان النسبية لأنواع السلع المختلفة، يكون له نتائج مختلفة على هذين النوعين من البلاد.
ومن هنا فإن " التبادل قد يكون مفيدا للبلد الذي يتمتع اقتصاده بالقدرة على إعادة تخصيص موارده بين فروع الإنتاج للسوق المحلية والانتاج للتصدير، ولكنه من الناحية الأخرى، قد يتحمل البلد الذي لا يتمتع اقتصاده بتلك القدرة على إعادة تخصيص الموارد من الضرر أكثر مما يجنيه من نفع، بحيث يصبح من العسير إصدار حكم قاطع حول الأثر الصافي للتجارة الدولية على دول العالم مجتمعة. وفيما يتعلق بتفسير التجارة الدولية، فإن ليندر يفرق بين السلع الصناعية والمواد الخام، ففيما يخص المواد الخام فإن تفسيرة للتجارة فيها هو نفس تفسير هكشر ـ أولين، أي بسبب اختلاف عناصر الانتاج. أما فيما يخص السلع الصناعية، فانه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة. فطبقا لليندر، لا يستطيع بلد ان يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية اذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية، فالطلب المحلي على السلعة شرط ضروري، وإن لم يكن كافيا لتحقيق الميزة النسبية. وعلى ذلك فإن التجارة الدولية تكون اكثر كثافة بين البلاد التي تتشابه هياكل الطلب فيها، واذا كان الدخل الفردي هو المحدد الأساسي للطلب، فإن التجارة الدولية تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتقارب مستوى الدخل الفردي فيها "[19].

ثالثا: نظرية المنحى التكنولوجي أو دورة حياة المنتج في التجارة الدولية:

---

[18]ـ د. ميراندا زغلول رزق: التجارة الدولية. من إصدارات كلية التجارة في جامعة الزقازيق. مصر. الطبعة الأولى 2010 م. ص 41 و42.
[19]ـ د. مصطفى يوسف كافي: إدارة الأعمال الدولية. دار الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. 2004 م. ص 65 و66.

وتقوم هذه النظرية على ضرورة أخذ الزمن بعيد الاعتبار حين تحليل التجارة الخارجية، حيث يجري تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول على أساس تخصصها بأنواع من المنتجات تكون مستندة إلى التطورات التكنولوجية بشكل وثيق ومباشر. ومن هنا فإن نظرية دورة حياة السلعة تقوم على ان " العديد من سلع الشركات تمر بمراحل حياتية، ويمكن وضعها بعدة مراحل (الظهور ثم النمو ثم النضوج ثم الانحدار). وقد اعتمدت عدة دراسات على دورة حياة السلعة في تفسيرها للتجارة الخارجية، ومنها دارسة ويلز فيرنون عام 1968 م، وهيرش عام 1971 م، بتقديم تحليل تاريخي للتجارة الأميركية. حيث توصلا إلى أنه بعد مرحلة التنافس في الداخل والخارج يكون المنتج الأجنبي في وضع أفضل، وذلك أن الفجوة التكنولوجية تكون قد تلاشت أو على الأقل ضاقت وما زالت الأجور والدخول الأجنبية دون مثيلاتها الأميركية، وحتى خلال مرحلة النضوج فإن الدول الأجنبية ستقوم بالتصدير بينما ستقوم الولايات المتجدة بالاستيراد " [20].

رابعا: أثر التجارة الخارجية:

أهمية التجارة الخارجية تكمن في تحقيق الربح والكسب، أي تحقيق الانتفاع للدول والوحدات السياسية من العملية التجارية وانتقال الاستثمارات ورؤوس الأموال. وفي حال تزايد العملية التجارية وانتقال البضائع ضمن الاسواق الخارجية فإن وسائل الانتاج ستتطور والاسواق ستتوسع وقدرة العمل سترتقي، وهذا سينعكس على أوضاع المواطنين وسيعم الازدهار والرفاهية.

أولا: أثر التجارة الخارجية على الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج:

[20]- نفس المصدر السابق. ص 61.

من المهم القول بأن الطلب على عناصر الانتاج المتوفرة سيزداد نتيجة التخصص بقيام التجارة الدولية، حيث سيتم الانتاج لتلبية احتياجات الدولة المعينة، واحتياجات الدول الاخرى التي تشح فيها مثل هذه العناصر عن طريق الانتاج والتصدير إليها، وبذلك تبدأ أسعارها بالارتفاع بسبب زيادة الطلب عليها.

ومن هنا " نلاحظ أن الدولة التي يتوفر لديها العمل ويشح لديها رأس المال يمكن ان تتخصص بالمنتجات التي تستخدم مزيدا من عنصر العمل، ويقل فيها استخدام رأس المال، في حين تتخصص الدول التي يتوفر لديها رأس المال ويشح فيها عنصر العمل بالمنتجات التي يستخدم في انتاجها مزيدا من رأس المال، وقليلا من العمل. وهكذا يزداد الطلب على العمل وترتفع أجوره في الأولى نتيجة التوسع في الانتاج المعتمد على عنصر العمل بشكل أكبر من عنصر رأس المال من خلال التجارة الخارجية، ويقل الطلب على رأس المال، ويحصل العكس في الدولة الثانية حيث يزداد الطلب على رأس المال نتيجة زيادة الانتاج اعتمادا على التوسع في استخدامه بزيادة الانتاج نتيجة التجارة الخارجية، وهو ما يرفع عائد رأس المال ويقل الطلب على عنصر العمل " [21].

ثانيا: أثر التجارة الخارجية على الأسعار المطلقة لعوامل الإنتاج:

هذا يعني بان الاسعار المطلقة لعناصر الانتاج يمكن أن تتساوى بين الدول المختلفة، كما تساوت الأسعار النسبية نتيجة قيام التجارة الخارجية فيما بينها، اذ ان العنصر الانتاجي المعين من عناصر الانتاج، وليكن عنصر العمل مثلا، طالما انه يشترك في إنتاج سلعة يتم تصديرها إلى الخارج، فإن هذا العنصر يجب أن يحصل مقابل ذلك على قدر من إنتاج الدولة الأخرى يماثل القدر الذي يحصل عليه في الدولة المعينة التي يعمل فيها، وبالتالي من الضروري أن يحصل العنصر الانتاجي في الدولتين على نفس الأجر الحقيقي بدون أن توجد اختلافات فيما بينها استنادا إلى قيام التجارة الخارجية، وهكذا تنتفي الفروق في أسعار العنصر الانتاجي المعين من عناصر الانتاج بين الدول.

[21]- د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 102.

خامسا: السياسة التجارية:

من المفيد، أولا، تقديم تعريف للسياسة التجارية، وهي هنا " مجموعة من الاجراءات والوسائل التي تستخدم في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية، وبالذات التجارة الخارجية منها. ولا شك أن هذه الاجراءات والوسائل، وبالتالي السياسة التجارية التي يمكن أن تتبع، تختلف من دولة إلى اخرى حسب ظروفها وأوضاعها وإمكاناتها واحتياجاتها، ودرجة تطورها الاقتصادي وطبيعة نظامها الاقتصادي، والهدف الذي تريد تحقيقه من اتباع سياسة تجارية معينة " [22].

وهناك فوارق بين الدول من حيث اتباع السياسات التجارية، فالاجراءات والوسائل التي تصح وتنتج في دولة، قد لا تكون بالضرورة ناجحة وسليمة في دولة اخرى. فالسياسة التجارية تختلف من دولة لأخرى بحسب ظروف الزمان والمكان والعوامل الاقتصادية والبشرية.

وتتنوع أهداف وغايات السياسة التجارية، لكن الهدف الأكبر هو توجيهها للتفاعل الاقتصادي بين الدول وتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح والرفاهية وتامين فرص العمل، ومن هنا " يظل استخدام السياسات التجارية كأداة للتنويع الصناعي وخلق القيمة المضافة أمرا أساسيا. وعلاوة على ذلك يمكن ان توفر صادرات السلع والخدمات زيادة في مداخيل الفقراء وعوائد للحكومات وفرص عمالة بما في ذلك وظائف مرتفعة الأجر في الخارج، وخاصة للنساء والباحثين عن العمل من الشباب. وبهذا يمكن للصادرات المساهمة في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية من خلال إخراج الناس من هوة الفقر (الهدف الإنمائي الأول للألفية)، وتمكين المرأة (الهدف الإنمائي الثالث للألفية) إلى جانب دعمها للهدف الإنمائي المتمثل في إقامة نظام تجاري تستطيع فيه البلدان النامية أن تنتزع فوائد أكبر من النظام التجاري الدولي" [23].

أولا: الضرائب الجمركية:

---

[22]- نفس المصدر السابق. ص 131.
[23] موراي غبس: السياسة التجارية. من إصدارات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. 2007 م . ص 7.

الضرائب أو الرسوم الجمركية هي الأداة البارزة والأكثر استخداما في مجال السياسة التجارية من أجل تقييد التجارة الخارجية وتنظيمها إلى جانب الإجراءات والوسائل الأخرى التي يتم استخدامها في إطار هذه السياسة. وتسعى الدولة إلى " تلبية الحاجات المتزايدة لأفراد المجتمع من خلال زيادة الإنفاق العام، وتعتمد في تغطيتها للنفقات المتزايدة على عدة إيرادات من بينها: الرسوم، الضرائب، والقروض العامة. وتعتبر الضرائب أقدم المصادر المالية كما أنها تمثل المورد الرئيسي المركز عليه من طرف الدولة، وذلك لأنها توفر أموال كبيرة لخزينتها. وقد تزايدت أهمية الضريبة بتطور مفهوم الدولة، وخاصة بتدخلها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فبعد أن كانت الضريبة ذات بعد مالي فقط، فقد أصبحت تساهم في تحقيق كل من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة " [24].

ويقوم النظام الضريبي على ثلاثة عناصر، وهي "

1ـ مجموعة الأهداف والغايات المحددة التي يسعى النظام لتحقيقها، وهي مشتقة من أهداف السياسة المالية المتبعة.

2ـ مجموعة الصور الفنية للضريبة، والتي تمثل وسائل تحقيق الأهداف.

3ـ مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية، بالإضافة إلى القرارات التنفيذية والمذكرات التفسيرية، والتي تمثل إجراءات وطريقة عمل النظام الضريبي وأجهزته في تحقيقه لأهدافه " [25].

وثمة عدة أشكال للضرائب:

1ـ الضريبة القيمية: وهي الرسوم التي يتم فرضها من قبل الدولة على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة، كأن تكون مثلا: 10% أو 20% أو 50 %. وثمة العديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في حسم وتثبيت نسبة الضريبة وشمولها على المنتجات. فالدولة عادة ما تعفي السلع الضرورية او الأساسيات من الضرائب أو تفرض عليها ضرائب قيمة منخفضة، وذلك حماية للفئات الكادحة والطبقة الدنيا والمتوسطة، بينما تفرض ضرائب مرتفعة على الكماليات التي تقتنيها الطبقات الغنية الميسورة، والكسبة من ذوي الدخل العالي. ولكن يجب أن تراعي الدولة التوازنات في الميزان التجاري الداخلي والخارجي، إذ أن

---

[24]ـ رحمة نابتي: النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي ـ دارسة مقارنة ـ. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قسنطينة. الجزائر. 2014 م. ص 2.

[25]ـ سمر عبد الرحمن محمد الدحلة: النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر الإسلامي المعاصر ـ دراسة تحليلية مقارنة ـ. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين. 2004 م. ص 8.

الإعفاء الضريبي للمنتجات قد يزيد من حركة الاستيراد من الخارج ويضعف الإنتاج المحلي. أما فرض الضرائب الكبيرة على المنتجات الكمالية أو المنتجات التي تحقق الرفاهية، فيمكن أن يرهق السوق الداخلية ويضعف قدرتها على الإنتاج والمنافسة.

2ـ الضريبة النوعية: وهي ضريبة تفرض على السلع المستوردة، تبعا لنوع ومصدر ومنشأ كل سلعة. ومن عيوب هذه الطريقة في فرض الضريبة صعوبة تحديد الأصناف المختلفة من السلع ودرجاتها، وبالتالي الآثار التي تنجم عن استيرادها على الاقتصاد عموما، وعلى النشاطات الانتاجية خصوصا. والأمر يتطلب دقة ودرايّة كاملة بالاصناف وبواقع السوق وتبعات تحديد السعر على المجتمع والأفراد، حتى تنجح هذه الطريقة في فرض الضريبة دون ترك آثار سلبية.

3ـ الضريبة الجمركية المركبة: وهي التي يتم فيها استخدام الطريقتين السابقتين أي القيمة من ناحية والنوع من ناحية أخرى. والغرض هو تلافي عيوب ونواقص الطريقتين السابقتين.

4ـ الضريبة الجمركية الأسمية: وهي الضريبة التي يتم فرضها على السلعة المستوردة حسب سعرها. أي أن هذه الضريبة تتناسب عكسا مع سعر السلعة. فإذا كان السعر مرتفا تم خفض الضريبة، وإذا كان السعر مرتفعا تم زيادة الضريبة. والغرض هو عدم إرهاق المستهلك من جهة ومن جهة أخرى ضمان حماية الانتاج المحلي والميزان التجاري للدولة.

كذلك من الممكن أن تكون الضرائب حسب الهدف:

1ـ ضرائب حامية: وهي تفرض على السلع المستوردة بهدف تقليل إقبال المستهلك عليها وحماية السلع المصنعة محليا.

2ـ ضرائب مانعة: وهي تفرض على السلع المستوردة بغية رفع ثمنها بالشكل الذي يعزف المستهلك عن الشراء بسبب ارتفاع سعرها. وهذه الضريبة هي عملية منع الإستيراد بأسلوب آخر.

3ـ ضرائب إيرادية: والهدف منها تحصيل الدولة لمبالغ كبيرة وإيرادات عالية. ويمكن أن تقتصر هذه الضريبة على الكماليات والسلع المرفهة بحيث يقتصر آثارها على ذوي الدخل المرتفع، أو يتم تحصيلها على شكل سعة الوعاء لتشمل كل الفئات التي تستهلك السلع المستحصل منها الضرائب الإيرادية.

ثانيا: اجراءات السياسة التجارية الأخرى:

اولا: التحديد الكمي للواردات: تلجأ الدول إلى حماية الانتاج المحلي عبر منع استيراد السلع بصورة مؤقتة او مستمرة، وذلك لأسباب اقتصادية، وذلك بسبب منافسة السلع المستوردة للسلع المحلية التي قد تكون في طور التنشئة وتثبيت اقدامها في الاسواق المحلية. ويمكن أن تلجأ الدولة إلى احتكار استيراد نوع أو أنواع من السلع المستوردة، وضخها إلى الأسواق المحلية في أوقات تراها هي مناسبة، وبأسعار تراها هي مناسبة لتحقيق الدخل لها وحماية المنتج الوطني وعدم إرهاق المستهلك/المواطن في آن واحد. والتحديد الكمي للواردات يحمي المستهلك والانتاج المحلي، ولكنه قد يؤدي إلى عكس ما هو مُراد، حينما تمارس الدول الأخرى ذات السياسة إزاء وارداتها من الدولة التي تتبعها، وبالتالي قد تتضرر الدولة نتيجة اتباع هذه السياسة.

ثانيا: سياسة دعم الصادرات: وتعني أن تقوم الدولة بدعم الصادرات عبر تقديم التسهيلات والاعانات والمنح الى المنتجين والصناع والمصدرين فيها، وذلك بهدف التوسع في الصادرات وتمكينهم من بيع المنتجات التي يتم تصديرها بأسعار أقل، وبالشكل الذي يمكن أن يساعد على تحقيق قدرة تنافسية أكبر نتيجة ذلك. وعادة ما تتوسع الدولة عبر خطة مدروسة في هذا المجال، حيث تدعم كل أطراف الانتاج من مشاريع ونقل وشركات تصدير، حتى يكون الدعم كاملا وشاملا يفي بالغرض ويحقق الهدف المتوخى.

ثالثا: سياسة الإغراق والسياسات المتعددة المضادة للإغراق: وهنا نعني أن تلجأ دولة ما إلى بيع السلع التي تقوم بإرسالها إلى الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن الأسعار التي تبيع بها في الداخل. والغرض من هذا الإجراء هو كسب الأسواق الخارجية والقضاء على المنافسين فيها. وقد يتم هذا التصريف بأسعار دون كلفة الإنتاج أو بأسعار تقل عن هامش الربح المتحقق لها، حسب مقتضى الحال، ولحين القضاء على المنافسة في تلك الأسواق، ومن ثم البيع بالأسعار التي تحقق لها تغطية الكلفة وتحقيق هامش الربح الذي يمكن أن يتحقق لها اعتمادا على سيطرتها على السوق بغية المنافسة في تلك الأسواق التي يتحقق نجاح سياسة الإغراق فيها، والبيع بأسعار أعلى في السوق المحلية، بالشكل الذي يعوضها عن التكاليف التي تتحملها، او عن الانخفاض في الربحية الذي يتحقق نتيجة البيع في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة.

سادسا: التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية:

أولا: ماهية التكامل الاقتصادي وأشكاله ومضامينه:

التكامل الاقتصادي يبرز بين الدول كأحد الاشكال التي ظهرت لتسيير العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وهو، في تعريف شامل وأدق، عبارة عن " عملية تهدف تدريجيا، من خلال مجموعة من التشريعات والتدابير التنظيمية، إلى تحقيق التقارب الاقتصادي بين بلدين أو أكثر، واندماج الفضاءات الاقتصادية المستقلة لكل منها لتشكل في الأخير فضاء واحدا ممتدا. وتسعى عملية التكامل أو الاندماج الاقتصادي إلى دمج جميع الأسواق داخل فضاء اقتصادي موحد(أسواق السلع والخدمات، وأسواق العمل، وأسواق النقد) حتى تصبح امتدادات لبعضها بعضا، من أجل ضمان تنقل حر ومن دون قيود للسلع والعمالة ورأس المال. كما تقضي العملية بإلغاء كل أشكال التمييز بين الوحدات الإنتاجية المنتمية لهذا الفضاء بغض النظر عن جنسيتها أو موطنها الضريبي، وتوحيد السياسات الاقتصادية المتبعة على مستوى التجارة والشركات والمنافسة والضرائب والنقد وأسواق العمل والقطاع المصرفي وأسواق المال "[26].

ولعل من أهم أهداف التكامل الاقتصادي هو في النهاية النجاح في تشكيل وحدة اقتصادية كبيرة متعاونة فيما بينها، قادرة على تحقيق الربح والمكسب والرفاهية والعيش المرفه الكريم لكل مواطني الدول المنخرطة في اطار هذه الوحدة. ونحن نرى مثال الاتحاد الأوروبي أمامنا، فهو تحول إلى وحدة سياسة ذات قدرات استراتيجية كبيرة، كان التكامل الاقتصادي هو لبنتها الأولى، والأساس المتين الذي تجمعت حوله وقامت عليه الدول الأعضاء. ومن هنا " نجد أن هناك علاقة وثيقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية، بحيث يمثل التكامل في هذه الحالة الدرجة الأعلى في العلاقات الاقتصادية بين الدول المتكاملة، وبحيث يرتبط مضمونه بحرية حركة كافة اشكال وصور هذه العلاقات الاقتصادية، وبحيث تصبح الدول

[26]- موقع " موسوعة الجزيرة" للمعارف والمصطلحات. الرابط على شبكة الإنترنت:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/9/27/%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%81-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%83%d8%a7%d9%85%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a

المتكاملة بمجموعها تمثل وحدة اقتصادية كبيرة متكاملة وحالها يكاد يصل إلى ما يقرب أن يكون حال دولة واحدة، وذلك من خلال الإجراءات التي تحقق ذلك " [27].

أما أشكال التكامل الإقتصادي فيمكن " حصرها في:

1ـ إتفاقية الترتيبات التجارية التفضيلية (***Preferential Trade Agreement***): ويخفض هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة فيه أكثر من الدول غير الأعضاء، وكذلك يعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي رخاوة. وأفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس على يد المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة.

2ـ منطقة التجارة الحرة (***Free Trade Area***): وتتشكل هذه المنطقة عندما يتفق عدد من الدول على إسقاط التعريفة الجمركية فيما بينهم مع احتفاظهم بها تجاه العالم الخارجي. ونظرا لاختلاف التعريفة الجمركية من دولة لأخرى تجاه العالم الخارجي، فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع "قواعد المنشأ"، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل، ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى. وكمثال على هذا الشكل نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية (***EFTA***).

3ـ الإتحاد الجمركي (***Custom Union***): يعد الاتحاد الجمركي شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي، وهذا الشكل يحاول أن يعالج عيوب منطقة التفضيل الجمركي ومنطقة التجارة الحرة، وفيه تلغى الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية بين أعضاء منطقة التكامل إزاء العالم الخارجي وبذلك تتحقق حرية انسيات السلع بين الدول الأعضاء. ولا ينطوي الاتحاد الجمركي على حرية انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال، بمعنى آخر ان الاتحاد الجمركي هو دمج للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء فيه بحيث تصبح إقليما جمركيا واحدا. ويتميز الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك في إنه يقيد حرية أي دولة عضو في عقد اتفاقات مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقات المعقودة مع هذه الدول إلا بموافقة الدول الأعضاء ويرجع ذلك إلى الرغبة في حماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي. وكمثال على هذا الشكل نذكر الاتحاد الجمركي لدول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) الذي تأسس عام 1947 م.

---

[27]ـ د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 166.

4ـ السوق المشتركة (***Common Market***): وفقا لهذا الشكل من أشكال التكامل فإنه يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتلتوم كل دولة بسياسة موحدة في مواجهة كل الدول خارج السوق، وهو بذلك يشبه الإتحاد الجمركي ولكن يضاف إليه حرية حركة عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق، ولقد تحققت هذه الشروط في الإتحاد الأوروبي في عام 1993 م، حيث تم رفع الرسوم الجمركية على السلع الصناعية داخل الاتحاد وتم والاتفاق على تحديد سعر موحد للمنتجات الزراعية في عام 1968 م. وفي عام 1970 م تم الاتفاق على تخفيض القيود على حركة العمال ورأس المال لكي يتم إزالتها تماما في عام 1993م.

5ـ الإتحاد الاقتصادي (***Economic Union***): حيث لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل بحيث تتحقق وحدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء.

6ـ الاتحاد النقدي (***Monetary Union***): ويتطلب هذا الاتحاد إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، وكمثال على هذا الشكل إصدار عملة اليورو الخاصة بالاتحاد الأوروبي بداية عام 1999 م "[28].

ويجب اتخاذ عدة إجراءات من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الوحدات السياسية، ومن هذه الاجراءات:

ـ إلغاء القيود على حركة انتقال السلع عبر الغاء الرسوم الجمركية والاجراءات الادارية، بحيث يساهم ذلك في تشكيل سوق واسعة حرة.

ـ إلغاء القيود على رؤوس الأموال داخل الدول الداخلة في شراكة التكامل الاقتصادي، وتقييد حركتها مع العالم الخارجي.

ـ إلغاء القيود على حركة الأفراد بين الدول المتكاملة.

ـ تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية.

---

[28]ـ عبد الرحمن روابح: حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر. 2013 م. ص 8 و9 و10.

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي:

ثمة مقومات اقتصادية واخرى سياسية مثل وجود انظمة ذات طبيعة سياسية متماثلة لتوطيد التكامل الاقتصادي بين الوحدات السياسية. ومن بين مقومات التكامل الاقتصادي نذكر:

1ـ توافر الموارد الطبيعية.

2ـ التخصص وتقسيم العمل.

3ـ توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الانتاجية.

4ـ توفر طرق ووسائل النقل والاتصال.

أما عن دوافع التكامل الاقتصادي فهي في الأساس تقوم على المنفعة الاقتصادية والربح وتحسين ظروف حياة المواطنين. فالمزايا والمنافع الاقتصادية المستخلصة من عملية التكامل هي الأساس في مضي الوحدة السياسية قدما في تحقيق عملية التكامل.

ونستطيع أن نوجز المنافع الاقتصادية من التكامل الاقتصادي في النقاط التالية:

1ـ اتساع حجم السوق.

2ـ زيادة التشغيل.

3ـ زيادة معدل النمو الاقتصادي.

4ـ تقوية وتوسيع الصناعة الانتاجية وصناعة مستلزمات الانتاج.

5ـ تقوية وتطوير وتوسيع القاعدة التكنولوجية.

6ـ حماية الاقتصاديات المحلية من تداعيات العولمة ونفوذ التكتلات الاقتصادية الكبيرة.

ثالثا: تجارب التكامل الاقتصادي:

ظهرت العديد من التكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية. وكان الهدف هو تحرير التجارة من القيود وتطوير الانتاج وتوسيعه. ونتعرض هنا إلى بعض تلك التجارب.

1ـ تجارب التكامل الغربي: تعد التجربة الأوروبية " النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي، والذي كان نتاج المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوروبية طيلة مدة تجاوزت خمسين عاما. وقد اتخذت هذه الدول خلال هذه الفترة مسالك وصيغ عديدة لم يكتب لها النجاح إلا للصيغة التي انتهت إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك انطلاقا من أهداف متواضعة، وفي مجالات محددة إلى أهداف بالغة الأهمية. وقد تدرجت التجربة الأوروبية بدءا بإقامة اتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، واستطاعت هذه الدول أن تنتقل من تكامل اقليمي صغير يضم بضعة دول إلى تكامل اقتصادي ونقدي أكبر" [29]. ومن بين هذه التجارب:

ـ اتحاد الفحم والصلب عام 1950 م.

ـ السوق الأوروبية المشتركة عام 1957 م.

ـ منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

2ـ التكامل الاقتصادي الاشتراكي: ونعني هنا بالتكتلات التي انشئتها الكتلة الاشتراكية بعيد الحرب العالمية الثانية، ومنها مجلس التعاون الاقتصادي (الكوميكون)، فقد " تم إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي عام 1949 م، بين كل من بلغاريا والمجر وبولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي، وانضمت إليه البانيا في ذات السنة، وأوقفت عضويتها لعدم دفعها لنصيبها للمنظمة، ثم انضمت المانيا الديمقراطية سنة 1950 م، ومنغوليا الشعبية سنة 1962 م، وكوبا سنة 1970 م، وفيتنام سنة 1978 م، ويوغسلافيا سنة 1964 م بعضوية دون الكاملة، ولكنها تتجاوز دور المراقب. وقد تضمنت أهداف مجلس التعاون الاقتصادي ما يأتي:

ـ تعزيز التنمية المخططة لاقتصاد الدول الأعضاء في المجلس.

ـ التحسين المستمر في رفاهية الشعوب في دول المجلس.

ـ الاسراع في تحقيق التقدم الاقتصادي والفني في مجموعة الدول الأعضاء في المجلس.

ـ العمل على ضمان تحقيق زيادة مستمرة في إنتاجية العمل.

ـ رفع مستوى التصنيع في الدول الأقل تقدما، وبالذات في الصناعة.

ـ تقوية التعاون الاقتصادي والفني والعلمي بأشكاله المختلفة " [30].

---

[29]ـ كفية قسميوري: التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة اليونان خلال الفترة 2008- 2015 م. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر. 2016 م. ص 24.

[30]ـ د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 189 وص 190.

3ـ التكامل الاقتصادي في الدول النامية: ونستطيع ان نذكر هنا:
ـ منطقة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية عام 1960 م.
ـ السوق المشتركة لأميركا الوسطى.
ـ جماعة الكاريبي عام 1973 م.
ـ المنظومة الاقتصادية لأميركا اللاتينية عام 1975 م.
ـ الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا عام 1964 م.
ـ جماعة شرق أفريقيا عام 1967 م.
ـ رابطة شعوب جنوب شرق آسيا عام 1967.
ومن المفيد القول بأن تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول النامية لم تنجح وفشلت التكتلات الاقتصادية في تحقيق الأهداف التي اقيمت من أجلها، وذلك لعدة أسباب منها اختلاف طبيعة الانظمة السياسية والاقتصادية السائدة، واضافة تماثل هياكلها الاقتصادية وتنافسها وقلة ارتباطها فيما بينها، بسبب ضعف وسائل النقل وطرق وسائل الاتصال، اضافة الى التركيز على مدخل تحرير التجارة دون المدخل الانمائي في واقع الحال.

4ـ التكامل الاقتصادي العربي: ثمة العديد من المبررات التي تستدعي اقدام الدول العربية على تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها. ومن بين هذه المبررات:
ـ المبررات الاقتصادية: وهي التخلف الاقتصادي، وانخفاض الكفاءة وتخلف الانتاج ووسائله، لذلك فالتكامل الاقتصادي يمثل الترياق للقضاء على هذا التخلف في الاقتصاد والانتاج.
ـ المبررات العسكرية: التخلف والتجزئة والتهديدات العسكرية الخارجية من اسرائيل وإيران وغيرها، وهو ما يستدعي التكامل الاقتصادي والتعاون العسكري المشترك.
ـ المبررات القومية: فشعوب هذه المنطقة بينها روابط الدم واللغة والدين والتراث والمصير والرقعة الجغرافية والتاريخ، وهو ما يشكل عاملا اضافيا على ضرورة التكامل.

وقد فشلت معظم تجارب التكامل الاقتصادي والتكتلات بين العرب، فحتى مجلس التعاون المشترك لدول الخليج العربي بات هيكلا جامدا بسبب الخلافات السياسية بين الاعضاء، وهو ما نشاهده في الأزمة

القطرية الآن، حيث تشديد الحصار من قبل أعضاء آخرين على الدوحة. وعموما يمكن القول أن الدول المتقدمة " استغلت فرصة عدم نجاح العديد من تجارب التكامل الاقتصادي العربي وعدم علاج وتذليل تلك المشاكل التي حالت دون تحقيقه، في حث الدول العربية على البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة، وفي تحطيم أي جهود للتكامل الاقتصادي العربي، بتقديم بدائل له، فالولايات المتحدة الاميركية قدمت مشروع السوق الشرق الأوسطية كبديل، واقترح الاتحاد الأوروبي الشركة الأورو- عربية كبديل آخر. ورغم التحديات التي تواجه الدول العربية، والتي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن هذه الدول ادركت، ولو كان ذلك متأخرا، ضرورة التكامل الاقتصادي العربي، ويتجلى ذلك من خلال السعي إلى إنجاح منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعد محاولة جريئة لإحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي المتعثرة " [31].

سابعا: سعر الصرف:

أولا: ماهية سعر الصرف وكيفية تحديده:

الصرف هو في الأساس عملية التحويل الخارجي، والتي تتمركز حول استبدال العملة المحلية بعملات أجنبية. أما سعر الصرف فهو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بعملات أجنبية. ويمكن أخذ مثال هنا وهو حين استبدال عملة اليورو بالدولا 1,3/1 أي أن اليورو الواحد يعادل 1,3 دولارا. ومن هنا نجد بأن هناك " ترابطا وثيقا وعلاقة قوية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث أن العلاقات الاقتصادية الدولية للدولة والتي يتضمنها ميزان المدفوعات تستدعي الحاجة إلى استخدام سعر الصرف في هذه العلاقات، والذي بموجبه تحول العملة المحلية إلى عملة وعملات أجنبية، تبعا لمتطلبات هذه الحاجة وامكانات تلبيتها، أي تقتضي هذه المعاملات التي تتم مع العالم الخارجي التعرف على مقدار العملة الأجنبية ازاء الوحدة الواحدة من العملة المحلية " [32].

---

[31]- د. جميلة الجوزي: التكامل الاقتصادي العربي: واقع وآفاق. مجلة (اقتصاديات شمال أفريقيا) الصادرة عن جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. العدد الخامس 2008 م. ص 40.

[32]- د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 203.

وتلجأ الدول إلى صرف عملاتها المحلية إلى عملات دولية كالدولار مثالا، وذلك لكي تدفع أثمان وقيمة وارداتها والسلع المستوردة بتلك العملة. وتضم المعاملات الدولية قوانين واضحة الاطر، فيما يخص دفع قيم البضائع والسلع، قد تكون بالعملات المحلية أو العملات الدولية. وعادة ما يتم تحديد سعر الصرف في السوق من خلال حركة العرض والطلب. أما مصادر الطلب على النقد الأجنبي فتتمثل في البنود الدائنة في ميزان المدفوعات والمتمثلة باستيراد السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد الى الخارج، وصادرات رؤوس الأموال سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، والواردات من الذهب للأغراض النقدية وللأغراض الصناعية، وما إلى ذلك.

وهناك علاقة طردية بين عرض الصرف الأجنبي وسعر الصرف، فكلما ازداد عرض النقد الأجنبي كلما انخفض سعره وقيمته ازاء العملة المحلية، والعكس صحيح.

ثانيا: أساليب تحديد سعر الصرف:

ثمة عدة أساليب لتحديد سعر الصرف. ولعب التدرج التاريخي والخبرة مع الأسواق وسياسات الدول النقدية والاقتصادية في تبلور أساليب سعر الصرف. وأساليب " سعر الصرف هي:

1ـ نظام الصرف الثابت:

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة مسكوكات ذهبية في آواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكذلك في النصف الثاني من عشرينيات القرن الحالي، عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية والدول المتخلفة والتابعة في صورة الصرف الذهبي. وتعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، بحيث يتحقق سعر ثابت للذهب بالنقد الوطني، وعندئذ يمكن للأفراد تحويل ما يشاءون من أوراق النقد الرسمية. ويترتب على الأخذ بقاعدة الذهب ثبات سعر الصرف وعدم تغيره وذلك إذا توفر شرطين:

- أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحدا في كل دولة.
- أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة.

ولما كان هذان الشرطان لا يتحققان عمليا، فإنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا، هي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها، وذلك وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية، كما أن ثبات الصرف الذي يميز قاعدة الذهب يرجع أيضا إلى قاعدة أخرى هامة تكون قاعدة السماح بحرية دخول الذهب وخروجه، ما يطلق عليه الكتاب (قواعد اللعبة)، أي قواعد لعبة الذهب. وتجدر الاشارة إلى أنه في ظل نظام ثبات الصرف ووفقا لقواعد لعبة قاعدة الذهب، تكون الدولة ملزمة بأن تغلب الاستقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي، ما دام يرضى بتقلب الأثمان والدخول تبعا لخروج ودخول الذهب، ذلك أن هذا النظام يخضع إلى حد بعيد اتجاه الحياة الاقتصادية القومية توسعا أو انكماشا لحالة ميزان المدفوعات.

2ـ نظام حرية الصرف:

يُعرف نظام حرية الصرف في ظل النقود الورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب، وقد عرفت الدول هذا النظام عقب خروج انجلترا عن قاعدة الذهب في عام 1931 م، وتلاها في ذلك كافة الدول، وذلك عقب الحرب العالمية الثانية. وتعتبر الدولة على قاعدة الأوراق الإلزامية إذا خرجت عن قاعدة الذهب، حيث يتكون التداول النقدي من أوراق نقدية يتحدد لها سعر إلزامي بحيث تعتبر هذه النقود الورقية نقودا نهائية لا يمكن تحويلها إلى ذهب. أما عن ثبات سعر الصرف فإنه لا يتحقق دائما في ظل قاعدة الأوراق الإلزامية، بل يكون عرضة للتقلبات وفقا لقوى العرض والطلب للصرف الأجنبي. فلما كان مستوى التوازن لسعر الصرف في نظام حرية الصرف يتحدد وفقا للقواعد ذاتها التي يتحدد بها سعر أية سلعة في نظرية الثمن فإن مستوى التوازن لسعر الصرف هو الذي تتعادل عنده الكمية المطلوبة من العملة الوطنية مع الكمية المعروضة منها. وكما هو الحال في نظرية الثمن أيضا، فإن تغير مستوى التوازن لسعر الصرف إنما يحدث عندما تتغير ظروف الطلب أو ظروف العرض او كلتيهما معا. وهنا تؤدي التغيرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين طلب وعرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة، كما يتحقق التوازن في العلاقات النقدية الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية. فزيادة سعر الصرف الأجنبي، أي تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظرا

لانخفاض قيمتها، وإلى الحد من الواردات لإرتفاع قيمتها، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي، فإذا كانت الدولة ملزمة في ظل ثبات الصرف، وفقا لقواعد لعبة قاعدة الذهب بأن تغلب التوازن الخارجي على الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة فإن الحال ليست كذلك في ظل نظام حرية الصرف. فالسماح لسعر الصرف بالتقلب وفقا لظروف عرض وطلب العملة الوطنية إنما يعني عدم الحاجة إلى الذهب لتسوية المدفوعات الخارجية الناتجة عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين هذه الدولة والدول الأخرى، وعلى ذلك يعفى البنك المركزي في ظل هذا النظام من مهمة حماية الرصيد الذهبي للدولة، وما قد يترتب على القيام به من إتباع سياسة نقدية مخالفة للسياسة التي تقتضيها الأحوال التي يمر بها الاقتصاد القومي. ومن هنا فإنه يقع على عاتق السلطات النقدية في ظل حرية الصرف عبء أكبر من ذلك الذي يقع عليها في ظل ثبات الصرف. فإذا كانت مهمة السلطات النقدية في ظل النظام الأخير تتمثل بصفة أساسية في مراقبة الرصيد الذهبي للدولة، وإتباع الأساليب الكفيلة بمنع استمرار خروج الذهب فيها أو دخوله إليها وفقا لقواعد لعبة الذهب، فإن هذه السلطات إنما تطالب في ظل نظام حرية الصرف بأن تحدد بنفسها حجم النقود أو القوة الشرائية في المجتمع وذلك وفقا لما تقتضيه متطلبات الاقتصاد القومي، الأمر الذي قد تتعرض فيه السلطات النقدية في دولة إلى ضغط سياسي من الحكومات " [33].

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف ونظريات تحديده:

من المهم القول هنا بأن من بين " أهم التحديات التي تواجه معظم الدول وخاصة النامية منها هو محاولة بناء سياسة اقتصادية متكاملة بغية خلق تنظيم ونمو اقتصادي والمحافظة على التوازن الداخلي والخارجي من خلال محاولة استهداف ما يلي:

- الاستقرار في معدل النمو على المدى الطويل.
- تخفيض معدل البطالة.
- المحافظة على استقرار المعدل العام للأسعار.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

[33]- هجيرة عبد الجليل: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر -. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان، الجزائر. 2012 م. ص 18 و19 و20.

وتعد كل من السياسة النقدية وسياسة الصرف أداتين للسياسة الاقتصادية لتحقيق هذه الأهداف، بحيث تعمل السياسة النقدية على التحكم في معدل التضخم من خلال تنظيم العرض النقدي في الاقتصاد، وبالمقابل تعمل سياسة الصرف على المحافظة على استقرار معدل الصرف لمنع حدوث اضطرابات في التبادلات التجارية وضمان مكانة تنافسية للمؤسسات الوطنية مقارنة بمثيلاتها من المؤسسات الأجنبية " [34].

1ـ نظام الرقابة على الصرف:

جاء نظام الرقابة للحد من التقلبات التي تحدث لسعر الصرف. وهو معمول به من قبل الدول للتحكم بعرض الصرف الأجنبي والطلب عليه وضمان التوازن بين الأمرين. والنظام الرقابي هذا مقتصر على الدولة فقط وغير جائز للأفراد والمؤسسات الأخرى. ويُشكل نظام الرقابة على مداخيل ومصاريف العملات الأجنبية ركنا مهما من التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي للدولة. وعموما فإن هناك عناصر يجب أن تتوفر لكي تنجح الدولة في تحقيق هدفها من الرقابة المفروضة على سعر الصرف وتحرك العملة الأجنبية في الأسواق المحلية. وقد أشارت " التجارب القُطرية إلى ضرورة توافر أربعة عناصر عموما لنجاح التحرك نحو مرونة سعر الصرف:

ـ سوق للنقد الأجنبي تتسم بالعمق والسيولة.

ـ سياسات متماسكة تحكم تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي (ممارسات شراء أو بيع العملة المحلية للتأثير في سعرها أو في سعر الصرف).

ـ ركيزة اسمية ملائمة تحل محل سعر الصرف الثابت.

ـ نظم فعالة لتقييم وإدارة مخاطر سعر الصرف في القطاعين العام والخاص.

وعادة ما يختلف التوقيت المختار لكل من هذه العناصر ودرجة الأولوية المعطاة لها مع اختلاف البلد المعني وأوضاعه المبدئية وهيكله الاقتصادي " [35].

---

[34] د. فارس هباش: دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف. مجلة (العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، وهي مجلة محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف بالجزائر. العدد 14 لعام 2014 م. ص 211 و212.

[35] ـ روبا دوتاغوبتا وآخرون: التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ومتى وبأي سرعة؟. ورقة بحثية صادرة عن صندوق النقد الدولي. واشنطن، أميركا 2006 م. ص 1.

2ـ نظريات تحديد أسعار الصرف:
هناك عدة نظريات يتم الاستناد إليها في تفسير الكيفية التي يتم من خلالها تحديد سعر الصرف، ومن بينها " ما يأتي:

1ـ النظرية الكمية: إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في ان الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات.
2ـ نظرية الأرصدة: سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فاذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها، واذا كان سلبيا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها.
3ـ نظرية سعر الخصم: وتتمثل في رفع سعر الخصم يعني زيادة اسعار الفائدة، وهذا ما يؤدي الى اجتذاب رؤوس الأموال الاجنبية، وبالتالي زيادة طلب الاجانب على عملة تلك الدولة، وارتفاع قيمتها الخارجية اي ارتفاع سعر صرفها، وعلى العكس يؤدي خفض سعر الفائدة الى انخفاض الطلب على عملة تلك الدولة، وانخفاض قيمة العملة الخارجية، اي انخفاض سعر صرفها.
4ـ نظرية تعادل القوة الشرائية: والتي يتحدد سعر الصرف وفقا لها، على أساس القدر من العملتين الذي يحقق تعادل القوة الشرائية، بهذا القدر منهما، فاذا كان الدينار يشتري كمية من السلع والخدمات تعادل الكمية التي تشتري بثلاثة دولارات مثلا، فمعنى هذا ان سعر صرف الدينار سيكون ثلاث دولارات. أي ان الدينار يساوي ثلاثة دولارات. وذلك ان من يقوم بالتنازل عن عملة معينة يعني انه يتنازل عن قوتها الشرائية من أجل الحصول على القوة الشرائية التي تتاح له نتيجة اقتنائه العملة الأخرى التي يقوم بتحويل عملته إليها.
5ـ نظرية الانتاجية: وتتلخص هذه النظرية في ان القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس مقدرة جهازها الانتاجي، وزيادة الانتاجية، بما في ذلك زيادة انتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشته، بما

يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخول والاسعار، الامر الذي يؤدي الى الحد من الصادرات وزيادة الواردات " [36].

ثامنا: ميزان المدفوعات:

أولا: ماهية ميزان المدفوعات:

ثمة تعريفات كثيرة لميزان المدفوعات، فهو الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، ويظهر صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصاديات العالم الاخرى، وبتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة. وهو أيضا " سجل محاسبي يحصي كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم من خلال فترة زمنية تحدد عادة بسنة واحدة بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني وبقية العالم، أي المتعاملين غير المقيمين. ويترتب على أساسه حقوق والتزامات على هذه الدولة. ويتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي، وينشر سنويا أو كل ستة أشهر، كما يمكن ان يعد شهريا في بعض الدول. ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة، لأنه يقوم على أساس مبدأ التسجيل بالقيد المزدوج. وبما أنه سجل محاسبي، فإن كل معاملة تحصل تدخل دائنة أو مدينة " [37].

ويحصل الفائض في الميزان التجاري عندما تزيد صادرات الدولة عن وارداتها، ويحدث العجز حينما تزيد الواردات عن الصادرات. ويرتبط قوة الميزان التجاري لدى الدولة بقطاع الانتاج وقوته وقدرته على انتاج السلع والبضائع الجيدة والمنافسة. ويرتبط الاستيراد والعجز بزيادة السكان والحاجة الاستهلاكية بتزايد الطلب وايضا نتيجة لتحسن مستوى المعيشة، وبالتالي القدرة الشرائية الجيدة للمواطن. وفي الغالب " أن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات يجد أساسه الهام في عجز الميزان التجاري، إلا ان حركة المعاملات الرأسمالية وحركة الاشخاص يمكن أن تغير حالة الفائض أو العجز حسب الحالة المعينة، اذ قد

36- د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 228 و229.

37- حنان لعروق: سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر - . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر. 2005 م. ص 4.

تزيد صادرات الدولة من رؤوس الأموال على صادراتها منها، وينطبق الأمر ذاته على حركة الاشخاص، وبالشكل الذي يمكن أن يقلل من الفائض أو العجز أو يزيد منه حسب طبيعة أوضاع الدولة وظروفها وعلاقاتها مع العالم الخارجي، وبالتالي قد يتحول العجز إلى فائض وبالعكس نتيجة لهذه الحركات الرأسمالية وتحركات الأشخاص "[38].

ثانيا: مضامين ميزان المدفوعات وعملياته الرئيسية:

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى ما يلي:

1ـ تسجل الصادرات في الميزان في الجانب الدائن لأنها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي، في حين يتم تسجيل ما يتم استلامه من مبالغ كمقابل لها في الجانب المدين من الميزان باعتبارها مقبوضات نقدية استلمتها الدولة لقاء تصديرها السلع الى الخارج.

2ـ تسجل الواردات في الجانب المدين في ميزان المدفوعات لأنها تمثل دينا على الدولة للعالم الخارجي بقيمة الواردات، اي حقوقا على الدولة ازاء العالم الخارجي، ويتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من الميزان باعتبارها مدفوعات نقدية الى العالم الخارجي تمت مقابل استيراد السلع منه.

3ـ ميزان الخدمات: وتشمل هذه الخدمات البنوك والتأمين والسياحة والنقل. وفي بعض الدول يعتمد الاقتصاد والجزء المهم من ميزان المدفوعات على قطاع الخدمات مثل السياحة مثلا.

4ـ حساب التحويلات أو المدفوعات في جانب واحد، وهذه تأتي في مرتبة تقل من حيث الأهمية لدى معظم الدول، حيث ان الاساس في تعامل هذه الدول في الغالب يقوم على اساس حركة السلع والخدمات فيما بينها.

5ـ حساب رأس المال: وتسجل فيه حركات رأس المال بشكل استثمارات مباشرة، او أسهم أو سندات أو أذون خزانة، أو أية أوراق مالية أخرى، وتشكل هذه الحركات في الوقت الحاضر أهمية كبيرة وبخاصة بعد انتشار ظاهرة الشركات دولية النشاط.

ثالثا: التطبيق العملي لتسجيل العمليات في ميزان المدفوعات:

---

[38]ـ د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 235.

وهي المعاملات أو المبادلات أو العمليات الدولية التي تسجل في ميزان مدفوعات دولة ما. وتنقسم هذه العملية إلى جانبين: دائن ومدين.

ويتضمن " الجانب الدائن في ميزان المدفوعات:

1ـ صادرات الدولة من السلع بمختلف أشكالها وأنواعها، أو ما تسمى بالصادرات المنظورة.

2ـ صادرات الدولة من الخدمات بمختلف أشكالها، أو ما تسمى بالصادرات غير المنظورة.

3ـ القروض الأجنبية أي ما تقدمه الدول الأخرى من قروض للدولة، ويمثل ما تحصل عليه الدولة من قروض من العالم الخارجي.

4ـ الفوائد والأرباح التي تتحقق للدولة من العالم الخارجي، أي ما يتم دفعه من قبل الدول الأخرى بشكل فوائد وأرباح للدولة المعينة.

5ـ المنح والهبات والمساعدات والتعويضات بدون مقابل، والتي تحصل عليها الدولة أو رعاياها من الدول الأخرى.

أما الجانب المدين في ميزان المدفوعات فيتضمن ما يلي:

1ـ واردات الدولة من السلع المختلفة، أو ما يطلق عليه بالواردات المنظورة.

2ـ الخدمات التي تقدم من جهات أجنبية للدولة أو رعاياها أو ما يطلق عليه بالواردات غير المنظورة.

3ـ القروض التي تقدمها الدولة والمقيمين فيها إلى الدول والجهات الأخرى في الخارج.

4ـ الفوائد والأرباح التي تحول إلى جهات خارجية من الدول، أي ما تدفعه الدولة من فوائد وأرباح تتحقق إلى جهات أجنبية.

5ـ الهبات والمنح والمساعدات التي تقدمها الدولة إلى الجهات الخارجية.

ولا شك ان ما سبق يمثل نماذج اجمالية لما يمكن تسجيله في ميزان المدفوعات من عمليات، وباعتبار ان ميزان المعاملات التجارية يعتبر هو الميزان الأساسي في ميزان المدفوعات، لذلك يمكن توضيح أبرز بنوده كما يأتي:

الجانب المدين من ميزان المعاملات التجارية/المدفوعات ويتضمن:

1ـ قيمة السلع التي يتم استيرادها من العالم الخارجي ككل.
2ـ قيمة السلع المباعة والخدمات المقدمة إلى مواطني الدولة المقيمين مؤقتا والسائحين في الخارج.
3ـ نفقات نقل المسافرين ونقل البضائع التي تقدم للدولة من قبل شركات نقل أجنبية.
4ـ أقساط التأمين التي تستحق على الدولة لشركات أجنبية، والتعويضات التي تستحق على الدولة لصالح جهات أجنبية.
5ـ الفوائد والأرباح والأوراق المالية التي يتم تحويلها إلى العالم الخارجي.
6ـ شراء سلع وخدمات من الأجانب من قبل الهيئات الدبلوماسية أو العسكرية أو غيرها، التابعة للدولة في الخارج.
7ـ مدفوعات أخرى، وتشمل مدفوعات عوائد الأشرطة السينمائية والبرق والهاتف ومكافآت إدارية وفنية وغيرها يتم دفعها من قبل الدولة إلى العالم الخارجي.

أما الجانب الدائن/الإيرادات فيتضمن:
1ـ جميع السلع التي يتم تصديرها من قبل الدولة للعالم الخارجي.
2ـ قيمة السلع والخدمات المباعة أو المقدمة إلى الأجانب المقيمين مؤقتا في الداخل، او السائحين من الأجانب.
3ـ نفقات نقل المسافرين والبضائع لصالح جهات خارجية، ويتم دفعها لشركات نقل محلية.
4ـ أقساط التأمين التي تحصل عليها شركات تأمين محلية من الجهات الخارجية والتعويضات التي تدفعها شركات أجنبية لمواطني الدولة.
5ـ الفوائد وأرباح الأوراق المالية، أو الممتلكات الموجودة في الخارج والتي تعود ملكيتها للدولة ومواطنيها المقيمين فيها.
6ـ شراء السلع والخدمات من خلال الهيئات الدبلوماسية أو العسكرية أو غيرها، والتابعة للدول الأخرى والموجودة داخل الدولة.
7ـ إيرادات أخرى وتشمل عوائد الأشرطة السينمائية ونفقات البريد والهاتف والمكافآت الإدارية والفنية التي تحصل عليها الدولة من جهات أجنبية.

8ـ ويبقى مهما التوضيح بان فقرة المبادلات السلعية تعتبر من أبرز الفقرات في ميزان المدفوعات، حيث تشكل أكثر من نصف وقد تتجاوز ثلثي هذا الميزان في معظم الدول " [39].

تاسعا: إختلال وتوازن ميزان المدفوعات:

من المهم التوضيح هنا عموما بأن " السياسة النقدية تعد من السياسات الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أية دولة من دول العالم. وتختلف طبيعة استعمال هذه السياسة من دولة إلى أخرى، وتختلف أغراضها أيضا حسب ظروف كل بلد. وهناك أغراض عديدة للسياسة النقدية تختلف باختلاف اقتصاديات الدول. فبعض الدول توجه سياستها النقدية لمعالجة التضخم، وبالتالي استقرار الاسعار. والبعض الآخر منها توجه سياستها نحو استقرار الأسواق المالية واستقرار أسواق صرف العملات، وغيرها من الأهداف في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات عالية من التشغيل..الخ. وقد تتداخل أغراض السياسة النقدية تارة، وتتعارض تارة أخرى. وهذا ما يتطلب التنسيق بينها من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية " [40].

أولا: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات:

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها لتلك الدول. وهنا يحصل فائض في ميزان المدفوعات، وعجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، اي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى حقوق الدولة تجاه تلك الدول. اما التوازن في ميزان المدفوعات فيعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب المدان، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى.

39ـ نفس المصدر السابق. ص 251 و252 و253.

40ـ د. عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري: أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة. مجلة (الغري للعلوم الاقتصادية والادارية) الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة في العراق. المجلد الثاني . العدد 12. للعام 2009 م. ص 8.

وفي كثير من المرات لا يحدث التوازن في الميزان الاقتصادي التجاري. فقد تتفوق حقوق الدولة على ديونها فيحصل فائض، وقد تتفوق ديون الدولة على حقوقها فيحصل عجز. وفي كلا الحالتين يجب ان يكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية ومنظما في سجل الحسابات وفق الطرفين الرئيسيين: الدائن والمديون.

اما الاختلال في ميزان المدفوعات، فهو يكون عادة وقتيا آنيا، فقد يحدث الاختلال في ميزان مدفوعات دولة نتيجة قلة صادراتها بسبب ظروف مناخية غير ملائمة، تؤدي الى انخفاض صادراتها من المنتجات الزراعية في حال اعتمادها الرئيسي على المنتجات الزراعية في التصدير. ولكن هذه الدولة لا تستطيع وقف الاستيراد بسبب احتياجاتها الكبيرة، فيختل ميزان المدفوعات لغير صالحها وتصبح مدينة. وطبعا العكس صحيح في حالة زيادة الانتاج الزراعي نتيجة تحسن ظروف المناخ والبيئة.

وربما يكون الاختلال في ميزان المدفوعات دائميا، حيث تكون الدولة بحاجة إلى الاستيراد مع عجزها عن التصدير الموازي، وهذا ما يعرض ميزانها التجاري للعجز الدائم. وينتج عن ذلك تراجع الانتاج وتأخر وتقادم وسائله. ومن هنا و" رغم ان حالة الاختلال هي الحالة الشائعة، وان التوازن هو حالة نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا ان دول العالم تحاول عموما الوصول إلى توازن ميزان مدفوعاتها عن طريق تحديد وارداتها، أي تقييد الواردات قدر الامكان، والعمل على زيادة صادراتها إلى أقصى قدر ممكن، وجعل الواردات بالقدر الذي تسمح به حصيلة الصادرات، وصولا إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق فيها الاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي للإقتصاد. إن حالة التوازن في الاقتصاد تتحقق عندما يكون: العرض الكلي يساوي الطلب الكلي " [41].

وتوجد " عدة أسباب لحدوث الإختلال في ميزان المدفوعات:
- التغير في الدخل النقدي، وقد يكون تغيرا تضخميا يؤدي إلى زيادة الدخل أو انكماشيا يؤدي إلى نقص الدخل.
- تقلبات الدورات الاقتصادية (حالة الرخاء أو الكساد).

[41]- - د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 259.

ـ أسباب هيكلية، وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الانتاجية وبأساليب فنية متقدمة.
ـ أسباب دورية وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي.
ـ معدل تدفق رؤوس الأموال.
ـ تقلبات سعر الصرف.
ـ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كالحروب، الكوارث الطبيعية تغير أذواق المستهلكين...الخ " [42].

وينقسم الاختلال الحاصل في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات إلى:

1ـ الاختلال الطارئ: نتيجة الحروب أو الظروف الجوية غير المواتية.
2ـ الاختلال الدوري: وهو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساسا، والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، والتي تتعرض لها هذه الدول دوريا أو بشكل مستمر.
3ـ الاختلال الدائم: وهو الاختلال الذي يستمر وجوده لفترات طويلة، وهو ما يمكن أن ينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية، والذي يطلق عليه الاختلال البنيوي أو الهيكلي، أي الاختلال المرتبط بالبنية الاقتصادية أو الهيكل الاقتصادي.

ثانيا: أسباب عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية:

تعاني عادة الدول النامية من حالة العجز والاختلال الدائم والمستمر في ميزان المدفوعات، عدا بعض الحالات التي ترتبط فيها اقتصادياتها بتصدير منتجات استراتيجية مثل النفط. ومن المهم القول بأن عجز مدفوعات معظم الدول النامية ناجم عن ضعف قدراتها على تحقيق صادرات من السلع والخدمات ورؤوس الأموال بالشكل الذي يجعلها قادرة بناء على ذلك على تسديد قيم وارداتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وثمة أسباب كثيرة للعجز او الاختلال في ميزان المدفوعات، منها "

[42]ـ د. كريمة بسدات: دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر. مجلة (المالية والأسواق) الصادرة عن مخبر الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية بجامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم) بالجزائر. العدد الثالث للعام 2016 م. ص 247.

1ـ الأسباب غير الاقتصادية:

ـ عوامل طبيعية: الاختلال في الأحوال الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات والتصحر والأوبئة الزراعية، او نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وأرداتها من السلع الضرورية.

ـ التقدم الفني والتكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية، خاصة اذا كان هذا التقدم منحصر في دولة أو مجموعة قليلة من الدول، حيث يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الدول المتقدمة وبالتالي الأسعار، مع بقاء أسعار منتجات الدول المتخلفة مرتفعة. كما أن التقدم يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها (...).

ـ الأحوال السياسية الداخلية: فكلما كان البلد غير مستقر سياسيا، كلما أدت هذه الوضعية إلى إنخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال إليه وتهريب رؤوس الأموال الموجودة فيه، وكذا نقص عوائد السياحة وزيادة وارداتها من المواد الأولية والأسلحة.

ـ الأحوال السياسية والعسكرية العالمية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات، خاصة إذا كانت إحدى الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

ـ النمو الديمغرافي: وما ينتج عنه من زيادة في الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، وعدم مقابلة هذه الزيادة بزيادة القدرة الإنتاجية. بالإضافة إلى انتهاج سياسات اجتماعية، يكون فيها رفع للأجور تؤدي إلى زيادة نفقات الانتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة، نتيجة ارتفاع اسعار صادراتها.

ـ الإضرابات العمالية: التي يكون لها أثر، خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شلّ الإنتاج وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية. كما أن التخوف المستقبلي للمستثمرين يظهر من خلال انخفاض تدفق رأس المال نحو الداخل اذا مست هذه الاضرابات انشطة رئيسة في الاقتصاد، اوصناعة موجهة للتصدير بالدرجة الأولى.

2ـ الأسباب الاقتصادية:

ـ التطورات في المحيط الخارجي كتدهور شروط التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة، وأسعار الصادرات والواردات واختلاف النسب بين مختلف المواد والسلع، بحيث تكون في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.
ـ الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة، وتأثير ذلك على تحصيل صادراتها، وهذه الأزمات تنعكس مباشرة على الدول النامية، لأنها تمثل أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.
ـ تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا، وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، والتأثير على هيكلة الاقتصاد الوطني، وبالتالي هيكل التجارة الخارجية.
ـ العوائق التجارية التي من شأنها كبح حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص، رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود بداخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية.
ـ ومن أهم الأسباب (لكن يمكن للدولة التحكم فيها) هو نسبة التضخم داخل الدولة، ومقارنته بمعدلات التضخم في بقية الدول " [43].

ثالثا: علاج العجز في ميزان المدفوعات:

يمكن اختصار وسائل وطرق معالجة العجز والخلل في ميزان المدفوعات في " النقاط التالية:
أولا: التصحيح عن طريق آلية السوق، وتأخذ هذه الطريقة ثلاثة أشكال وهي:
1ـ التصحيح عن طريقة آلية الأسعار، ولتطبيق هذه الآلية ثلاثة شروط أساسية وهي:
ـ ثبات أسعار الصرف.
ـ مرونة الأسعار والأجور(أي حرية حركتها).
2ـ التصحيح عن طريق سعر الصرف.
3ـ طريقة المرونات أو التجارة.

ثانيا: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة، وتتخذ شكلين:

[43]ـ حنان لعروق: سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي ـ دراسة حالة الجزائر ـ . مصدر سبق ذكره. ص 43 و44.

1ـ إجراءات تتخذ داخل الإقتصاد الوطني: ومنها بيع الأسهم والسندات والعقارات للأجانب للحصول على العملات الأجنبية، واستخدام ادوات السياسة التجارية المختلفة، واستخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة.

2ـ إجراءت تتخذ خارج الآقتصاد الوطني: ومنها اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية، وبيع جزء من الإحتياطي الذهبي للخارج، وبيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي " [44].

عاشرا: النظام النقدي الدولي:

أولا: ماهية النظام النقدي الدولي وتطوره:

يجب، أولا، تقديم تعريف للنظام النقدي الدولي، فهو " مجموعة من الأجراءات التي يمكن أن تتخذ فيما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية، وبالشكل الذي يسهل وييسر التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية عموما. وكأي نظام يجب أن تتوفر فيه جملة عناصر، ومن أبرز هذه العناصر يمكن ذكر ما يأتي:

1ـ وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجه النظام، وفي حالة النظام النقدي الدولي فإن صندوق النقد الدولي يساعد على تسهيل عمل هذا النظام.

2ـ توفير آلية يتم من خلالها تيسير عمل النظام، وتتمثل بالاجراءات التي يمكن أن تتخذ لتحقيق الكيفية التي يعمل بها، ويسير هذا العمل.

3ـ وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام، ويمكن أن تتمثل في وسائل تسوية المبادلات الدولية كالذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة، وما إلى ذلك من أشكال مقبولة كوسائل لتسوية المبادلات والمعاملات على النطاق الدولي.

44ـ ميزان المدفوعات: كتاب تعريفي توجيهي صادر عن إدارة الدراسات والمعلومات في غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة في الإمارات العربية المتحدة. بدون تاريخ نشر. ص 5.

4ـ توفير اجراءات يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية، لتسهيل المبادلات الدولية وتسويتها وتطوراها واستقراراها " [45].

أما فيما يخص تشكيل وتبلور معالم النظام النقدي الدولي، فمن المفيد القول بأن هذا النظام وجد " وفق اتفاقية بريتون وودز في سنة 1944 م، والتي انعقدت في ولاية نيوهامشير الأميركية، والتي تمخض عنها عدة بنود بموجبها تم تحديد معالمه، أهمها سيادة الدولار كعملة ارتكازية في عملية تسوية المدفوعات والمبادلات التجارية القابل للتحويل إلى ذهب، وتحقيق أهداف تتمحور أساسا حول ثبات أسعار الصرف، كما تمخض عن ذلك إنشاء مؤسستين نقديتين هما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، اللتان تساعدانه في تحقيق أهدافه، وكانت هذه أولى مراحل النظام ومعالمه. لكن المرحلة الموالية بعد قرار الرئيس الأميركي آنذاك نيكسون سنة 1971 تغيرت معالم النظام النقدي، بداية الاتجاه نحو نظم سعر صرف جديدة كنظام الصرف المعلوم أو الحر، والتخلي عن قاعدة تحويل الدولار إلى الذهب، الأمر الذي نتج عنه عدة تقلبات في أسعار الصرف، أثر ذلك سلبا على الهدف الرئيس للنظام النقدي الدولي، لذلك تتحدد معالم هذا الأخير في العمليات التي ضمن الاجراءات والقواعد التي تحكم النقد العالمي " [46].

وقد بدأت الحاجة إلى وجود نظام نقدي دولي مع اتساع المبادلات والعلاقات الاقتصادية الدولية، ومع التعدد الواسع للعملات، والتي ظهر معها عدم استقرار أسعار تحويل هذه العملات بعضها إزاء البعض الآخر، أي تقلبات أسعار صرف هذه العملات، إذ نشأت في إطار ذلك بعض الوسائل التي أخذت تستخدم على نطاق المعاملات الدولية، ومنها الحوالات والكمبيالات. كما وظهرت أسواق المال الدولية، ومنها سوق لندن المركزي والذي اعتمد نظام المعدن الواحد أي الذهب. وقد ساد التعامل بالذهب، على المستوى الدولي، بين الفترة ما بين 1870ـ1913 م. ومن هنا كانت أسعار صرف العملات وتبادلها تتحدد على أساس ما تحويه كل منها من الذهب مقارنة بما تحويه العملات الأخرى، وسعر الصرف الذي يتحدد لتبادل هذه العملات استنادا إلى ما تحويه من ذهب يطلق عليه سعر التبادل، أي السعر الذي تتعادل معه مقادير الذهب التي تتضمنها هذه العملات. ويعتمد هذا النظام على حرية تصدير واستيراد الذهب، أي حرية دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها، وهذا ما يجعل مدى التقلبات بين سعري

45ـ د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 285 و286.

46ـ جلال عزايز و د. حاجي العلجة: آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2016 م. مجلة (إقتصاديات شمال أفريقيا)، الصادرة عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا بجامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر. العدد 17 للعام 2017 م. ص 286.

الصرف، أي سعر التعادل وسعر التبادل في السوق يتحدد بخروج ودخول الذهب، أي حد استيراد الذهب وحد تصديره، والتي تتحدد أساسا بنفقات نقل الذهب من وإلى الدولة، حيث يزداد الاختلاف مع زيادة هذه النفقات وينخفض بانخفاضها.

ومع بداية الحرب العالمية الأولى توقفت معظم الدول عن التعامل بقاعدة الذهب وذلك لعدة أسباب منها فرض الرقابة على الصرف، حيث توقف العمل بقابلية تحويل العملات الورقية الى الذهب، وايقاف حرية انتقال الذهب بين الدول. أما بعيد الحرب فقد بدأت اغلب الدول بالعودة إلى نظام الذهب، وربط عملاتها بعملات دول اخرى متقدمة، حيث كان بالامكان تحويل هذه العملات القوية إلى ذهب. وعلى هذا الأساس تم ربط عملات الدول التابعة لأنكلترا بالجنيه الاسترليني، واطلق على هذه المجموعة منطقة الاسترليني، وهي الدول التابعة لأنكلترا والتي تتم معظم صادراتها ومبادلاتها معها، في حين ربطت دول أخرى عملاتها بالدولار، نظرا لتزايد قوته كعملة مقبولة دوليا من ناحية، وقدرته للتحول إلى ذهب من ناحية أخرى. وتشكلت هنا منطقة الدولار.

واستمر التأرجح بين الأخذ بنظام الذهب والعملات الورقية القوية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي انعقاد مؤتمر بريتون وودز في ولاية نيوهامشاير في أميركا كما ذكرنا، حيث تم تقديم مشروعين هما البريطاني وسمي ب(خطة كينز) و الأميركي وسمي ب(خطة هوايت). وقد ركزت (خطة كينز) على ضرورة احداث توسع اقتصادي من أجل التخلص من آثار الركود والكساد الاقتصادي عن طريق توفير قدر أكبر من السيولة الدولية، وضرورة الحفاظ على أسعار صرف ثابتة مع مرونة محدودة في ذلك. في حين ركزت (خطة هوايت) على رفض تلك الاجراءات. وقد كانت " حصيلة جلسات المؤتمر التوفيق بين ما جاء في المشروعين بعد مناقشات ومباحثات تم فيها وتمخضت عن ميلاد نظام فردي دولي جديد يتمثل في وضع مجموعة من القواعد والاجراءات التي يتم الالتزام بها من قبل دول العالم، وفي إطار انشاء صندوق نقد دولي، ييسر المبادلات بين الدول، ويساعد على استقرار أسعار الصرف، والمساعدة على تحقيق توازن موازين مدفوعات هذه الدول، اضافة الى إنشاء البنك الدولي ليتولى تمويل عملية بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وتمويل التوسع في النشاطات الاقتصادية من خلال العمل على تطوير

اقتصاديات الدول الأعضاء، إضافة إلى ما يوفره من استشارات فنية بخصوص هذا التطوير تمويلا ونشاطا " [47].

ثانيا: مؤسسات النظام النقدي الدولي:

1ـ صندوق النقد الدولي:

من المهم هنا تقديم تعريف لصندوق النقد الدولي، وهو هنا " وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة نشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 م، للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة الأميركية، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا، بعدد يبلغ 184 بلدا. والصندوق هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية، كما أصبح له دورا محوريا في محاولة التنبؤ بحدوث الأزمات ومنع وقوعها ومساعدة الدول الأعضاء على اعتماد برامج تحت إشرافه للتقليل من مخلفاتها وسلبياتها " [48].

أما حول نشأة صندوق النقد الدولي، فقد أدى نظام الذهب المتصف بعدم المرونة إلى حدوث اضطرابات في الأسواق العالمية بعيد الحرب العالمية الأولى، وكان من نتائج ذلك حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات، مما حدى بالمجتمع الدولي إلى التخلي عن نظام الذهب والنظر في طريقة جديدة لتوفير الاستقرار النقدي والتعاون على الصعيد الدولي وإعادة تنظيم العلاقات النقدية الدولية ووضع الأسس الكفيلة بتنظيم التجارة الدولية ودعم نموها في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وبناء على ذلك دعى الرئيس الأميركي روزفلت إلى عقد مؤتمر في عام 1944 م في بريتن وودز في ولاية نيوهامشاير، حيث ضم المؤتمر كثيرا من الخبراء الدوليين في الاقتصاد والمال ورجال السياسة، وبعد مرورة ثلاثة أشهر تم التوصل إلى عقد اتفاق يقضي بإنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومقرهما واشنطن. وبتوقيع 29 دولة على اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ولد هذا الصندوق في 1945 م ومارس نشاطه في 1947 م.

47ـ د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 301 و302.

48ـ جميلة بلعالم: أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والنقدية الدولية (1997 - 2008 م). رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة، الجزائر. 2013 م. ص 3.

و بحسب إتفاقية تأسيس الصندوق، تكمن " أهداف الصندوق في ما يلي:

ـ تشجيع التعاون الدولي في ميدان السياسة النقدية.

ـ تيسير التوسع والنمو في التجارة الخارجية.

ـ العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف.

ـ تدعيم الثقة بين البلدان الأعضاء، وإتاحة الفرصة لها لأن تستخدم موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

ـ العمل على تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية الخاصة بالدول الأعضاء بأسرع وقت ممكن، ودون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

إن هذه الصياغات الرسمية ترن في اذن السامع وكأن صندوق النقد الدولي مؤسسة حيادية لها منزلة تعلو على الدول ولا تخضع لعوامل سياسية. مؤسسة يكمن هدفها الرئيسي في ترك العالم الاقتصادي يعمل بأكبر ممكن من النظام وفي تصحيح الاختلالات بأسرع وقت متاح. وما كان الأمر محض مصادفة قط، فهذا الانطباع كان هو الانطباع الذي أراده الأفراد الذين صاغوا العبارات اعلاه، تعميمه. وغني عن البيان أن هذه الصياغة قد تركت ما أريد لها من تأثير: فهذه الصياغات بالذات هي العبارات التي يرددها سياسيون وخبراء ووسائل إعلام دولية على مسامع الرأي العام العالمي منذ ما يزيد على ستة عقود من الزمن. وليس ثمة مجال للشك، في أن صندوق النقد الدولي ليس إلا مؤسسة كانت الولايات المتحدة هي القوة التي أنشأتها والطرف المهيمن عليها، والدولة التي رسمت خطوطها العريضة بما يخدم مصالحها الخاصة. إنه، بعبارة أخرى، إحدى المؤسسات التي أنشأتها القوة العظمى الجديدة، لتفرض ليس هيمنتها العسكرية فحسب، بل هيمنتها الاقتصادية ايضا على العالم. ومن أجل ذر الرماد في عيون الرأي العام وتحويل الانظار عن هذه الأهداف والنوايا، استحدث المؤسسون الأوائل لصندوق النقد الدولي في العام 1947 م تقليدا تمسكت المؤسسة بانتهاجه حتى يومنا الحاضر، وهو اسناد قيادة الصنودق لشخصية غير أميركية "[49].

[49]ـ أرنست فولف: صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية. ترجمة: د. عدنان عباس علي. إصدارات سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. 2016 م. ص 29 و30.

ورغم ذلك، فقد تطور عمل الصندوق في استحداث وسائل اضافية لتوفير الموارد، وزيادة دوره في الاقتراض، رغم محدودية هذا الدور، بحكم محدودية موارده، مقارنة بما يطلب من موارده لسد احتياجات الدول الأعضاء في الصندوق، ورغم النجاح الذي احرزه الصندوق في ممارسة نشاطه، إلا أن هناك مشكلات كثيرة اعترضت عمله.

2ـ البنك الدولي:

وهو الذي انبثق أيضا من مؤتمر بريتون وودز. البنك الدولي للتعمير والتنمية، وكان الهدف من تأسيسه أن يكون مكملا في عمله لصندوق النقد الدولي، حيث ان الاختلالات في موازين المدفوعات وبالذات طويل الأجل منها ترتبط باختلالات في الهيكل الاقتصادي للدول التي تحصل فيها مثيل هذه الاختلالات، وهذا ما يجعل من مهمة الصندوق قاصرة عن معالجتها، وذلك لأن مهمته ارتبطت بعلاج الاختلالات المؤقتة ذات الطبيعة قصيرة الأجل، لذلك تم انشاء البنك الدولي حتى يتولى معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات المرتبطة باختلال الهيكل الاقتصادي، وذلك عن طريق المساعدة في توفير الموارد اللازمة للاستثمار المتمثل باقامة مشروعات في الزراعة والصناعة والهياكل الأساسية وغيرها "[50].

وثمة هدفين رئيسيين للبنك الدولي وهما:
ـ توفير التمويل اللازم لإعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية من مشروعات انتاجية وهياكل اساسية وبالذات في أوروبا الغربية.
ـ المساعدة في تنمية البلدان النامية من خلال تقديم التمويل الاستثماري اللازم لإقامة المشروعات الانتاجية التي تساعدها على التوسع في درجة استخدامها الموارد وبكفاءة.

ويعمل البنك الدولي من أجل تحقيق أهدافه من خلال استخدام وسيلتين:

[50]ـ د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 309 و310.

- منح القروض اللازمة لإقامة الاستثمارات المطلوبة بالعملات الأجنبية لإعادة البناء ولأغراض التنمية.
- تقديم المساعدات الفنية والخبرة والاستثمارات الخاصة بالجدوى الاقتصادية للمشروعات، وتحليل الاقتصاد واتجاهات تطوره والسياسات التي يمكن أن تتبع ارتباطا بذلك.

وبينما نجح البنك الدولي في الدعم المالي وفي إصلاحات القطاع العام، إلا أن " نجاحه كان محدودا في التركيز على الفقر، ورغم تركيزه إلى حد ما على بعض الدول كالبرازيل وتايلند، إلا ان اهتمامه بهذه القضية لم يكن بشكل عام كافيا. فقد واجهت جهود البنك الدولي لمواجهة الأزمات عدة مشاكل فيما يتعلق بدوره المؤسسي، شملت ضعف التعاون مع صندوق النقد الدولي، ومع البنوك الإقليمية، وفي ما بين وحدات البنك نفسه. وتعثرت جهود البنك الدولي في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعت خلال بعض الأزمات المالية، بل وأدت إلى نتائج عكسية (مثلا إغلاق معظم الشركات المالية في تايلند)، وحتى عندما نجحت بعض الاجراءات الإصلاحية لدى بعض الدول، فقد اتسم دور البنك الدولي بالمحدودية نتيجة عدم التدخل العام، وحتى بالنسبة إلى القطاعات التي قدم لها الدعم (في ما بين البنوك والمؤسسات المصرفية). وعندما قام البنك الدولي بالتطبيق الكامل لنماذج الحلول المعتمدة لديه دون مراعاة الظروف الخاصة والإحاطة العميقة، فقد فشل في تحقيق النجاح واحداث نتائج سلبية، ويمكن الإشارة إلى موضوع الأزمة في تايلند حيث فشل في استشاراته المتعلقة بالقطاع المالي وإعادة هيكلة المؤسسات لديها. لذلك لا بد من تكييف الحلول النموذجية الموضوعة لدى البنك الدولي لتلائم ظروف الدول المختلفة، وهذا شرط أساس للنجاح " [51].

وحاول البنك الدولي تذليل هذه العقبات بأن أنشأ مؤسسات للتعامل مع البلدان النامية من أجل ضمان الشفافية وسهولة المتابعة والانجاز، وتحصيل القروض الممنوحة، ومن هذه المؤسسات: مؤسسة التمويل الدولية عام 1956م، وهيأة التمويل الدولية، إلا ان نشاط هاتين المؤسستين بقي محدودا نظرا لعدم توفر الضمانات الكافية للإقراض في العديد من المشروعات من جانب الدول النامية.

3- منظمة التجارة العالمية وشروط الانضمام إليها:

[51]- د. فؤاد حمدي بسيسو: إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي العاشر حول " الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، والذي اقامته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في بيروت، لبنان ما بين 19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2009 م. ص 11.

منظمة التجارة العالمية هي الناظمة للعلاقات التجارية بين الدول، وتشرف على سير ومتابعة هذه العلاقات والنظر في المصاعب والاختلالات التي تعتريها، و من هنا يمكن الإشارة إلى انه " إذا كانت تجليات العولمة على أصعدتها المختلفة محل جدل بين منكر ومقر، فإن التجليات للعولمة تعد أحد أكثر هذه الأصعدة بروزا وتجذرا في الواقع المعاش من خلال الكيان المؤسسي الذي تتجسده ألا وهو منظمة التجارة العالمية، التي يرمز لها اختصارا ب (***W.T.O***)، ذلك الكيان العملاق الرابض على ضفاف بحيرة إيفيان بجنيف، والذي تأسس نهاية أعمال الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وهي الجولة الأكثر شهرة بين جولات الجات التي امتدت من عام 1986 حتى عام 1994 م. وبإنشاء منظمة التجارة العالمية اكتمل الضلع الثالث لمؤسسات بريتون وودز التي أسفرت من قبل عن إنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وترجع أهمية إنشاء هذه المنظمة إلى عدد ونوعية الاتفاقات التي ترعاها، فعلى صعيد الكم بلغت هذه الاتفاقات 28 اتفاقا، أما على صعيد النوع والكيف، فإن تلك الاتفاقات استهدفت إجراء مزيد من التحرير في التجارة العالمية ليس فقط في مجال السلع المنظورة، بل امتد نطاقها ليشمل مجالات جديدة كالخدمات التي تستهدف من بين ما تستهدفه تحرير الأسواق المالية والنقدية وذلك بالتخلي عن معظم الضوابط التقليدية التي تسيّر العمل المصرفي والنظم النقدية، وحقوق الملكية الفكرية التي تستهدف ايجاد نوع من التوحيد الموضوعي لأحكام التشريعات الوطنية، وذلك بما فرضته على الدول والكيانات الاعضاء من وجوب اشتمال تشريعاتهم على الاحكام الواردة في هذا الاتفاق، تم ولأول مرة وضع نظام متكامل ذا طبيعة شبه قضائية لتسوية المنازعات في كافة المجالات التي تناولتها هذه الاتفاقية " [52].

وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، ومهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وإن " محور النظام المعروف بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، هو اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة التي ناقشتها ووقعتها غالبية دول العالم التجارية وأقرتها برلماناتها، وتعد هذه الأخيرة القواعد القانونية للتجارة الدولية، وهي في أساسها عقود تكفل للدول الأعضاء حقوقا تجارية هامة، كما أنها تلزم الحكومات بأن تحافظ على

[52]- حسن البدراوي: تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية. ورقة مقدمة إلى ندوة الويبو الوطنية المتخصصة للقضاة والمدعين العامين والمحامين، التي نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة في اليمن ما بين 12 و12 يوليو/تموز 2004 م.

استمرارية سياساتها التجارية بما يتوافق مع مبادئ هذه الاتفاقات. أي على عكس اتفاقية الجات لعام 1947 م، حيث كانت قاعدة "شرط القانون الساري" في عهدها تسمح للدول الأطراف المتعاقدة بتطبيق قواعدها في ظل هذا القانون، الأمر الذي كان يترك للدولة سيادتها الاقتصادية كاملة، حيث كان بإمكان الدول الدخول إليها دون أن تقوم بتعديل قوانينها الداخلية، والتي لا تتلائم مع قواعد ومبادئ الجات " [53].

وفيما يخص عضوية المنظمة العالمية للتجارة، فليس هناك إجبار للدول على دخول المنظمة، فالعضوية " تكتسب بشكل تطوعي وتخضع لمدى رؤية الدولة لاستفادتها من عدمها من الانضمام للمنظمة، إلا أنه واقعي لا يمكن لآية دولة أن تظل خارج منظمة الاقتصاد العالمي، وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حتى الآن 149 دولة. 76 منها شاركت في إنشائها والباقي انضم عقب ذلك. ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في غضون السنوات القادمة، حيث تتفاوض 31 دولة حاليا للإنضمام إلى المنظمة. وهناك 20 دولة لم تتقدم للعضوية في المنظمة. أكبر المساهمين الماليين في المنظمة هي الولايات المتحدة الأميركية، التي تدفع حوالي 16% من ميزانيتها " [54].

وتضع منظمة التجارة العالمية مجموعة من المطالب والشروط أمام الدولة التي تتقدم بطلب العضوية، وهذه " المطالب والشروط وهي:

1ـ تخفيض السقوف الجمركية على السلع الزراعية والصناعية إلى مستوى لا يتجاوز التعرفة الجمركية المطبقة حاليا في الدولة طالبة الانضمام مع مراعاة فئات السلع ذات الأهمية الخاصة للدول الأعضاء التي غالبا ما تطالب بتخفيض سقوفها إلى الصفر كموقف تفاوضي مبدئي.

2ـ الإلتزام بالتغطية الشاملة لجميع السلع الزراعية والصناعية دون استثناء، أي أن تكون جميعها مشمولة بالسقوف الجمركية، مع توضيح امكانية الانضمام إلى المبادرات القطاعية فور الانضمام إلى المنظمة، وليس بشكل تدريجي كما يرد في جداول العروض الأولية للدولة طالبة الانضمام.

53ـ خالد برزيق: آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون في جامعة مولود معمري . تيزي وزو، الجزائر. بدون تاريخ نشر. ص 15.

54ـ كتيب بعنوان: نحو مجتمع المعرفة: منظمة التجارة العالمية. وهو الإصدار الرابع عشر من إصدارات مركز الانتاج الإعلامي في جامعة الملك عبد العزيز بالرياض، السعودية. بدون تاريخ نشر. ص 4.

3ـ توفير الانظمة المحلية واللوائح التنفيذية وتحديد الأنشطة الاقتصادية المستثناة من هذا التخفيض وإبداء الأسباب الخاصة باستثنائها، مع ضرورة تقديم جدول زمني تلتزم به الدولة المستجدة يتضمن مواعيد إلغاء هذه الإستثناءات.

4ـ الإلتزام بفتح أكبر عدد من الأنشطة الخدمية، وتخفيف قيود وشروط النفاذ إلى الأسواق، مع توفير أكبر قدر من المعاملة الوطنية لموردي الخدمات الأجانب دون تمييز، بحيث يتحقق الانسجام بين ما تنادي به الدولة المستجدة وما تقدمه من التزامات لتحرير التجارة وفتح الأسواق لجذب الاستثمارات الأجنبية. ولا بد أن تتوافر المبررات الواضحة والمقنعة لإغلاق بعض الأنشطة الخدمية أو فرض القيود على الأنشطة الاقتصادية المفتوحة.

5ـ توفير حق التفاوض الأولي لعدد من السلع الزراعية والصناعية ذات الأهمية للدولة العضو في المنظمة بما يتفق مع المادة 28 من اتفاقية الجات " [55].

4ـ جولات الغات:

بعيد الحرب العالمية الثانية حاولت الولايات المتحدة وحلفائها من الدول المنتصرة تشكيل النظام العالمي ومن ضمنه العلاقات الاقتصادية والتجارة الدولية على أسس جديدة، يضمن الاستقرار ولكن يضمن مصالحها في المقام الأول. وعلى هذا الأساس سعت أميركا إلى " إعادة النظام الاقتصادي الدولي، وعملت على صياغة نظام عالمي على أساس تفاوضي مما أدى إلى ميلاد مؤسسات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وفي مجال التجارة الخارجية الدولية عمدت الولايات المتحدة الأميركية على استبعاد الجوانب الحمائية عن طريق الإزالة التدريجية لعراقيل التبادل عبر المفاوضات المتعددة الأطراف. وهكذا تم التوصل عام 1948 م أثناء ندوة هافانا إلى اتفاق هافانا المتعلق بإنشاء المنظمة الدولية للتجارة. لكن رفض الكونجرس الأميركي التصديق عليها جعلها تولد ميتة. وبموازاة ذلك دعت الولايات المتحدة الأميركية الأمم الأخرى إلى التفاوض في جنيف حول اتفاق متعدد الأطراف لتقليص التعريفات الجمركية وإعداد بنود عامة متعلقة بالتزامات في ميدان التعريفات. وقد أدى ذلك إلى التوصل في أكتوبر 1947 م إلى توقيع اتفاق عام حول التجارة والتعريفات (الاتفاقية العامة

---

[55]ـ محمود بيبلي: الحقوق التفاوضية الأولية في منظمة التجارة العالمية. من إصدارات المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة السورية. 2009 م. ص 1.

للتعريفة والتجارة) من طرف 23 منها 11 دولة نامية. لكنه لا يشكل منظمة دولية بالمعنى القانون للكلمة. وتتكون الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (***GATT***) في الأصل من 38 مادة، تم فيها طرح المبادئ الأساسية لتحرير المبادلات وخلق منافسة شرعية بين الأمم، ومن أهم هذه المبادئ:

- مبدأ الدولة الأولة بالرعاية، وتلتزم بموجه الأطراف المتعاقدة على ضمان معاملة متماثلة وغير تمييزية بالنسبة لجميع الشركاء. فإذا قامت دولة ما بتقديم تنازل تعريفي لبلد ما، فإنها تكون مجبرة على تقديمه لجميع البلدان الأخرى الموقعة على الاتفاق، أي الانتقال من ثنائية المبادلات (تقديم تنازلات متبادلة والإبقاء على الحماية إزاء الغير) إلى المبادلات المتعددة الأطراف(كل الأطراف المتعاقدة تستفيد من التخفيضات الجمركية المحصل عليها أثناء المفاوضات الثنائية).
- مبدأ المعاملة الوطنية، ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بمعاملة المنتجات المستوردة، التي دفعت عليها الرسوم الجمركية، نفس المعاملة التي يتلقاها المنتج المحلي دون تمييز.
- مبدأ تثبيت التعريفة الجمركية، أي عمل كل طرف متعاقد أن يصرح بمعدل التعريفة الجمركية الأقصى الذي ينوي تطبيقه على كل منتج، ولا يمكنه فيما بعد تطبيق معدل أعلى من ذلك.
- مبدأ تبادل التنازلات الجمركية والإلتزام بالمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف مستقبلا، والتي تهدف إلى تقليص التعريفة الجمركية.
- حماية الصناعة المحلية عن طريق التعريفات الجمركية فقط عند المستويات المنخفضة والسعي لحظر استخدام القيود الكمية، وهو ما يعني السعي لجعل السياسة التجارية شفافة.
- مبدأ عدم ممارسة الاغراق، أي عدم بيع منتج مصدر بسعر أدنى من ذلك المطبق في السوق المحلي "[56].

ومن أهم الجولات التفاوضية التي عقدتها منظمة الغات/الجات وساهمت في تطورها، كما أفضت في النهاية إلى حلها، كانت جولة كنيدي (1964-1967 م)، حيث تمخض عنها اتفاق الغات لمكافة الاغراق، لكنها فشلت في الاتفاق على القضايا الزراعية وتقدير الجمارك، لأن الكونجرس الأميركي، كما أسلفنا، رفض المصادقة على إقرار تشريع الاتفاقات. ومن ثم عقدت منظمة الغات جولة طوكيو (1973-1979 م)، وهي محاولة جادة لتوسيع وتحسين نظام الغات، حيث صاغت أول مجموعة مبادئ لتقديم الدعم والرسوم

[56]- د. عبد الحميد زعباط: المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة(***GATT***) إلى المنظمة العالمية للتجارة (***OMC***). مجلة (الباحث) وهي دورية علمية محكمّة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح. ورقلة، الجزائر. العدد 3. 2004 م. ص 59 و60.

التعويضية والمشتريات الحكومية وتقييم الجمارك وتراخيص الاستيراد والمستويات ورسوم مكافحة الاغراق والطيران ومنتجات الألبان واللحوم. وثم تم عقد جولة الأورغواي والتي انتهت فيها منظمة الغات وتأسست منظمة التجارة العالمية (1986 ـ 1994 م)، وتعتبر أهم الجولات وأكثرها طموحا، لأنها دشنت التفاوض حول السلع الزراعية، وادخلت قطاع الخدمات وتحرير انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وحماية الملكية الفكرية. و" بعد مفاوضات دامت سبع سنوات وقع ممثلو 117 دولة في مدينة مراكش وبالتحديد في 1994/04/15 م اتفاقا عالميا للتجارة أصبح يعرف باتفاق مراكش، كما تم الاعلام عن إنشاء منظمة التجارة العالمية التي بدأت أعمالها في 1995/12/01 م لتحل محل اتفاقية الغات التي عملت مراقبا مؤقتا للتجارة العالمية منذ 1947 م " [57].

ومع مرور الوقت بدأت الدول النامية بالمساهمة والتفاعل بشكل إيجابي في اتفاقية الغات، مشكلة كتل متعاونة فيما بينها ضمانا لمصالحها ولمواجهة احتكارية الدول الكبرى، ومن هنا و" عندما تحولت الغات إلى منظمة التجارة العالمية، سرعان ما أصبح بالمنظمة الجديدة 111 عضوا أغلبهم من البلدان النامية. وكان واضحا أن ميزان القوى ينتقل من الدول صاحبة أكبر حصة في التجارة الدولية إلى تحالف أوسع من البلدان الناشئة المصممة على تحسين نموها بالمشاركة في الاقتصاد العالمي. وكانت علاوة على ذلك حريصة على حماية حقوقها من التمييز الذي يمكن أن يضر مبدأ عدم التمييز " [58].

وعلى العموم فإن النظام الدولي، في شقه الاقتصادي، ومسائل التجارة الخارجية مع اتفاقياتها تحتاج إلى قواعد ومؤسسات ذات صبغة دولية تستند إلى الشرعية المترف بها دوليا، ولا تسمح بهضم الدول الكبرى والقوية لحقوق الدول الضعيفة النامية، ومن هنا فإن " إتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية قد بنيتا على مبدأ أن نظام التجارة العالمي يحتاج لأن يكون مؤسسا على قواعد. والقواعد يجب أن تكون واضحة وقابلة للتطبيق بالنسبة للجميع. وآليات حل النزاعات مفصلة ومصممة بحيث تفي بهذا المبدأ " [59].

---

[57]ـ مركز الجزيرة/ المعرفة.: نشأة إتفاقية الغات وإنتهائها. تاريخ النشر: 2004/10/03 م. الرابط على شبكة الإنترنت: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9a91d595-c99d-4c0a-bfdd-06bc65a8c8d8

[58]ـ الفريد إيكس الابن: الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980 م. ترجمة: أحمد محمود. المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2014 م. ص 179.

[59]ـ مايكل سبينس: التقارب التالي: مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات. ترجمة: حمدي أبو كيلة. المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2016 م. ص 224.

حادي عشر: مشكلات النظام النقدي الدولي:

مرّ الاقتصاد العالمي عبر العصور بفترات من الانتعاش والانتكاس، اذ ان الأولى عرف فيها الاقتصاد رواجا وازدهارا كبيرين شاركت فيه الدول الصناعية والمتقدمة وفق نظام اقتصادي رأسمالي، والثانية مر فيها بهزات اقتصادية في ظل الرأسمالية الجديدة، أثرت على النمو الاقتصادي، ومن بين أحداث الهزات الأزمة المالية العالمية عام 2008 م. هذه الأزمة " تعد من الأزمات الأكثر عصيانا وخطورة على المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية عن غيرها من الأزمات كأزمة الكساد الكبير 1929-1933 م، مما أوجب في كل أزمة خلق آليات وصيغ جديدة أكثر نجاعة لمواجهتها، وهذا ما أثر على الأنظمة الاقتصادية وتوجهاتها المستقبلية، لكن المتتبع لهذه الأزمات يجد أن أسبابها وعوامل بروزها تتعدد من تقلبات أسعار البترول، وتقلبات أسعار صرف العملات، إضافة إلى أزمات السوق المالي، وغيرها من الأزمات التي زادت حدتها لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية. والنظام النقدي الدولي يعد أحد اعمدة الاقتصاد العالمي، وأحد أشكال التعاون النقدي الدولي، التي توضح مهامه في تسهيل المعاملات المالية والحفاظ على الثبات النقدي الدوليين، والذي تحددت معالمه أساسا أثر اتفاقية بريتون وودز، وامتدت إلى غاية انهيار الاتفاقية سنة 1971 م، وما نتج عن ذلك من إجراءات وإصلاحات جديدة وفق اتفاقيتي السيموثيان وجمايكا سنة 1976 م، لكن الأزمة المالية العالمية كان لها وقع شديد على أدائه وعلى أداء مؤسساته النقدية، الأمر الذي طرح عدة تساؤلات ووجهت عدة انتقادات للنظام وتوسعت إلى حد الاسراع في إعادة هيكلته، كما تعددت المقترحات بهذا الشأن بين مؤيد ومعارض فيما يتعلق بآليات بناء نظام نقدي دولي جديد "[60].

وفيما يخص المشاكل التي يعاني منها النظام النقدي الدولي، فهي كثيرة ومتشعبة وعديدة منها الخاصة المتعلقة بطبيعة وكينونة هذا النظام، ومنها ما هو عام تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والمالية الدولية والتطورات والاحداث السياسية وطبيعة وتغيرات سياسات الدول. ونستطيع، عموما، أن نحدد مشاكل النظام النقدي الدولي في " عدة نقاط وهي كما يلي:

---

[60]- جلال عزايز و د. حاجي العلجة: آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2016 م . مصدر سبق ذكره. ص 285.

1 ـ تسيطر الدول الصناعية المتقدمة الخمس الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، على إدارة الصندوق، وتنفرد الولايات المتحدة الأميركية ب 17% من القوة التصويتية، وذلك لأنها تملك 17% من رأسمال الصندوق.

2 ـ إن معظم القروض والتسهيلات الإئتمانية التي يمنحها الصندوق كانت تأخذ طريقها إلى الدول الصناعية المتقدمة، وهذا ما حدث مع حقوق السحب الخاصة التي لم تنل منها الدول النامية إلا القليل، وحصلت الدول المتقدمة على النصيب الأكبر منها.

3 ـ يتحفظ البعض على توسيع حجم السيولة الدولية بالاعتماد على نظام حقوق السحب الخاصة، وذلك لأنه يتضمن نوعا من المغالات تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وخاصة في ظل الركود الاقتصادي وانتشار البطالة في العديد من الدول الصناعية.

4ـ عندما يمنح صندوق النقد الدولي التسهيلات المالية، وخاصة إلى الدول النامية، يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح في مجالات متعددة منها علاج العجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة وخفض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الدولية. وتلحق الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة المقترضة ضررا كبيرا بالشريحة الاجتماعية الفقيرة من المجتمع، وأحد الأمثلة على ذلك طلب صندوق النقد الدولي من الدول المقترضة إزالة الدعم الحكومي عن بعض السلع الضرورية مثل المحروقات، حتى تتمكن هذه الدول من سداد ديونها لصندوق النقد الدولي. وعليه فإن سياسات الاصلاح الاقتصادي التي يفرضها الصندوق على الدول المقترضة سياسات انكماشية يغلب عليها إدارة الطلب على المدى القصير والمتوسط، ومن زاوية المشروطية خاصة بعد عدم مقدرة المكسيك على سداد ديونها في عام 1982 م، أصبحت الدول النامية لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من أي جهة أخرى إلا بعد الرجوع إلى الصندوق وإبرام الاتفاقيات معه والحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية والجدارة الإئتمانية.

5ـ إن سياسات صندوق النقد الدولي تتناسب وتراعي الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الأوضاع الاقتصادية للدول النامية التي تحتاج إلى معالجات خاصة "[61].

61ـ د. محمد لحسن و هالة صالحي: حوكمة أداء صندوق النقد الدولي ضرورة يتطلبها تعافي الاقتصاد العالمي. ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة. ورقلة، الجزائر، 25 ـ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 م. ص 94 و95.

إضافة إلى ذلك ثمة مشاكل واختلالات أخرى كلها ذات طابع عام منها: التخصص وتقسيم العمل والذي يمكن أن يعد أساسا تستند إليه وتنبثق عنه معظم مشكلات النظام الاقتصادي الدولي القائمة، إن لم يكن جميعها تقريبا. وضعف معدلات النمو المتحققة في حصيلة صادراتها، نتيجة ضعف معدلات الزيادة في الطلب العالمي على هذه الصادرات، والتي هي صادرات لمنتجات أولية في الغالب، وذلك لأسباب تتصل باعتماد الدول المتقدمة التي تشكل أساس الطلب على هذه المنتجات على بعضها البعض في توفير هذه المنتجات. التزايد الواسع في حاجة الدول النامية للاستيراد، بالشكل الذي يجعل حصيلة صادراتها قاصرة عن تلبية هذه الواردات، خاصة وإن معظم متطلبات تطورها تعتمد فيها على الاستيراد، وبالذات ما يتصل منها بإقامة المشروعات الانتاجية كالآلات والمكائن. إضافة إلى المشكلات المرتبطة بتوجه الدول النامية نحو التصنيع، حيث تواجه هذه الدول العديد من المشكلات التي تعرقل هذا التوجه، والتي يقف أبرزها في افتقارها لمقومات تصنيعها بالاعتماد على قدراتها المحلية، وبالذات ما يتصل منها بالصناعة الانتاجية، نتيجة ضعف قدرتها على توفير مستلزمات هذه الصناعة. وأيضا هناك المشكلات المرتبطة بالتكنولوجيا والتي تتأتى من سيطرة الدول المتقدمة على التكنولوجيا، وبالذات ما يتصل منها بالمعرفة التكنولوجية المستندة إلى ما يتوفر لديها من علماء وباحثين واجهزة ومختبرات ومعاهد ومراكز بحث وتطوير علمي وتكنولوجي. وهناك مشكلة تحقيق الأمن الغذائي المرتبط بظروف التخلف القائمة في معظم دول العالم، والتي تعيقها عن استخدام مواردها وإمكاناتها الزراعية بالشكل الذي تستطيع من خلالها تحقيق أمنها الغذائي المتمثل بقدرتها على توفير حد أمني من المنتجات اللازمة لتلبية متطلبات أفرادها من الغذاء. بالإضافة طبعا إلى وجود الموارد الطبيعية في مناطق لا تخضع لسيادة دولة معينة من دول العالم مثل الموارد الموجودة في أعالي البحار خارج المياه الإقليمية، للدول، وفي قاع المحيطات، وفي الفضاء الخارجي. وبما أن هذه الموارد يقتصر استخدامها غالبا على الدول المتقدمة ذات التطور العلمي التكنولوجي، القادرة على تحقيق هذا الاستخدام بفعل تطورها الاقتصادي عموما وهو ما يجعلها هي المستفيدة الوحيدة. أي ان هذه الموارد تتعرض للفناء والتبدد من قبل الدول المتقدمة، دون أن تستفيد وتنتفع منها الدول النامية، بسبب ضعف قدرتها الاقتصادية وتأخرها التكنولوجي.

وعموما فإن الدول النامية تأخرت أكثر من خلال التوازنات الحاصلة لصالح الدول المتقدمة والصناعية في النظام النقدي العالمي، ومن هنا و" عندما بحثتنا في صورة العالم الثالث، وسط هذه الأزمة النقدية العالمية، رأينا كيف ساءت هذه الصورة كثيرا، بل ويمكن القول: إن بلاد هذا العالم كانت هي الضحية

الأساسية في هذه الأزمة. حيث انتقلت إليها أزمة نظام النقد الدولي في صورة تفاقم شديد في عجز موازين مدفوعاتها، وانهيار مريع في احتياطاتها النقدية وتدهور بالغ في أسعار الصرف فيها، وكل ذلك تجسد في النهاية في وجود أزمة طاحنة في ديونها الخارجية. وهي أزمة باتت تهدد الآن هذه البلاد بتعطيل التنمية فيها لحساب دفع أعباء الديون، وتردي مستوى معيشة السكان (على الرغم من ترديه أصلا)، وتعميق تبعيتها للخارج، وفرض السيطرة المباشرة على اقتصادياتها، وهي السيطرة التي كانت الدول الامبريالية قد فقدتها بعد حصول هذا البلاد على استقلالها الوطني. فمنذ أزمة الديون الخارجية، بعد أزمة القروض المصرفية عام 1982 م، خاصة، ترسخ بشكل واضح ما يمكن أن يسمى بالنظام المتزايد للإدارة المركزية لاقتصاديات البلاد المدينة. وأهم أهداف هذا النظام هو أن تستعيد الرأسمالية العالمية، من خلال فخ الديون، هيمنتها المباشرة على البلاد المتخلفة المدينة، وإجبارها على الانصياع لعمليات "التكييف" التي تراها العواصم الرأسمالية لازمة لعلاج تلك الأزمة. وهنا يلعب صندوق النقد الدولي دورا لا يستهان به في إدارة هذه الأزمة لصالح الدول المسيطرة. ومن عجب انه في الوقت الذي فقد فيه صندوق النقد الدولي مبررات وجوده، بحسب ميثاقه، وأصبح فقط يكتفي بتسجيل المواقف والسياسات التي تتخذها الدول العشر الرأسمالية ويوافق عليها، فإنه يمارس، على العكس من ذلك، دورا تدخليا سافرا في شؤون البلاد المدينة الفقيرة ويعمل على إخضاعها لمقتضيات دفع هذه الديون وإعادة احتوائها بشكل مباشر من قبل الدول الرأسمالية الدائنة، وهو الأمر الذي تعرض مؤخرا لانتقادات عنيفة " [62].

ثاني عشر: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية:

أولا: أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية:

[62]- د. رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث. من إصدارات سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت. 1987 م. ص 301 و302.

من أهم أهداف التجارة الخارجية هو تحقيق التنمية الداخلية. والظروف الاقتصادية الدولية تؤثر بشكل كبير على التنمية وخططها في الداخل. وتعتبر التجارة الخارجية " أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد، وخلق قيم مضافة جديدة، والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جلب الإستثمارات الأجنبية التي لها مساهمتها هي أيضا في التنمية، من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها، ما يعني تحسينا للهياكل والبنى القاعدية ودفعا أكبر لزيادة ورفع الإنتاجية خاصة عن طريق التكنولوجيات الحديثة التي هي في الغالب مملوكة من طرف أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المتمثلة أساسا في الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يعني المساهمة في زيادة دخول الحكومات والأفراد على حد سواء، وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تقليص معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة وزيادة رفاهية المجتمعات " [63].

ويمكن اختصار آثار التجارة الخارجية على التنمية:

1ـ تتطلب التنمية توسعا في إقامة المشروعات اللازمة لتحقيقها، وهو ما يعني الحاجة إلى رؤوس الأموال والآلات والمكائن والمعدات، وبما أن البلدان النامية غير قادرة على تأمين هذه المستلزمات ذاتيا، فلا مناص من استيرادها والاعتماد على التجارة الخارجية.

2ـ إن تشغيل المشروعات لانتاجية التي تتضمنها عملية التنمية يقتضي في حالات ليست بالقليلة استيراد مستلزمات الانتاج اللازمة من الخارج.

3ـ تطور عملية الإنتاج ومستوى المعيشة ضمن عملية التنمية يزيد من حاجة البلدن النامية إلى الاستيراد والاعتماد على التجارة الخارجية في تلبية متطلباتها واحتياجاتها.

4ـ في البلدان النامية تطول فترة توليد الناتج، وهي الفترة التي تفصل ما بين بدء الانفاق الاستثماري على اقامة المشروعات، وبدء انتاجها وطرحها في الأسواق. وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والطلب. ومع عجز الاقتصاد الوطني عن سد هذه الثغرة، تظهر الحاجة القوية للاعتماد على التجارة الخارجية والاستيراد.

63ـ فيصل لوصيف: أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 م. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في جامعة سطيف. الجزائر. 2014 م. ص 6 من المقدمة.

5ـ تسرب الايدي العاملة الشابة من القطاع الزراعي إلى قطاعات الصناعة والتشغيل، يُحدث فجوة في هذا القطاع، مما يدفع بالدولة إلى الاعتماد على التجارة الخارجية لسد هذه الفجوة واستيراد المواد الغذائية للمواطنين.
6ـ التنمية تؤدي إلى تطوير مستويات الحياة، وبالتالي تحدث تغييرا في الأذواق وانماط الاستهلاك، مما يعني زيادة استيراد البضائع والسلع الكمالية، أي مزيد من الاعتماد على التجارة الخارجية.
7ـ ان الامكانات التي تتيحها التجارة من خلال توسيع الانتاج اعتمادا على السوق الخارجية، اضافة إلى ما يمكن ان تتيحه السوق الداخلية يسهم في تحقيق عملية التنمية بمديات أوسع مما هو عليه الحال في حالة اعتمادها على السوق المحلية.

ثانيا: سمات التجارة الخارجية في الدول النامية:

الدول النامية، وتوصف بالمتخلفة والفقيرة ودول العالم الثالث أو دول عالم الجنوب أيضا. وتشكل هذه الدول الأغلبية الساحقة من دول العالم، وتقع جلها في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. ويوجد حاليا " أربعة تصنيفات على الأقل للدول النامية، هي تصنيف هيئة الأمم المتحدة، وتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتصنيف البنك الدولي، وتصنيف برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وتشترك التصنيفات الثلاثة الأولى في أنها تستند إلى متوسط دخل الفرد كمعيار للتمييز بين مجموعة الدول المتخلفة، في حين أن التصنيف الرابع يقوم على أساس معيار أكثر تعقيدا وتركيبا من متوسط الدخل، ذلك المعيار هو دليل التنمية البشرية. كما أن تصنيف هيئة الأمم المتحدة وتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يشمل جميع الدول النامية الأعضاء في المنظمة الدولية، على خلاف تصنيف البنك الدولي الذي يشمل فقط الدول الأعضاء التي يزيد سكانها عن المليون نسمة " [64].

ومن أبرز سمات التجارة الخارجية في الدول النامية:
1ـ الدول النامية تعتمد في التجارة الخارجية على صادراتها من السلع الأولية، وهي غالبا ما تكون مواد أولية رخيصة.

[64]ـ د. كريمة كريم ود. جودة عبد الخالق: أساسيات التنمية الاقتصادية. دار النهضة. القاهرة، مصر. الطبعة الثانية 2007 م. ص 16.

2ـ التركز الواضح لدى الدول النامية والدول المتقدمة على مجالات التصدير، بمعنى أن الدول النامية تركز في تنمية قطاع التصدير لديها الناشئ من الصادرات وكذلك الحال لدى الدول المتقدمة، والتي تطور في قطاع الصناعات الثقيلة لديها، وهو ما يثبت حالة اللاتوازن القائمة.
3ـ تركيز الدول النامية على تصدير المواد الأولية الاستخراجية والمحاصيل الزراعية، يجعل من صادراتها عرضة لتقلبات المناخ والبيئة، أو نفاذ الثروات الباطنية ونضوبها.
4ـ اتجاه معدلات التبادل الدولي لغير صالح منتجات الدول النامية، ولحساب الدول المتقدمة، نظرا لأنها تصدر سلع مصنعة تتزايد أسعارها باستمرار في حين لا تحصل زيادات مماثلة في أسعار صادرات الدول النامية التي هي أولية في الغالب، وهو ما يؤدي إلى تناقص مستمر في القوة الشرائية لصادرات الدول النامية.

ثالثا: الآثار السلبية للتجارة الدولية على التنمية:

يرجع الكثير من الاقتصاديين تخلف البلدان النامية إلى " الآثار السلبية للتجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني من حيث تعميق الثنائية في المجتمع، ومن ثم إبطاء معدل التغيير فيه، أي أن الآثار السلبية للتجارة الدولية تزيد على الآثار الإيجابية التي قد تنتجها من حيث توسيع نطاق السوق وإتاحة المجال للإفادة من المزايا النسبية للدولة. ومن ناحية أخرى فإن وجود الاتجاه طويل الأجل نحو تدهور شروط التبادل الدولي في غير صالح الدول التي تصدر المواد الخام والسلع الغذائية، ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالدول المتخلفة " [65].

ومن أبرز الآثار السلبية للتجارة الدولية على التنمية:
1ـ يتم استيراد التضخم من خلال الواردات، بخاصة وأن الدول المتقدمة تعمد إلى رفع الأسعار للسلع التي تصدرها إلى الدول النامية في ظروف احتكارية أو شبه احتكارية.
2ـ المنافسة التي تمثلها السلع المستوردة لمنتجات الدول النامية في أسواق هذه الدول، وما تمثله مثل هذه المنافسة غير المتكافئة في العديد من هذه الدول، إن لم يكن في معظمها من عامل إعاقة خطير أمام تنمية

[65]ـ جلال الأحدب: محاضرات في التنمية البشرية. دار أمجد للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 2015. ص 16.

هذه الدول، إذ أنها تؤدي دائما آثارا ايجابية تتحقق من خلالها مصالح الدول الأكثر تقدما وعلى حساب مصالح الدول الأقل تقدما.

3- ان التجارة الخارجية، وفي اطار حالة التخلف التي تعيشها الدول النامية، تؤدي إلى أن يتم من خلالها تصدير المنتجات بشكلها الأولي بسبب ضعف القدرة على تصنيعها محليا نتيجة لهذه الحالة، أي حالة التخلف، وبحكم الحاجة إلى مثل هذا التصدير للحصول على النقد الأجنبي اللازم لإستيراد الاحتياجات الضرورية للاقتصاد سواء للأغراض الاستثمارية أو الانتاجية أو الاستهلاكية نتيجة ضعف الاقتصاد على تلبية هذه الاحتياجات اعتمادا على الانتاج المحلي.

رابعا: كيفية الربط بين التجارة الدولية والتنمية:

ثمة العديد من الاجراءات التي يجب العمل بها من أجل احداث الربط الناجع بين كل من التجارة الخارجية وقطاع التنمية، وهي:

1- تخفيض الواردات إلى أدنى مستوى، دون أن يؤثر ذلك في حجم ونوعية النشاطات الاقتصادية، أو تقلل من مدى التنمية الذي يمكن تحقيقه، وذلك من خلال تقليل الواردات غير الضرورية وشبه الضرورية.

2- وضع خطط طموحة وكبيرة لتصنيع المنتجات المحلية سواء تلك التي تعوض عن استيراد سلع استهلاكية، أو مستلزمات الانتاج، حيث يلاحظ أن هناك طاقات كامنة لدى العديد من البلدات على انتاج مثل هذه السلع، إلا انها غير مستغلة.

3- تشجيع الصادرات بكل الوسائل، بما في ذلك تقديم الدعم والاعانات لها، وعقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى تتضمن توفير الامكانية للتوسع بالصادرات، واختيار المشاريع الانتاجية التي يتاح لمنتجاتها القدرة على الدخول للسوق العالمية استنادا إلى معايير يتم اختيارها بحيث تضمن تحقيق هذه القدرة.

4- تفضيل الاعتماد على القدرات الذاتية في اقامة المشروعات، والابتعاد عن التمويل الخارجي، سواء من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر، أو من خلال المشاركة والاقتراض من الخارج.

5- العمل على اقامة قاعدة للصناعة الانتاجية في الدول النامية، باعتبارها الأساس الضروري واللازم لتوسيع وتطوير القدرة الانتاجية للاقتصاد.

6ـ العمل على اقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية، والتي تعتبر الأساس الضروري والمهم لتطوير الاقتصاد ونموه في مجالاته المختلفة، سواء ارتبط ذلك بصناعة معدات الانتاج ومستلزماته أو متطلبات الاستهلاك.

ويقترح المفكر الاقتصادي العالمي سمير أمين مجموعة من الخطوات لإعادة التوازن والعدل إلى الميزان الاقتصادي والتنموي بين دول العالم، او تنظيم تبعية متبادلة في خدمة الشعوب كما يقول. وهذه الخطوات هي" :

أولا: إعادة التفاوض حول "الحصص في الأسواق"، وقواعد الوصول إليها. هذا المشروع يشكك، طبعا، بقواعد منظمة التجارة العالمية التي تعمل، تحت ستار "التنافس الشريف"، للدفاع حصرا عن مصالح وإمتيازات الاحتكارات العالمية الكبرى.

ثانيا: إعادة التفاوض على نظم أسواق الرساميل، من أجل وضع حد لسيطرة عمليات المضاربة المالية، وتوجيه التوظيف نحو النشاطات الانتاجية من الشمال والجنوب. هذا المشروع يطرح السؤال عن وظائف البنك الدولي، وربما عن وجوده نفسه.

ثالثا: إعادة التفاوض في مسائل النظم النقدية بهدف إقامة انظمة إقليمية تضمن الاستقرار النسبي للصرف، وتستكمل بتنظيم تبعيتها المتبادلة. هذا المشروع يطرح السؤال عن صندوق النقد الدولي، ودور الدولار، ومبدأ الصرف الحر والقائم.

رابعا: اعتماد ضريبة ذات بعد عالمي مثلا ضريبة على الدخول الناتجة عن استثمار الموارد الطبيعية وإعادة توزيعها عالميا وفق معايير محددة واستخدامات هادفة.

خامسا: نزع السلاح من الأرض، بدءا بتقليص قوة الدمار الشاملة لدى البلدان الأكثر قوة.

سادسا: دمقرطة منظمة الأمم المتحدة " [66].

ثالث عشر: نظريات تقسيم العمل:

[66] د. سمير أمين: الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين.ترجمة: د. فهمية شرف الدين. دار الفارابي. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2002 م. ص 146 و147.

لا بأس من شرح محتوى وأفكار الاتجاه التقليدي في تفسير وتحليل التجارة الخارجية والتركيز على قضية تقسيم العمل ودور الفرد في الإنتاج وعد ذلك ضرورة اقتصادية تفرضها المصالح المشتركة لأطراف علاقات الانتاج.

وقد دارت معظم نظريات المدرسة التقليدية حول سؤال رئيسي يتعلق بالكشف عن أسس التبادل التجاري الدولي الذي يفيد طرفي هذا التبادل. وقد تطورت نظريات هذه المدرسة، و" من أهم ما قدم في هذا الخصوص (نطرية الميزة المطلقة) لآدم سميث، و(نظرية الميزة النسبية) التي قدمها دافيد ريكاردو، وفيما بعد قدم جون ستيوارت ميل (نظرية القيم الدولية)، وقد أعاد هابرلر وهو من الكلاسيكيين الجدد صياغة تحليل تكلفة الفرصة البديلة " [67].

وفيما يخص قضية تقسيم العمل والتخصص على المستوى الدولي، فهذا يعتبر من أهم مبادئ وأهداف الكلاسيكيين، الذين ركزوا عليها في نظرياتهم التي طوروها عبر مراحل زمنية عديدة. حيث تقوم مبادئ المدرسة الكلاسيكية على النقاط التالية:

1ـ تقسيم العمل على مجموعة من المستويات، مما يساهم في توفير الجهد والمدة الزمنية المخصصة للوصول إلى النتائج المطلوبة. وهنا يؤكد آدم سميث منذ البداية " أن الثروة التي تنتج بكل اختلافاتها ترجع إلى العمل الإنساني، وليس إلى قوى الطبيعة كما كان سائدا في الفكر الاقتصادي السابق له، وبدون عمل الإنسان تظل هذه القوى كالأرض وما بباطنها من كنوز وما فوقها من خيرات غير ذات نفع. فهي عبارة عن موارد ومواد أولية لا تستطيع أن تشبع رغبات وحاجات البشر إلا اذا بذل فيها عمل إنساني على سبيل إستغلال واستخراج المنافع، والعمل في نظر آدم سميث هو العمل الكلي للمجتمع. إن الدخل السنوي الذي يقصده آدم سميث هو نتيجة تعاون كافة الشعب بطبقاته الزراعية والصناعية وغيرها... والثروة تتعاظم طبقا لنوعية العمل الذي يقدمه أفراد الأمة وهو يكمن في العلاقة بين العمل الكلي وحجم السكان " [68].

2ـ فهم السلوك البشري عن طريق توفير مجموعة من المشروعات التي تتطابق مع أفكار وآراء الناس في

67ـ عائشة إبراهيم عبيد: التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الخرطوم. السودان. 2007 م. ص 25.

68ـ د. الطيب داودي: تقسيم العمل: اليد الخفية والحافز الاقتصادي بين ابن خلدون وآدم سميث. مجلة (العلوم الانسانية) الصادرة عن جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر. العدد 8 لعام 2008 م.

المجتمع.

3ـ متابعة العوامل والمؤثرات الاجتماعية على قطاع الاقتصاد: إذ تعتبر من المحركات الرئيسية للوضع المالي الخاص في المنشأة.

4ـ الاهتمام بالعناصر الانتاجية كافة، سواء البشرية أو المادية أو الإدارية والتي تساهم في تحقيق الأهداف الخاصة في العمل.

5ـ تطوير التعاون بين إدارة الشركة والموظفين، مما ساهم في بناء بيئة عمل ذات جودة وفاعلية.

لقد بنى آدم سميث " النظرية الليبرالية الكلاسيكية بالتركيز على مجموعة من المفاهيم الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي، مثل: الحرية الليبرالية، والتراكم الاقتصادي، ونظرية القيمة، وقدسية العمل، والأجور والأرباح والريع والتنمية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية ونظرية رأس المال وتوزيع الدخل وتقسيم العمل "[69]. وعمل كل من دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل على تطوير هذه النظرة. بل وحتى عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم (1858ـ1917 م) قد ركز في كتبه على قضية تقسيم العمل، وعدها الأساس في التطور المجتمعي وحالة تفاعل الفرد في المجتمع، ومن " أهم الكتب التي ركز فيها دوركهايم على الموضوع الاقتصادي كتابه (تقسيم العمل الاجتماعي) الذي نشره سنة 1893 م، وقد بين فيه أن الفرد قد انتقل من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة عبر تقسيم العمل. أي: إنتقل الإنسان من المجتمع الميكانيكي الآلي، حيث كان الأفراد متشابهين ومتماثلين في أفعالهم وتصرفاتهم، إلى المجتمع العضوي الذي أصبح الأفراد فيه مختلفين ومستقلين ومتخصصين بسبب تقسيم العمل الاجتماعي. وهناك كذلك علاقات وظيفية وتكامل بين الأفراد على صعيد المهن والأعمال والاختصاصات، ومن ثم لا يتخذ هذا التقسيم للعمل طابعا اقتصاديا فحسب، بل يتخذ ملمحا اجتماعيا بارزا لضمان توازن المجتمع وانسجامه من جهة، وتحقيق نسبة من المنافع والمصالح والأرباح على مستوى المردودية والإنتاجية من جهة اخرى. ولكن ما يهم هو أن الأفراد في هذا المجتمع الرأسمالي الليبرالي متضامنين ومتعاونين ومتكاملين، كل واحد حسب علمه وتخصصه ووظيفته. وبهذا فدور الفرد اقتصادي واجتماعي وأخلاقي "[70].

---

[69]ـ خضر زكريا وآخرون: موجز تاريخ الفكر الاجتماعي. دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2001 م. ص 237 و238.

[70]ـ د. جميل حمداوي: مبادئ علم الإجتماع الاقتصادي. إصدار خاص. المغرب. الطبعة الأولى 2015م. ص 44. يمكن تحميل الكتاب وفق الصيغة الإلكترونية من على موقع الكاتب على شبكة الإنترنت، على الرابط: ***http://hamdaoui.ma/news.php?extend.61.4***

وعليه فقد ركز دوركهايم على ضرورة توزيع الاختصاصات/ أي تقسيم العمل من أجل وحدة المجتمع وتماسكه وتطوره، وتذليل العقبات والصدمات الناشئة عن التغيير في بنية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تطور المجتمع من مرحلة إلى أخرى، حيث أن المتغيرات التي تحدث في المجتمع الصناعي تؤدي إلى تفكك الوحدات القديمة، وهو الأمر الذي يستوجب من المجتمع أن يعثر على أساس جديد للتوازن حتى يستمر في الوجود.

وحتى ظاهرة الإنتحار، كما تعرض لها دوركهايم في كتابة (الإنتحار) ليست " ظاهرة نفسية أو عضوية، بل هي ظاهرة مجتمعية واقتصادية في الوقت نفسه، مرتبطة بتقسيم العمل في المجتمع الرأسمالي الصناعي. وبالتالي، يتحدد معدل الانتحار بحسب درجة اندماج الأفراد في الجماعة، والعلاقة بينهما علاقة عليّة أو سببية "[71].

رابع عشر: حول ميزان المدفوعات:

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها لتلك الدول. وهنا يحصل فائض في ميزان المدفوعات، وعجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، اي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى حقوق الدولة تجاه تلك الدول.

والاختلال يكون عادة وقتيا آنيا، فقد يحدث الاختلال في ميزان مدفوعات دولة نتيجة قلة صادراتها بسبب ظروف مناخية غير ملائمة، تؤدي الى انخفاض صادراتها من المنتجات الزراعية في حال اعتمادها الرئيسي على المنتجات الزراعية في التصدير. ولكن هذه الدولة لا تستطيع وقف الاستيراد بسبب

[71]- نفس المصدر. ص 46.

احتياجاتها الكبيرة، فيختل ميزان المدفوعات لغير صالحها وتصبح مدينة. وطبعا العكس صحيح في حالة زيادة الانتاج الزراعي نتيجة تحسن ظروف المناخ والبيئة. وقد يكون الاختلال بسبب الحرب أو ظروف اخرى.

اما الاختلال الدائم فيكون في " الحالة التي تشتد فيها حاجة الدولة للإستيراد، ترافقها حالة عجز في إنتاجها المحلي عن تلبية ما يعوض هذه الحاجة للإستيراد من ناحية، في الوقت الذي يعجز فيه إنتاجها المحلي عن توفير فائض من هذا الانتاج لأغراض التصدير بقدر يغطي هذه الواردات ولفترات طويلة ومستمرة من الزمن، وهذا يعني أن مثل هذه الدولة ستعيش حالة عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي في ميزان مدفوعاتها عندما لا تغطي البنود الأخرى مثل هذا العجز. وهذا العجز يمكن ان يستمر لفترات طويلة طالما بقي جهازها الانتاجي يعاني من ضعف القدرة على تلبية احتياجات الاقتصاد المحلي ذاتيا والاعتماد على الاستيراد في تلبية هذه الاحتياجات من ناحية، وطالما بقي الاقتصاد عاجزا عن توفير فائض من الانتاج المحلي يكون متاحا للتصدير بالشكل الذي يمكن أن يلبي معه الحاجة للإستيراد من ناحية أخرى، ولا يتغير مثل هذا الوضع إلا بتوسيع القدرة الانتاجية التي تمكن من تجاوز هذا الضعف في الحالتين " [72].

أما العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات، فيمكن تقسيمها إلى: "
أولا: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر. فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر ما أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار سلع القطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع، وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب إذ سيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الاستيراد مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته أيضا، على أن الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة القطر على موقف ميزان مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض، إذ غالبا ما تؤدي حالة

[72]- د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 258 و259..

العجز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخيمية، والتي تقود إلى حدوث إختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات.

ثانيا: التخضم المحلي: إذا كان الاقتصاد القومي يعاني ضغوطات تضخمية فإنه ينشأ عجز باستمرار في ميزان المدفوعات، حيث تؤدي الزيادة في الدخول النقدية إلى زيادة الطلب على الواردات، وامتصاص السلع المتاحة للتصدير هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يؤدي إرتفاع الأسعار المحلية إلى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بديلاتها من المستوردة حيث يصبح سعرها أرخص نسبيا، وتحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدولة المنافسة او البدائل المنتجة محليا في الدول المستوردة، حيث يصبح سعرها هي الأخرى أرخص نسبيا، والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري، تفشي التضخم في الاقتصاد الوطني كفيل بأن يولد عجزا مستمرا فيه لأنه يشجع الاستيراد ويعيق التصدير، وينشأ الأثر المبدئي من الزيادة في الدخول النقدية (أثر الدخل)، ومن الأرتفاع في الأسعار بالنسبة لتلك التي تكون في الدولة المنافسة أو المستوردة (أثر الثمن)، معنى ذلك أن ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالأجنبية يفقدها ميزتها التنافسية بالنسبة للدول المنافسة.

ثالثا: تدهور الميزة النسبية للصادرات: قد ينشأ الاختلال في ميزان المدفوعات على مدى فترة طويلة الأجل نسبيا من الزمن نتيجة لحدوث تغيرات غير متكافئة في عرض عناصر الانتاج، أو في المعرفة التكنولوجية، فيؤثران على الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض السلع التصديرية، وبالتالي التأثير على توازن ميزان المدفوعات.

رابعا: أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية.

خامسا: أسباب دورية: هي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة، ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الاقطار وتدعى بالدورات التجارية، مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريا، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الاقطار المختلفة، وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها وكذلك من حيث حدتها.

سادسا: الظروف الطارئة: أي قد تحصل أسباب عرضية، إضافة إلى الإسباب المشار إليها أعلاه. بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضان او الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلا، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات القطر المعني، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات "[73].

خامس عشر: تبادل السلع والخدمات:

يجب احتساب عامل المخاطرة والخسارة عند القيام بعملية التجارة الخارجية، فهناك عوامل متعددة ومعقدة تؤثر في هذه العملية بين الدول والوحدات السياسية. وعند حديثنا عن التجارة الخارجية، فنحن نتحدث بالضرورة عن مشروعات الاستيراد والتصدير بين الدول، أي حركة نقل البضائع والسلع بين الوحدات السياسية، وهذه تمتلك طبيعة خاصة، لذلك فإن " حجم المخاطر التي تتعرض لها تزيد عن درجة وحجم المخاطر التي تتعرض لها في المشروعات التجارية الأخرى، وهذا ناتج عن البعد الجغرافي واختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المستوردة والمصدرة "[74].

73- محمد صلاح: المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بو علي. الشلف، الجزائر. 2010 م. ص 22 و23.

74- حمزة الشيخ الرشيد معتصم: الاعتمادات المستندية ودورها في تقليل مخاطر التجارة الخارجية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم، السودان. 2014 م. ص 60.

ويمكن الحديث هنا عن أربعة من النقاط الجوهرية/ أو المخاطر والعوامل التي تؤثر في حركة التجارة الخارجية، ويجب أخذها بعين الإعتبار عند القيام بهذه التجارية. وهذه النقاط هي" :

أولا: المخاطر السياسية: ويحدث هذا الخطر في حالة عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي لبلد المستورد، وكذلك قيام حروب أهلية أو اجنبية، ثورات انقلابية...الخ. أو إصدار قوانين ضد الشركات الأجنبية كالتأميم أو نزع الملكية أيضا في حالة عرقلت النشاط الداخلي للشركة الأجنبية بمعوقات ذات طبيعة قانونية أو مالية أو جبائية. مثال على ذلك إصدار قوانين تميز بإخضاع الربح للشركات الأجنبية بمعدل عالي عن الشركات المحلية، أو فرض اقتطاعات عالية على المستخدمين الأجانب وذلك لحث المؤسسة على توظيف عمال محليين.
ويمكن أن نفرق بين مختلف مستويات تدخل الدولة ضد المتعامل الأجنبي:
- عمليات تدخل غير تفضيلية: إلزام المتعاملين الأجانب على بناء معدات اجتماعية أو اقتصادية (مدارس، مستشفيات، طرق...)، أو تعيين مستخدمين محليين في مناصب إدارية أو تقنية.
- عمليات تدخل تفضيلية: اقتطاع ضرائب أو رسوم خاصة.
- العقوبات التفضيلية أو التمييزية: فرض إعادة استثمار الأرباح.
- نزع الحيازة: نزع الملكية، التأميم.

ثانيا: المخاطر الاقتصادية: وهي متعلقة بالتطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي الداخلي: مثلا ارتفاع الأسعار الداخلية للبلد المصدر نتيجة الارتفاع غير المرتقب لأعباء العمال أو تكلفة المواد الأساسية اللازمة لإنتاج السلع الموجهة للتصدير. يحتمل المصدر الخسارة في حالة ما إذا تضمن العقد صيغة الأسعار غير الرجعية. ومن هنا نستطيع تلخيص الخطر الاقتصادي في الخطر الذي يحدثه ارتفاع سعر التكلفة في المدة الممتدة ما بين اقتراح السعر للزبون والإرسال.

ثالثا: المخاطر القانونية: إن المؤسسة في تطورها الخارجي تلجأ إلى إبرام عقود دولية مع أطراف خارج اقليم الدولة، لذلك يجب أن تكون على دراية تامة بالقوانين الدولية المطبقة على مثل هذه العقود، وكذلك القوانين المطبقة في الدول التي ينتمي لها الزبون أو محل إستثمار المستثمر الأجنبي. إن المجال القانونية متعددة وواسعة في التجارة الخارجية، ومن هذه الأمثلة على ذلك:

ـ قانون العقود الدولية: يخص عقود البيع. عقود تحويل التكنولوجيا. التمثيل التجاري.
ـ القانون الجبائي: وجود اتفاقية أو معاهدة جبائية بين دولتي أطراف العملية التجارية.
ـ القانون التجاري وقانون الشركات: التزامات المتعامل المحلي، القواعد المطبقة على المؤسسة الأجنبية عند التأسيس وفي إبرام العقود التجارية.
ـ القانون الاقتصادي: التشريعات الخاصة بالمنافسة و الاحتكار. التشريع الخاص بالبيع والتوزيع وعلى ممارسات الاحتكار، التشريع الصحي، قانون الاستهلاك (المعلومات الخاصة بالمنتج، التغليف، ضمانات ما بعد البيع، الرقابة على الجودة، إمكانية التشريع المقارن)...
ـ قانون الملكية الصناعية: إجراءت إيداع براءات الاختراع والعلامات التجارية والتشريع الخاص بقمع التقليد.
لذلك فعلى المؤسسة أن تكون على دراية تامة بالقوانين والتشريعات للدول المستهدفة، والتأكد من عدم انتمائها إلى مجموعة اقتصادية أو اتحاد معين تطبق قوانين مثال على ذلك دول الاتحاد الأوروبي.

رابعا: المخاطر المالية: يمكن أن نفصل بين مخاطر السوق المالية ومخاطر الإئتمان، فالأولى تتعلق بتقلبات معدل الصرف ومعدل الفائدة وسعر المواد الأولية، أما الثانية فتتعلق بالزبون والمحيط الذي ينشط فيه (الدولة أو البلد):
ـ مخاطر الصرف: وهي النتيجة المباشرة للنشاط التجاري الدولي للمؤسسة أما بالبيع في الخارج (التصدير) لمنتجها، أو اثناء الشراء من الخارج (الاستيراد) للمواد الأولية أو المواد اللازمة في الإنتاج.
وينتج أيضا عن العمليات المالية الدولية للمؤسسة من قروض بالعملة الصعبة أو عند الاستثمار في السوق المالية الدولية. ومنه نستخلص أن خطر الصرف يتحدد في الفرق الموجود ما بين السعر المتفق عليه عند إبرام الصفقة و السعر الذي يصبح بعد التنفيذ، حيث أن هذا السعر محدد بعملة صعبة تخضع لمتغيرات السوق التي تؤثر عليه، ولهذا يقع الخطر على الطرفين: بالنسبة للمستورد في حالة زيادة معدل الصرف، وبالنسبة للمصدر في حالة نقصان معدل الصرف.
ـ مخاطر معدل الفائدة: ويهم العمليات المالية من استثمارات وقروض في السوق المالية الدولية.
ـ مخاطر سعر المواد الأولية: وهي تتعلق بتقلبات سعر المواد الأولية في السوق الدولية، وهنا تخضع الأسعار الى تقلبات بورصات هذه المواد (كالبترول والمعادن).

ـ مخاطر الائتمان أو عدم السداد: وهو أهم المخاطر التي تواجه المؤسسة، وينشأ عن الطرف الآخر من عدم قدرة المتعامل بتنفيذ واجباته التعاقدية، وهذا في حالتين: نفس الموارد المالية للمدين لتسديد ما عليه والتصرفات التعسفية للمدين، والتي تنجم عن مشاكل عدم التنفيذ أو الرفض بتصريح عن الدوافع الحقيقية لعدم إتمام صفقة العقد هذا من جهة. ومن جهة أخرى يمكن أن يحدث تغيير في تشريع معين للبلد (كمنع التحويلات للخارج، أو حدوث كوارث طبيعية) يحول دون الدفع.
وعلى العموم، ومن المنظور العملي، فإن الاهتمام بالمخاطر المالية في التجارة الخارجية يكون بصفة خاصة على مخاطر الائتمان أو عدم السداد ومخاطر الصرف وسعر المواد الأولية، لأنها تؤثر مباشرة في سير عملية الاستيراد والتصدير " [75].

سادس عشر: العلاقات المكونة للاقتصاد الدولي:

التجارة الخارجية تشكل العصب الرئيسي للاقتصاد الدولي. وهي التي تشمل التبادل الدولي في السلع والخدمات وحركة الصرف الأجنبي والاستثمار وتحويل رؤوس الأموال، لكي يحدث التفاعل بين هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للوحدات السياسية المشاركة في عملية التجارة الخارجية/ الدولية.
أو هي كذلك " مجموعة من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، من أجل ان يهتم بالعلاقات التجارية بين البلدان، وتطورات أسعار الصرف والقدرة التنافسية الاقتصادية، ويسعى لتوضيح الانماط والنتائج المترتبة على المعاملات والتفاعلات بين السكان من مختلف البلدان، بما في ذلك التجارة والاستثمار وتحركات عوامل الإنتاج " [76].

والتجارة الخارجية تحقق " منافع ومكاسب عديدة للدول التي يتم بينها مثل هذه التجارة. وتتباين هذه المنافع والمكاسب تبعا لقوة الدول المرتبطة بتطور اقتصادها، والتي تفرض من خلال ذلك قدرة أكبر على

---

[75]ـ رشيد شلالي: تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في جامعة الجزائر الثالثة. الجزائر. 2011 م. ص 87 و88 و89.
[76]ـ د. جميل محمد خالد: أساسيات الاقتصاد الدولي. الأكاديميون للنشر والتوزيع. عماد، الأردن. الطبعة الأولى 2014 م. ص 53.

المساومة في إطار ذلك، وما يضمن لها بالنتيجة منافع ومكاسب أكبر، كما أن سياسات الدول تؤثر هي الأخرى على مدى الانتفاع أو الكسب المتحقق من هذه التجارة "[77].

ويمكن حصر بعض هذه المكاسب في النقاط التالية:

1ـ زيادة الانتاج المتحقق من خلال ما يمكن أن يتيحه التبادل الدولي من قدرات أكبر وأوسع على التخصص وتقسيم العمل الدولي. وهذا يؤدي أن تعمل دولة ما على زيادة إنتاجها اعتمادا على أسواق أجنبية وليس سوقها المحلي فحسب بل وعلى السوق الخارجية من خلال التبادل الدولي، خاصة وان التخصص وتقسيم العمل يتيح امكانية أكبر لزيادة الانتاجية وتحسين الجودة من خلال اختصار وقت العمل المبذول في أداء العملية الانتاجية التي يتم تخصيص بها، وزيادة الكفاءة في الأداء والإبداع والتطوير، وما إلى ذلك، وهي العوامل التي اعتبرها آدم سميث أساس زيادة الإنتاجية.

2ـ تتيح التجارة الخارجية وجود حجوم كبيرة للانتاج وبالشكل الذي تتوفر معه إمكانيات أكبر للمنتجين يتم من خلالها توفير قدر أكبر لديهم على زيادة الانتاج عن طريق استخدام فنون انتاجية متطورة يتم فيها استخدام قدر واسع من رأس المال الإنتاجي بالشكل الذي يرفع الإنتاجية ويسمح بزيادة الإنتاج، إضافة إلى توفير الإمكانية من خلال الحجم الكبير والإمكانات الضخمة التي ترافقه على تطوير هذه الفنون الانتاجية عن طريق ما يخصص من هذه الإمكانات للبحث والتطور التكنولوجي الذي يدفع إلى المزيد من التوسع والنمو الاقتصادي.

3ـ رفع مستويات المعيشة والمرتبطة بكون أن التخصص وتقسيم العمل الدولي المستند إلى المبادلات الخارجية والانتاج لغرض السوق الخارجية إضافة للسوق المحلية، وما يتيحه هذا من حجم كبير للإنتاج سينعكس حتما على شكل انخفاض في كلفة المنتجات، وبالتالي اسعارها، وهو ما يؤدي لتوفيرها للمستهلك بسعر أرخص.

---

[77]ـ د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 29.

4ـ تتيح التجارة الدولية استفادة الدول ذات العلاقة، حيث تتخصص الدول بإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الأخرى في ذلك. وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الانتاج فيها، وتقوم بالتالي بالتخصص في إنتاجها وتصديره إلى الخارج، وتستورد السلع التي ترتفع كلفة إنتاجها فيها مقارنة بغيرها نتيجة ضعف قدرتها على إنتاجها، وبهذا يتحقق استفادة متبادلة سواء للدولة المصدرة للسلع والخدمات، وللدولة المستوردة لمثل هذه السلع والخدمات استنادا إلى ذلك.

5ـ التجارة الخارجية تتيح الاستفادة من عوامل الانتاج المتوفرة في الداخل، ومستلزمات الانتاج، بالشكل الذي لا يجعل قيد السوق محددا لاستخدام هذه العوامل، اذ عندما يقتصر الانتاج على سد احتياجات السوق المحلية فحسب، فإن هذا يؤدي إلى محدودية الانتاج، وبالتالي محدودية الطلب على عناصر الإنتاج المتاحة بالشكل الذي يمكن أن يترتب عليه بقاء جزء من هذه العناصر بدون استخدام.

6ـ الهدر الاقتصادي الذي قد يحصل نتيجة الانتاج خصيصا للسوق الخارجية، وعدم النجاح في تصريف البصائع لهذه الأسواق. حيث أن محدودية السوق الداخلية وعدم قدرتها على تصريف هذه البضائع المتكدسة يعطل التنمية ويبدد الموارد الاقتصادية.

7ـ ان التجارة الخارجية تتيح المنافسة بين المنتجين، وبالتالي تلافي حصول احتكار في توفير السلعة سواء للمنتجين أو المستهلكين. وفي ظل المنافسة هذه تبرز أهمية توفير السلعة بثمن أقل وبنوعية أفضل نتيجة للتنافس القائم بين المنتجين.

ويمكن الحديث عن أهم الأسباب التي أدت إلى بروز العلاقات الاقتصادية الدولية بشكلها حالها، والقول بأن:

ـ التطور الاقتصادي الواسع وما تضمنه من تطور علمي وتكنولوجي متسارع، وما نجم عن ذلك من نشوء وحدات اقتصادية كبيرة يغطي نشاطها أكبر من دولة (كالأتحاد الأوروبي مثلا)، أدى إلى ارتباط اقتصاديات الدول من خلال نشاطات هذه الشركات، مما ساهم في ظهور حالة عولمة وتدويل الاقتصاد الدولي.

ـ أن عملية التطور الاقتصادي وما تضمنته من حجم واسع للمشروعات اقتضى زيادة الحاجة إلى ربط الاقتصاد المحلي باقتصاديات الدول الأخرى من خلال علاقات عديدة تأتي في مقدمتها الحاجة إلى تصريف إنتاجها الواسع في السوق الدولية من ناحية، وتوفير مستلزمات إقامة وتشغيل هذه المشروعات وبالذات منها مستلزمات الإنتاج ورؤوس الأموال من ناحية أخرى، وهو ما أدى إلى زيادة الحاجة لعلاقات اقتصادية أقوى مع الدول الأخرى.

ـ بروز المؤسسات الدولية والاقليمية والتي تعمل في مجال الاقتصادي الدولي وعلى نطاق عالمي، كما هو الحال بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة المختصة بالاقتصاد الدولي أو التوجه نحو التعاون والتكتل الاقليمي، وهو ما أسهم في زيادة الروابط والعلاقات بين الدول وزيادة أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

ـ زاد من أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية سعة وسائل الاتصال بين الدول، وبالتالي زيادة الروابط بين بعضها البعض الآخر من خلال تطور وسائل النقل والاتصال عبر الأجهزة الحديثة المتطورة تكنولوجيا، والتي أدت إلى زيادة اطلاع سكان العالم على أبرز مضامين التطور الاقتصادي، مما حقق تقاربا اقتصاديا كبيرا بين الدول وعلاقات اقتصادية واسعة ومتشعبة ومتنوعة، تؤثر بشكل مهم على اقتصاديات الدول، وتصبح العزلة الاقتصادية في ظل هذا الواقع حالة استثنائية ونادرة، إن لم تكن مستحيلة.

كذلك من من المعروف بأن التبادل والتعامل الدولي قديم قدم عملية الانتاج والحياة ذاتها، وتحديدا فان هذا التبادل نشأ مع تحقيق فائض من انتاج الفرد يزيد عن احتياجاته واستهلاكه الذاتي، وهو ما أدى إلى مبادلة هذا الفائض مع الفائض الذي ينتجه الآخرون. وتطورت هذه المسلمة السهلة والعلاقة المقتصرة على الأفراد، لتشمل التجمعات والدول فيما بعد. وكانت هذه هي البداية البسيطة للعلاقات الاقتصادية الدولية بكل تشعباتها وتعقيداتها الحالية، وظهور التجارة الخارجية/الدولية. ولذلك فنحن نجد بان " التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية تلعب أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي وحركته في الوقت الحاضر، حيث نلاحظ أن التجارة الخارجية تحتل اهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية (استيراد أو تصدير) إلى الداخل أو الناتج القومي، وكذلك من خلال اعتماد جزء هام

وأساسي من نشاطاتها على هذه التجارة، سواء اتصل الأمر بتوفير المستلزمات المطلوبة للقيام بهذه النشاطات أو بتصريف إنتاجها من السلع والخدمات"[78].

ويبقى المعيار الرئيسي للمعاملات والمبادلات التي تتم في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية والتي يتضمنها الاقتصاد الدولي هو كون هذه المعاملات والمبادلات ناشئة بين دول مستقلة ذات سيادة على أرضها.

أما أهم الأسباب التي ادت إلى ظهور وإنتعاش العلاقات الاقتصادية الدولية بشكلها الحالي فهي في نظرنا:

1ـ استخدام النقود كأداة في المبادلات والمعاملات. ومما لا شك فيه أن مثل هذا الاستخدام سهل ووسع من عملية المبادلات والمعاملات إلى حد كبير، حيث لم يعد بمقتضى هذا الاستخدام ضرورة لأن يتم التقاء البائع لبضاعة معينة ومشتريها في مكان وزمان معين حتى تتم عملية المبادلة، وإنما يمكن أن تتم هذه المبادلة من خلال استخدام النقود كوسيط في المبادلات، حيث تتم عملية بيع السلعة مقابل النقود، ومن ثم شرائها في عملية أخرى مقابل دفع ثمنها بالنقود، وهذا قلص إلى حد كبير الصعوبات والعقبات بذلك، وسهل من إمكانية اجراء صفقات ومبادلات ضخمة بدون الحاجة إلى استخدام النقود الورقي أو المعدني، وذلك من خلال الشيكات.

2ـ التطور الواسع في وسائل وطرق النقل والاتصال وكلفته، حيث مكنّ هذا التطور من توسيع وتسهيل عملية انتقال السلع والخدمات وبكميات كبيرة، وبسرعة اضافة إلى توسيع وتيسير عملية انتقال الأشخاص بين الدول، حيث أمكن من خلال ذلك إلغاء المسافات والوقت الطويل الذي تستغرقه عملية نقل السلعة، كما هو الحال في النقل جوا، كما وفرّ هذا التطور إمكانية نقل السلعة من مكان لآخر، مهما بعدت المسافات، ومهما كان حجم ووزن السلعة التي يتم نقلها كما هو الحال في النقل برا وبحرا. وقد جعل تطور وسائل النقل والاتصال العالم ان يكون وحدة اقتصادية ضخمة، يتم التخصص وتقسيم العمل والتبادل بين أطرافها المترامية بسرعة وسهولة.

3ـ تطور طرق ووسائل الإعلان واستخدام العلامات التجارية وأساليب الدعاية والترويج الحديثة. بحيث شكل هذا الإعلان في حالات ليست بالقليلة لا إلى التوسع في مبادلات السلع التي يتم إنتاجها فعلا، بل إلى فرض أنماط استهلاكية تتضمن تناول سلع يتطور فرضها من خلال الإعلان على المستهلكين، والتي

---

[78]ـ نفس المصدر السابق. ص 19.

يتم فرزها نتيجة التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي، خاصة وأن تطور وسائل النقل والاتصال ووسائل الدفع كلها ساهمت مع الإعلان في توسيع المبادلات وعقد الصفقات التجارية بشكل كبير، سواء ما اتصل منها بترويج مبيعات سلع معينة، أو خدمات.

4ـ توسيع الإنتاج من أجل تغطية كل متطلبات السوق مما أدى لاتساع حجم المبادلات والمعاملات محليا ودوليا. أي الإنتاج من أجل سد احتياجات السوق والتبادل أساسا بعد أن كان هدفه أصلا سد احتياجات الفرد الذاتية، أي من أجل الاستهلاك والاستخدام الذاتي أساسا، وخاصة بعد ان اتسعت القدرة على الانتاج في إطار عملية التطور التي مرت بها البشرية، وهو ما أدى إلى اتساع حجم المبادلات والمعاملات على النطاقين المحلي والدولي.

5ـ توسيع ونمو المبادلات الدولية عبر الحجم الكبير للمشروعات والتطور التقني الهائل والمستمر. وهو ما شكل أساسا مهما لتوسيع ونمو المبادلات الدولية.

6ـ اكتشاف مناطق إستخراج الذهب والفضية أدى إلى توسيع المبادلات الدولية عبر تصدير البضائع والخدمات إلى تلك المناطق مقابل الحصول على الذهب والفضية والمعادن النفيسة، وهو الأمر الذي مكن من زيادة المبادلات الدولية في النهاية.

7ـ الثورة الصناعية في الغرب ساهمت في البحث عن أسواق تصريف جديدة، وأسواق منتجة للمواد الأولية، وهو ما زاد في حجم ونوعية المبادلات التجارية بين دول الغرب والدول الأخرى وخاصة النامية منها.

سابع عشر: السيولة الدولية:

يمكن تقديم تعريف للسيولة الدولية، والقول بأنها: "كل الاحتياطات الرسمية التي بحوزة البنوك المركزية، مثل الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية وكل التسهيلات الائتمانية، فهي بذلك تشبه الكتلة المتداولة في زمن معين لبلد معين. وقد تتوسع لتشمل جميع وسائل الدفع الدولية التي تحظى بالقبول العام والمتاحة بما فيها تلك الأصول التي تتحول بسرعة فائقة إلى نقود حاضرة تستعمل لتسوية المدفوعات الدولية، أي لتمويل التجارة الخارجية نحو العالم الخارجي. ويحتفظ البنك المركزي بهذه الاحتياطات لاستخدامها عند الضرورة، كأن تلجأ الحكومة إلى احتياطاتها الدولية عندما يحدث عجز طارئ او مؤقت في ميزان المدفوعات نتيجة تذبذب عائدات الصادرات مثلا. كما يعرفها القاموس الاقتصادي والاجتماعي بانها سيولة رسمية تتمثل في الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية من أجل تسوية العجز في ميزان

المدفوعات، وتحتوي على العملات الأجنبية، حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، الاحتياطات من الذهب، السيولة الخاصة، وتتمثل في العملات لدى البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية"[79].

والسيولة الدولية تتكون أساسا " من جميع الموارد المتوفرة للسلطات النقدية للبلدان لغرض التوازن في ميزان المدفوعات، وهذه السيولة تتراوح بين الأصول المتاحة بسهولة إلى الموارد التي تصبح متاحة إلا بعد التفاوض واسع النطاق. وتتخذ أشكالا عديدة: احتياطات من الذهب والنقد الأجنبي، الأصول الأخرى، الأقتراض من صندوق النقد الدولي، أو من المؤسسات الدولية الأخرى، ترتيبات مختلفة مع البنوك المركزية الأجنبية أو الحكومات، ويشمل أيضا من الناحية النظرية العناصر التي لا تخضع بسهولة للقياس الاحصائي، وقدرة البلاد على الاقتراض في أسواق المال من بلدان أخرى، ومركز الاحتياطي " [80].

أما مصادر السيولة الدولية فهي:

أولا: الذهب المخزون لدى البنوك المركزية للدول.

ثانيا: العملات القيادية وخاصة الدولار الأميركي والباون الاسترليني الموجودة لدى البنوك المركزية.

ثالثا: حقوق السحب الخاص التي يصدرها صندوق النقد الدولي.

رابعا: التسهيلات الائتمانية الممنوحة في إطار التعاون " [81].

أما حقوق السحب الخاصة فهي: " عبارة عن تخصيصات سحب خاصة بهيئة وحدات نقدية حسابية (ذهب وعلى ورق ***Paper Gold***) تعطي الدول الحائزة لها الحق في الحصول على عملات قابلة للتحويل لا من موارد الصندوق بل من الدول الأعضاء فيه " [82]. وهي كذلك عبارة عن " نقد احتياطي دولي يستخدم كوسيلة جديدة لدعم أصول السيولة الدولية التقليدية كالذهب والدولار واحتياطات العملة الأجنبية القابلة للتداول " [83].

79- عبد المجيد قدي: البعد الدولي للنظام النقدي برعاية الصندوق النقدي الدولي. دار بلقيس للنشر والتوزيع. الجزائر 2011 م. ص 74.

80- عبد القادر بوكرديد: متطلبات كفاءة إدارة احتياطات الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية - دراسة حالة بنك الجزائر -. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة حسيبة بن بو علي. الشلف، الجزائر. 2016 م. ص 3.

81- د. أكبر عمر محي الدين الجباري: التمويل الدولي. من إصدارات الأكاديمية العربية في الدنمارك. 2009 م. ص 33.

82- نفس المصدر السابق. ص 34.

83- فوزي زغاد: إشكالية إدارة الاحتياطات المالية الدولية: دراسة حالة بنك الجزائر (2000-2012 م). رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة. الجزائر. 2014 م. ص 27.

وحول التدرج التاريخي لظهور هذا المصطلح وتبلوره في الفكر الاقتصادي الدولي، فيمكن القول بأنه " تم إنشاء حقوق السحب الخاصة في سنة 1969 م من قبل صندوق النقد الدولي لدعم نظام بريتون وودز لسعر الصرف الثابت. وعلى وجه الخصوص كان هدفه تكملة الاحتياطات الرسمية للدول الأعضاء من أجل التغلب على المخاوف من نقص السيولة الدولية التي يمكن ان تعرقل النمو. ففي الواقع ثبت أن العرض الدولي من الأصول الاحتياطية الرئيسية (الذهب والدولار الأميركي) غير كافي لدعم التوسع في التجارة العالمية والتنمية المالية. وكان الحل لمشكلة عدم كفاية نمو الاحتياطي عالميا يكمن في إنشاء أصل دولي سُمي بحقوق السحب الخاصة، لتكملة الاحتياطي من الذهب والدولار، ويمكن أن تعقد من قبل الحكومات والبنوك المركزية وصندوق النقد الدولي" [84].

وفيما يخص معاهدة روما التي وقعت عام 1957 م فهي تعتبر النواة الأساس لتشكيل الاتحاد الأوروبي. وقد وقعت على هذه المعاهدة كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا، وسميت المعاهدة آنذاك ب" المجموعة الاقتصادية الأوروبية"، وكانت الخطوة الأولى نحو تأسيس الاتحاد الأوروبي. وقد تم تعديل اتفاقية روما من خلال المعاهدات المتعاقبة، حتى الوصول إلى العام 1993 م حيث تم حذف كلمة "الاقتصادية" من اسم المعاهدة بموجب ما تم الاتفاق عليه في معاهدة ماسترخت، وأعيدت صياغتها باسم "معاهدة آلية عمل الاتحاد الأوروبي"، ووفقا للمادة الأولى من معاهدة ماسترخت، أصبح الاتحاد الأوروبي خليفة للمجموعة الأوروبية.

وعبر قرون طويلة راودت فكرة توحيد القارة الأوروبية العديد من المفكرين والساسة والمثقفين الأوروبيين، ويمكن القول هنا إنه تاريخيا فقد " خرجت فكرة توحيد أوروبا لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة حملت اسم تراكتاتوس كتبها في عام 1464 م ملك بوهيميا بوديبراد بعد 11 عاما على سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك، من أجل مواجهة الأمبراطورية العثمانية. وطالب الملك البوهيمي بوضع ميثاق عدم اعتداء بين الشعوب المسيحية، واقامة سلطة قضائية ذات صلاحيات ونوع من البرلمان يضم الدول الأعضاء. واقترح بعد ذلك، القس دو سان بيار، المفوض الفرنسي الذي كان له دور كبير في

[84]- عبد القادر بوكرديد: متطلبات كفاءة إدارة احتياطات الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية - دراسة حالة بنك الجزائر -. مصدر سابق. ص 22.

وضع معاهدة أوترخت، التي وضعت حدا لحرب الانفصال الاسبانية، اقترح مشروعا لاقامة سلام دائم في أوروبا ومشروعا لاقامة سلام بين الملوك المسيحيين "[85].

وفي عصر التنوير الأوروبي سعى مفكرون أوروبيون من أمثال جان جاك روسو وفيكتور هوغو إلى التركيز على ضرورة إقامة نظام تحالف بين الأمراء الأوروبيين، من أجل ضمان السلام وعدم الاعتداء. لذلك من الممكن القول بأن " الاتحاد الأوروبي، كمنظمة اقليمية فوق قومية، كانت قبل كل شيء مشروعا فكريا تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة وفقهاء ورجال قانون ومصلحين اجتماعيين، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات تحظى بدعم رؤوساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية. وهذا المشروع لم يظهر فجأة في صورة نص متكامل قابل للتطبيق على أرض الواقع. بل تبلور تدريجيا وعلى مدى عقود طويلة من خلال رؤى فكرية في البداية اختلفت دوافعها وأهدافها، بحيث شكلت هذه الرؤى مخزونا أخذت منه النخبة السياسية عندما بدأت الظروف العالمية والاقليمية تنضج، حتى دخلت معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1993 م "[86].

وبعد الحرب العالمية الأولى تصدرت الأفكار مرة أخرى للدعوة إلى اقامة اتحاد أوروبي، حيث نشر السياسي النمساوي ريتشارد كودنهوف ـ كاليرجي (1894ـ1972 م) كتابين للدعوة إلى اقامة "الولايات المتحدة الأوروبية" على غرار الولايات المتحدة الأميركية. وفي عام 1926 م عُقد في فيينا مؤتمر حول الاتحاد الأوربي شارك فيه 2000 مندوب من 24 دولة أوروبية، وافق هؤلاء على اقامة نظام فيدرالي أوروبي. لكن تصدر الأحزاب اليمينية في الدول الأوروبية واندلاع الحرب العالمية الثانية حال دون تحقيق الحلم. وفي عام 1948 م في لاهاي الهولندية شارك أكثر من 1000 شخص مثلوا 19 بلدا أوروبيا في مؤتمر المجلس الأوروبي، وهو المؤتمر الذي فتح الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1950 م. وبعد ذلك عُقدت معاهدة روما عام 1957 م، والتي أنشأت كل من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية بين ستة دول، وبعد توقيع ايطاليا عليها، اصبح يطلق على هذا الاتحاد اسم "المجموعة الاقتصادية الأوروبية". وقد توالى انضمام الدول الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي بعد معاهدة

85ـ د. أحمد سعيد نوفل: الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات. ورقة مقدمة إلى جامعة اليرموك الأردنية. ص 2.
86ـ د. مخلد عبيد المبيضين: الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية مثمرة. الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 2012 م. ص 25.

ماسترخت عام 1992 م، حيث بلغت منذ ذلك الحين وإلى هذه اللحظة عدد الدول الأعضاء 27، منها العديد من دول المعسكر الاشتراكي السابق.

ومن المهم القول بأن التعاون الفرنسي ـ الألماني كان الأساس في تشكيل الاتحاد الأوروبي بصيغته الحالية، حيث بعيد استقالة الجنرال ديغول بات الطريق مفتوحا لكي تقود باريس الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في ظل حكومة الاشتراكي فرانسوا ميتران، لكي تصبح الطريق معبدة لإنضمام دول كتلة المعسكر الاشتراكي، ومن هنا فقد "كانت الاحداث التي شهدتها سنة 1989 م انقلابا مزلزلا، فمع تفكك الكتلة السوفيتية ـ الذي فتح آفاق توسيع الجماعة شرقا ـ بات أيضا توحيد ألمانيا ممكنا، لكن المستشار الألماني هيلموت كول كان بحاجة إلى مساندة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران وذلك لأسباب رسمية، إذ ان فرنسا ـ باعتبارها قوة احتلال ـ كان يحق لها استخدام حق الفيتو ضد توحيد ألمانيا، وأيضا لضمان ألا تقوض العلاقات الشرقية الجديدة الجماعة الأوروبية والشراكة الفرنسية ـ الألمانية، وذلك سيرا على خطى السياسة التي أرساها المستشار السابق فيلي برانت. رأى ميتران أن العملة الموحدة هي السبيل إلى ربط ألمانيا بنظام الجماعة رباطا لا ينفصم، ومن ثم اعتبرها شرطا لتوحيد ألمانيا. وقد ضمن هذا لكول ما يلزمه من مساندة في ألمانيا للمضي قدما في المشروع "[87].

والحقيقة بأن باريس وبرلين يعتبران القطبين القويين الذين قادا هذه التجربة إلى النجاح، ومارسا الدور المركزي في تشجيع الدول الصغيرة والتأثير عليها للإنضمام إلى الاتحاد، حيث مجموعة كبيرة من الاغراءات والحوافز الاقتصادي والاجتماعية والسياسية.

وحاليا يتكون " الاتحاد الأوروبي من 28 وحدة/ دولة عضو، وقد انضمت عشرة دول دفعة واحدة في عام 2004 م، وفي عام 2007 م، انضمتا للاتحاد كل من رومانيا وبلغاريا، فيما كانت كرواتيا هي آخر دولة تنظم للاتحاد وذلك في الأول من تموز عام 2013 م. وقد تأسس الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماسترخت الموقعة عليها عام 1992 م والتي حددت حق كل دولة اوروبية في التقدم بطلب عضوية الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني عدم تحديد شروط أو معايير موضوعية يتعين توفرها في الدول الراغبة

---

[87]ـ جون بيندا و سايمون أشروود: الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا. ترجمة: خالد غريب علي. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2015 م. ص 32.

للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باستثناء شرط احترام القيم الأوروبية، مما يجعله نظام سياسي مفتوح لكافة الوحدات الدولية في القارة الأوروبية، وان حدود هذه القارة هي حدود الاتحاد، بل ان البعض ذهب إلى ابعد من ذلك من خلال التأكيد على الهوية الدينية للاتحاد عندما اعتبروه ناديا مسيحيا، وبهذا فإن سعي تركيا المتواصل للانضمام للاتحاد الأوروبي منذ عدة عقود قد لاقى اعتراضا كبيرا بالنظر إلى هويتها المتميزة عن أوروبا. ورغم أن الاتحاد الأوروبي لم يضع أية شروط اضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد، لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول وسط وشرق أوروبا، ودول الاتحاد دفع مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 1993 م ليضع ما يعرف شروط كوبنهاجن التي تضمنت الشروط الآتية:

أولا: شروط سياسية: تفرض على الدولة المترشحة للعضوية ان تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية ودولة القانون، وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الاقليات.

ثانيا: شروط اقتصادية: يلزم وجود نظام اقتصادي فعال في الدولة المترشحة للعضوية يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

ثالثا: شروط تشريعية: تقوم الدولة المترشحة للعضوية بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد "[88].

لكن الاتحاد الأوروبي يواجه تحديات كبيرة، منها خروج بريطانيا من الاتحاد عام 2016 بعد استفتاء عام، ومشاكل الركود الاقتصادي والأمن والهجرة ورفض العديد من دول الاتحاد استقبال اللاجئين، وخصوصا المسلمين منهم، والخوف الكبير من قضية الأسلمة وما يترتب عليها من مشاكل ديمغرافية وثقافية، والتخوف من العمليات الإرهابية والتململ الواضح من الهيمنة الفرنسية الألمانية على قرار الاتحاد، ومزاج العودة إلى الدولة الوطنية القومية، ورفض الاحتكام إلى قرار مؤسسات الاتحاد المركزية في بروكسل.

ثامن عشر: ظاهرة إغراق الأسواق بالمنتجات:

88- معن عبد العزيز الريس: الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد: القيود والفرص. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط . عمان، الأردن. 2014 م. ص 44 و45.

الإغراق، تعريفا، هو " بيع المنتجات الوطنية في الخارج أرخص من سعرها في الداخل للحصول على العملة الصعبة أو الذهب ونحو ذلك. وهي سياسة تجارية تتبعها الدول الصناعية لزيادة صادراتها " [89].

ويمكن القول أيضا بأن الإغراق بالمفهوم الاقتصادي هو " البيع بأقل من سعر التكلفة أو السعر المعتاد، وهذا ما يلتقي مع المفهوم اللغوي للإغراق الذي هو المبالغة في فعل الشيء ومجاوزة الحد فيه، وبذلك فالتاجر المغرق في اللغة هو الذي بالغ في خفض سعر المبيع. كما تلتقي التسمية بين اللغة والاصطلاح القانوني والاقتصادي للإغراق، فمن يمارس الإغراق في التجارة الدولية يسمى بالمغرق، ومن جاوز الحد وبالغ في الشيء لغة يسمى بالمغرق. على أنه في الاصطلاح "المغرق" يكون إما:

- تاجرا في السوق أو منتجا، واما منتجا وتاجرا موزعا في نفس الوقت.
- المنتج أي السلعة أو الخدمة التي يمارسها بائعها بأسلوب اغراقي.

كما يستعمل نفس اصطلاح "المغرق" على الضحية أو من يمارس عليه الإغراق، وبذلك فان اصطلاح "المغرق" يكون للدلالة إما على:

- المنتج او التاجر المتضرر من الممارسة الاغراقية.
- المنتج او السلعة أو الخدمة المتضررة من المنافسة غير المشروعة المتمثلة في الاغراق.

ونحن نرى من خلال هذه التعاريف المختلفة للاغراق، هو انها تباينت في اعتماد المعيار الذي به يعرف، وذلك فانه من الأولى اعتماد تركيب لهذه المعايير لمنع الإفلات من المسؤولية عن أضرار الإغراق، ومن هنا فإن أكمل التعاريف هو الذي يجمع بين معياري سعر التكلفة ومعيار السعر المعتاد (القيمة العادية). وبذلك يكون تعريف الإغراق هو: بيع المنتج بسعر أقل من التكلفة أو من السعر المعتاد بما يهدد او يحقق اضرارا جسيمة بالمنتجات المشابهة في السوق المستوردة " [90].

وثمة اجراءات وقائية كثيرة ومعقدة تتبعها الدولة لحماية اسواقها ومنتجها الوطني من الاغراق بالبضائع والسلع الآتية من الأسواق الخارجية، وعادة ما تتعرض الدول النامية لسياسات الاغراق، لذلك فإن

89- هادي العلوي: قاموس الدولة والاقتصاد. دار الكنوز الأدبية. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 1997 م. ص 103.

90- لخضر بن عطية: الضمانات القانونية لمكافحة الإغراق في ظل المنظمة العالمية للتجارة. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق في جامعة الجزائر. الجزائر. 2013 م. ص 31 و32.

أهمية موضوع الإغراق " يتزايد في التجارة الدولية نظرا لتأثيراته المتباينة على اقتصاديات الدول سواء التي تمارس سياسة الإغراق، أو التي يمارس فيها الإغراق. فعلى الساحة الدولية نجد أن المفاوضات التي حدثت قبل وأثناء جولة أوروجواي عام 1995 م أنصب جزء كبير منها على مكافحة الإغراق، حيث أسفرت تلك المفاوضات عن وضع اتفاق خاص بتنظيم تطبيق المادة السادسة من اتفاقية الجات لعام 1994 م، وهي المادة المعينة بموضوع الإغراق. ونظرا لإنتهاج كثير من الدول النامية لسياسات التحرر الاقتصادي والتي من بينها سياسة تحرير التجارة الخارجية والاتجاه نحو اقتصاديات السوق والخصخصة، فمن المتوقع أن تتعرض اقتصاديات هذه الدول لعديد من محاولات الإغراق أو تطبق على صادراتها إجراءات مكافحة الإغراق في الأسواق الخارجية، وهي في الحالة الأولى ستلجأ إلى استخدام رسوم مكافحة الإغراق لتلافي الضرر الناتج عن الإغراق على صناعتها الوطنية، كما أنها في الحالة الثانية سوف تكون في موضع اتهام بالإغراق يستتبع قيامها بالدفاع عن صادراتها في الأسواق الخارجية والحفاظ على نصيبها من حجم التجارة العالمية " [91].

إذن من المهم أن تلجأ الدولة إلى مراقبة أسواقها بشكل مستمر، وفي حالة حدوث إغراق ما بالسلع والبضائع الأجنبية، فإن الاجراء الأول الحاسم هو فرض رسوم ضريبية على الواردات، لتلافي الضرر وحماية المنتج الوطني، واللجوء إلى وقف الاستيراد اذا كانت الحكومة هي من تقوم به، أو فرض ضرائب كبيرة تحد من الفائدة الاقتصادية للسلعة المغرق بها، تقلل أو حتى تحد من استيرادها.

تاسع عشر: البنك الدولي و شروط الاقتراض:

لاشك بأن الدول النامية تحتاج إلى مساعدات من المؤسسات المالية الدولية من أجل تفعيل المشاريع الاقتصادية والتنموية لديها. فخطط التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة تحتاج إلى دعم ومساندة دولية، غالبا ما تكون عبر الحصول على القروض ونظام جدولتها بالشكل الذي يتيح لهذه الدول انجاح

91- د. محمد صالح محمد الشيخ: الإغراق وأثره على التنمية الإقتصادية في الدول النامية. من فعاليات مؤتمر (الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، المنعقد في الفترة مابين 9-11 أيار/مايو 2004 م، برعاية غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات. المجلد الرابع ص 1311 و1312.

مشاريعها وخططها، دون ارهاق ميزانياتها جراء تبعات هذه القروض. أما القروض فهي باتت الآن، وفي كل المجالات، " تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، اذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الانتاجية، وبالتالي زيادة الانتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع انتاجية ذات عوائد مرتفعة، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية وعدم ابقائها جامدة، وتهدف القروض، كذلك، إلى زيادة الانتاج من حيث كميته ونوعيته والعمل على زيادة معدلاته حتى يتحقق نمو واستقرار اقتصادي والوصول إلى فائض إنتاجي والعمل على التصدير والتقليل من الاستيراد " [92].

ومنذ تأسيسه، عمد البنك الدولي إلى الاناطة بمهمة منح القروض ولكن تحت شروط وضوابط محددة. ورغم الأهداف التي أعلنها البنك الدولي حول مساعدة الدول اقتصاديا، ومنحها القروض التي تمكنها من تنفيذ خطط التنمية والتطوير، حيث عمل في البداية على متابعة عمليات التنمية والتطوير والبناء في بعض الدول، " لكن سرعان ما تحول صندوق النقد الدولي إلى نظام يضع شروطا على المنح والقروض التي يقدمها للإصلاحات تلبي رغبة الدول ا لغنية " [93].

أما عن كيفية التقدم بقرض إلى صندوق النقد الدولي، فمن المهم اتباع عدة خطوات قانونية من جانب الدولة الدائنة، وذلك لكي تتم المعاملة بشكل واضح وسلس، حيث " عمليا تقوم الحكومة المعنية بتوجيه التماس على شكل خطاب نوايا إلى مدير عام الصندوق، تطلب من خلاله مساعدة الصندوق لتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الكلي على شكل برنامج للسياسات. البرنامج عبارة عن حزمة اجراءات وتدابير مسبقة يوافق البلد العضو على اتخاذها قبل موافقة المجلس التنفيذي على التمويل. ويتم صرف الموارد على دفعات تواكب تتبع السياسة الاقتصادية من طرف المجلس التنفيذي الذي يقيم ما اذا كان البرنامج المدعم بموارد الصندوق يسير في المسار الصحيح، وما اذا كان ينبغي اجراءه تعديلات لتحقيق أهدافه " [94].

92- المعهد المالي السعودي: مقدمة في إجراءات القروض. الرياض، السعودية. الطبعة الأولى 2015 م. ص 22.

93- - د. أكبر عمر محي الدين الجباري: التمويل الدولي. مصدر سبق ذكره. ص 53.

94- د. رضا الفلاح: القانون الدولي الاقتصادي. بحث مقدم إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة ابن زهر. أكادير، المغرب. 2015 م. ص 26.

والشروط التي يفرضها البنك الدولي على الدولة الوطنية، غالبا ما تكون شروط صعبة ومرهقة، حيث أن الدول الكبرى والصناعية القوية هي التي تتحكم بالبنك الدولي، وهي التي تستفيد منه بالدرجة الأولى، وتضع معايير صعبة ومكلفة بالنسبة لتقديم القروض للدول النامية، حيث يتدخل البنك الدولي في قضايا مهمة وحساسة مثل تحديد سعر الصرف، وتعويم العملة الوطنية مقابل الدولار، والاشراف على قطاعات البنوك والاسواق المالية. ويمكن الحديث، راهنا، عن القرض الذي طلبته مصر بداية عام 2017 م، بقيمة 12 مليار دولار لدعم خطط التنمية. فشروط البنك الدولي " تتمحور حول:

ـ اعتماد سعر صرف مرن يكفل إلغاء التقييم المفرط للجنيه المصرى، وإعادة بناء الاحتياطيات، وتوفير هوامش أمان للوقاية من الصدمات الخارجية.

- تشديد السياسة النقدية لاحتواء التضخم.

- ضبط أوضاع المالية العامة لضمان بقاء الدين العام فى حدود يمكن تحملها على المدى المتوسط.

- تقوية شبكات الأمان الاجتماعى وزيادة الإنفاق المساند للفقراء من اجل موازنة آثار الإصلاحات على محدودى الدخل.

- إجراء إصلاحات هيكلية لدعم النمو الاحتوائى وخلق فرص العمل، وزيادة حجم الصادرات وتنوعها، وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز إدارة المالية العامة " [95].

وهكذا نرى بأن البنك الدولي عمد في هذه الحالة إلى فرض شروط صعبة على مخطط الاقتصاد المصري، بحيث يحق للبنك الدولي التدخل في شؤون البلاد الداخلية والاطلاع على المواضيع السيادية الوطنية، من اجل ضمان سداد أقساط الديون التي عمد إلى جدولتها على الحكومة.

وفي الخلاصة يمكن القول بأن " المشروعات المتخطية للقوميات ليست سوى التعبير عن عملية تاريخية هي عملية التركيز والتمركز والتدويل المضطرد لرأس المال الاحتكاري الذي في سعيه لاستخلاص أقصى الأرباح يتوصل إلى أشكال من التنظيم والنشط لا تعني في ظل الأوضاع الراهنة للبلدان النامية سوى

[95]ـ صحيفة (اليوم السابع) المصرية. عدد الخميس 19 كانون الثاني/ يناير 2017 م.

النهب الحقيقي للموارد، والاستغلال المفرط للعمل الرخيص، ومن ثم فإن من شأنها تشديد تبعيتها للرأسمالية العالمية، وتشويه وتسوية وضعها داخل التقسيم الدولي للعمل " [96].

المصـــــــــادر:

1ـ د. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية. مؤسسة الوراق للنشر. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 2001 م.

2ـ دومينيك سلفاتور: نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي. ترجمة: د. محمد رضا علي العدل. مراجعة: د. عبد العظيم أنيس. ديوان المطبوعات الجامعية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1992 م.

3ـ د. رائد فاضل جويد: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية. مجلة (الدراسات التاريخية والحضارية) الصادرة عن جامعة تكريت، العراق. المجلد الخامس، العدد 17 للعام 2013 م.

[96]ـ د. فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها. سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. 1990 م. ص 154.

4ـ فوزي سماعلي: تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة و الاقتصاديات الانتقالية. مجلة (أبحاث اقتصادية وإدارية)، الصادرة عن جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر. العدد الخامس. 2009 م.

5ـ عائشة خلوفي: تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة فرحات عباس. سطيف، الجزائر. 2012 م.

6ـ حكيم شيلالي ومنور منان: صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية: دارسة حالة البنك الجزائري الخارجي. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج. البويرة، الجزائر. 2015 م.

7ـ مخطار علالي: آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية ـ حالة الجزائر ـ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة حسيبة بن بو علي. الشلف، الجزائر. 2015 م.

8ـ سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1993 م.

9ـ د. نويوة عمار: مقدمة في الإقتصاد الدولي. مطبوعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر. الطبعة الأولى 2014 م.

10ـ محمد لطفي جمعة: محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2012 م.

11ـ مجدي علي محمد غيث: نظرية هكشر ـ أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي. مجلة (دراسات في علوم الشريعة والقانون). من إصدارات الجامعة الأردنية. عمان، الأردن. المجلد 41، ملحق 2. 2014 م.

12ـ د. ميراندا زغلول رزق: التجارة الدولية. من إصدارات كلية التجارة في جامعة الزقازيق. مصر. الطبعة الأولى 2010 م.

13ـ د. مصطفى يوسف كافي: إدارة الأعمال الدولية. دار الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. 2004 م.

14ـ موراي غبس: السياسة التجارية. من إصدارات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. 2007 م.

15ـ رحمة نابتي: النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي ـ دارسة مقارنة ـ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قسنطينة. الجزائر. 2014 م.

16ـ سمر عبد الرحمن محمد الدحلة: النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر الإسلامي المعاصر ـ دراسة تحليلية مقارنة ـ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين. 2004 م.

17ـ عبد الرحمن روابح: حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر. 2013 م.

18ـ كفية قسميوري: التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة اليونان خلال الفترة 2008ـ 2015 م. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر. 2016 م.

19ـ د. جميلة الجوزي: التكامل الاقتصادي العربي: واقع وآفاق. مجلة (اقتصاديات شمال أفريقيا) الصادرة عن جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. العدد الخامس 2008 م.

20ـ هجيرة عبد الجليل: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري ـ دراسة حالة الجزائر ـ. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان، الجزائر. 2012 م.

21ـ د. فارس هباش: دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف. مجلة (العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، وهي مجلة محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف بالجزائر. العدد 14 لعام 2014 م.

22ـ روبا دوتاغوبتا وآخرون: التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ومتى وبأي سرعة؟. ورقة بحثية صادرة عن صندوق النقد الدولي. واشنطن، أميركا 2006 م.

23ـ حنان لعروق: سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي ـ دراسة حالة الجزائر ـ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر. 2005 م.

24ـ د. عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري: أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة. مجلة (الغري للعلوم الاقتصادية والادارية) الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة في العراق. المجلد الثاني . العدد 12. للعام 2009 م.

25ـ د. كريمة بسدات: دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر. مجلة (المالية والأسواق) الصادرة عن مخبر الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية بجامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم) بالجزائر. العدد الثالث للعام 2016 م.

26ـ ميزان المدفوعات: كتاب تعريفي توجيهي صادر عن إدارة الدراسات والمعلومات في غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة في الإمارات العربية المتحدة. بدون تاريخ نشر.

27ـ جلال عزايز و د. حاجي العلجة: آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008ـ2016 م. مجلة (إقتصاديات شمال أفريقيا)، الصادرة عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا بجامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر. العدد 17 للعام 2017 م.

28ـ جميلة بلعالم: أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والنقدية الدولية (1997 ـ 2008 م). رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة، الجزائر. 2013 م.

29ـ أرنست فولف: صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية. ترجمة: د. عدنان عباس علي. إصدارات سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. 2016 م.

30ـ د. فؤاد حمدي بسيسو: إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي العاشر حول " الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، والذي اقامته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في بيروت، لبنان ما بين 19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2009 م.

31ـ حسن البدراوي: تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية. ورقة مقدمة إلى ندوة الويبو الوطنية المتخصصة للقضاة والمدعين العامين والمحامين، التي نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) باالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة في اليمن ما بين 12 و12 يوليو/تموز 2004 م.

32ـ خالد برزيق: آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون في جامعة مولود معمري . تيزي وزو، الجزائر. بدون تاريخ النشر.

33ـ كتيب بعنوان: نحو مجتمع المعرفة: منظمة التجارة العالمية. وهو الإصدار الرابع عشر من إصدارات مركز الانتاج الإعلامي في جامعة الملك عبد العزيز بالرياض، السعودية. بدون تاريخ نشر.

34ـ محمود بيبلي: الحقوق التفاوضية الأولية في منظمة التجارة العالمية. من إصدارات المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة السورية. 2009 م.

35ـ د. عبد الحميد زعباط: المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة(***GATT***) إلى المنظمة العالمية للتجارة (***OMC***). مجلة (الباحث) وهي دورية علمية محكّمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح. ورقلة، الجزائر. العدد 3. 2004 م.

36ـ مركز الجزيرة/ المعرفة: نشأة إتفاقية الغات وإنتهائها. تاريخ النشر: 2004/10/03 م. الرابط على شبكة الإنترنت:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9a91d595-c99d-4c0a-bfdd-06bc65a8c8d8

37ـ الفريد إيكس الابن: الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980 م. ترجمة: أحمد محمود. المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2014 م.

38ـ مايكل سبينس: التقارب التالي: مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات. ترجمة: حمدي أبو كيلة. المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2016 م.

39ـ جلال عزايز و د. حاجي العلجة: آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008ـ2016 م . مصدر سبق ذكره.

40ـ د. محمد لحسن و هالة صالحي: حوكمة أداء صندوق النقد الدولي ضرورة يتطلبها تعافي الاقتصاد العالمي. ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة. ورقلة، الجزائر، 25 ـ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 م.

41ـ د. رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث. من إصدارات سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت. 1987 م.

42ـ فيصل لوصيف: أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970ـ2012 م. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في جامعة سطيف. الجزائر. 2014 م.

43ـ د. كريمة كريم ود. جودة عبد الخالق: أساسيات التنمية الاقتصادية. دار النهضة. القاهرة، مصر. الطبعة الثانية 2007 م.

44ـ جلال الأحدب: محاضرات في التنمية البشرية. دار أمجد للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 2015.

45ـ د. سمير أمين: الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين.ترجمة: د. فهمية شرف الدين. دار الفارابي. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2002 م.

46ـ عائشة إبراهيم عبيد: التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الخرطوم. السودان. 2007 م.

47ـ د. الطيب داودي: تقسيم العمل: اليد الخفية والحافز الاقتصادي بين ابن خلدون وآدم سميث. مجلة (العلوم الانسانية) الصادرة عن جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر. العدد 8 لعام 2008 م.
48ـ خضر زكريا وآخرون: موجز تاريخ الفكر الاجتماعي. دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2001 م.

49ـ د. جميل حمداوي: مبادئ علم الإجتماع الاقتصادي. إصدار خاص. المغرب. الطبعة الأولى 2015 م.

50ـ محمد صلاح: المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بو علي. الشلف، الجزائر. 2010 م.

51ـ حمزة الشيخ الرشيد معتصم: الاعتمادات المستندية ودورها في تقليل مخاطر التجارة الخارجية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم، السودان. 2014 م.

52ـ رشيد شلالي: تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في جامعة الجزائر الثالثة. الجزائر. 2011 م.

53ـ د. جميل محمد خالد: أساسيات الاقتصاد الدولي. الأكاديميون للنشر والتوزيع. عماد، الأردن. الطبعة الأولى 2014 م.

54ـ عبد المجيد قدي: البعد الدولي للنظام النقدي برعاية الصندوق النقدي الدولي. دار بلقيس للنشر والتوزيع. الجزائر 2011 م.

55ـ عبد القادر بوكرديد: متطلبات كفاءة إدارة احتياطات الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية ـ دراسة حالة بنك الجزائر ـ. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة حسيبة بن بو علي. الشلف، الجزائر. 2016 م.

56ـ د. أكبر عمر محي الدين الجباري: التمويل الدولي. من إصدارات الأكاديمية العربية في الدنمارك. 2009 م.

57ـ فوزي زغاد: إشكالية إدارة الاحتياطات المالية الدولية: دراسة حالة بنك الجزائر (2000ـ2012 م). رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة. الجزائر. 2014 م.

58ـ د. أحمد سعيد نوفل: الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات. ورقة مقدمة إلى جامعة اليرموك الأردنية.

59ـ د. مخلد عبيد المبيضين: الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية مثمرة. الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 2012 م.

60ـ جون بيندا و سايمون أشروود: الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا. ترجمة: خالد غريب علي. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2015 م.

61ـ معن عبد العزيز الريس: الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد: القيود والفرص. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط . عمان، الأردن. 2014 م.

62ـ هادي العلوي: قاموس الدولة والاقتصاد. دار الكنوز الأدبية. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 1997 م.

63ـ لخضر بن عطية: الضمانات القانونية لمكافحة الإغراق في ظل المنظمة العالمية للتجارة. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق في جامعة الجزائر. الجزائر. 2013 م.

64ـ د. محمد صالح محمد الشيخ: الإغراق وأثره على التنمية الإقتصادية في الدول النامية. من فعاليات مؤتمر (الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، المنعقد في الفترة مابين 9ـ11 أيار/مايو 2004 م، برعاية غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات. المجلد الرابع.

65ـ المعهد المالي السعودي: مقدمة في إجراءات القروض. الرياض، السعودية. الطبعة الأولى 2015 م.

66ـ د. رضا الفلاح: القانون الدولي الاقتصادي. بحث مقدم إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة ابن زهر. أكادير، المغرب. 2015 م.

67ـ صحيفة (اليوم السابع) المصرية. عدد الخميس 19 كانون الثاني/ يناير 2017 م.

68ـ د. فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها. سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. 1990 م.